www.kassiounpaper.com

798

الاحد 19 شباط 2017

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

مرحبا بالحل السياسي

أيام عصيبة تعيشها القوى المتشددة داخل أطراف الأزمة السورية، الوقت يمر بسرعة الضوء، الأشهر أصبحت أياماً وربما ساعات، القلق، والخوف والعجز تجاه حل سينهش مصالحها، لا سبيل الآن إلا بماكينات إعلامية عاجزة، ليست بحال أفضل ممن تعبر عن مصالحهم، في محاولة بائسة بالهجوم على شبح الحل السياسي الذي يحوم فوق رؤوسهم طيلة الأعوام الماضية.

عمر فكرة الحل السياسي تلامس اليوم ست سنوات، ومئات آلاف الشهداء والجرحى بين مدنيين وعسكريين، وملايين المهجرين داخلياً وخارجياً، وفقر مدقع ينهش ما بقي من عظام لم يهشمها الرصاص بعد، وتدخلات خارجية مباشرة وغير مباشرة.

في حينه، أي في الأيام والأشهر الأولى لتقديم رؤيتنا لحل الأزمة، حيث كان لاصوت يعلو فوق صوت المدافع، اتهمنا بالجنون أحياناً، وبالسذاجة أحياناً أخرى، وبالانتهازية مرات ومرات، ولكن لم يكن لليأس أو الملل أو التعب وقت أو مكان، فدماء ومستقبل السوريين ثمن أي تأخير، صمّ الجميع آذانهم واستمروا بمعاركهم بين «حسم» و«إسقاط» وبموازاة ذلك استمر دورنا، واستمرت «معاركنا» مع الجميع، لتحقيق ما طرحناه من حل، عن سابق تحليل ومعرفة عميقين بالواقع السوري، بتناقضاته، وتركيبته، وتوازناته، وحاجاته، بدايةً وليس انتهاءً بموازين القوى الدولية، بعد أن تم تدويل الأزمة.

مرت الأعوام تلو الأخرى، وفاتورة الدم والدمار بارتفاع جنوني، لأزمة وصفت بأنها أكبر كارثة إنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، بمئات آلاف الشهداء، ودمار واسع في البنى والممتلكات العامة والخاصة، ومحاولات عرقلة وتأخير الحل السياسي، لم تتوقف للحظة من جنيف 2 إلى جنيف3 بجولاته، وبمحاولات بائسة أيضاً من شتى الأطراف بإبعاد أصحاب الحل عن مكانهم في صلب هذا الحل.

اليوم ومن على مشارف جولة جديدة وربما حاسمة من جنيف3، يمكننا القول أنه وبعد ست سنوات من المعارك العسكرية والسياسية، بالرضا أو الإكراه وصل الجميع إلى الطريق الذي دشناه في أيام الأزمة الأولى، وبالتالي، بالعودة إلى ما بدأنا به، ولا يمكن اليوم لأي إعلام أو شخصيات، لا بل يمكننا الذهاب بالقول لأبعد من ذلك، لا يمكن لأي قوة إعلامية أوسياسية محلية أو إقليمية وضع أي مطبات أو عثرات في هذا الطريق.

إن ما تشاهده القوى المتشددة اليوم أمام أعينها عشية انطلاق الحل السياسي أشبه بمشاهدة فلم رعب، لامجال لإيقافه، في وقت لم يعد جهاز التحكم بين أيديهم، فلا خيار بالعودة للخلف، إنه اتجاه واحد، وبنهاية لا مجال أن تكون، إلا لصالح الشعب السوري.

مرحباً بالحل السياسي، ومرحباً بكل من يريد الحل قولاً وفعلاً، فقد بدأ زمن الحكمة والعقلانية، وإبداع الحلول لبنك الأزمات، وولى زمن المكابرة، وتعكير الأجواء والاصطياد فيها، وبدأ زمن توحيد البنادق والخنادق ضد الإرهاب، زمن إيقاف موجات النزوح والتشرد، وإعادة اعمار العالم المادي والروحي للإنسان السوري، بدأ زمن التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والشامل.

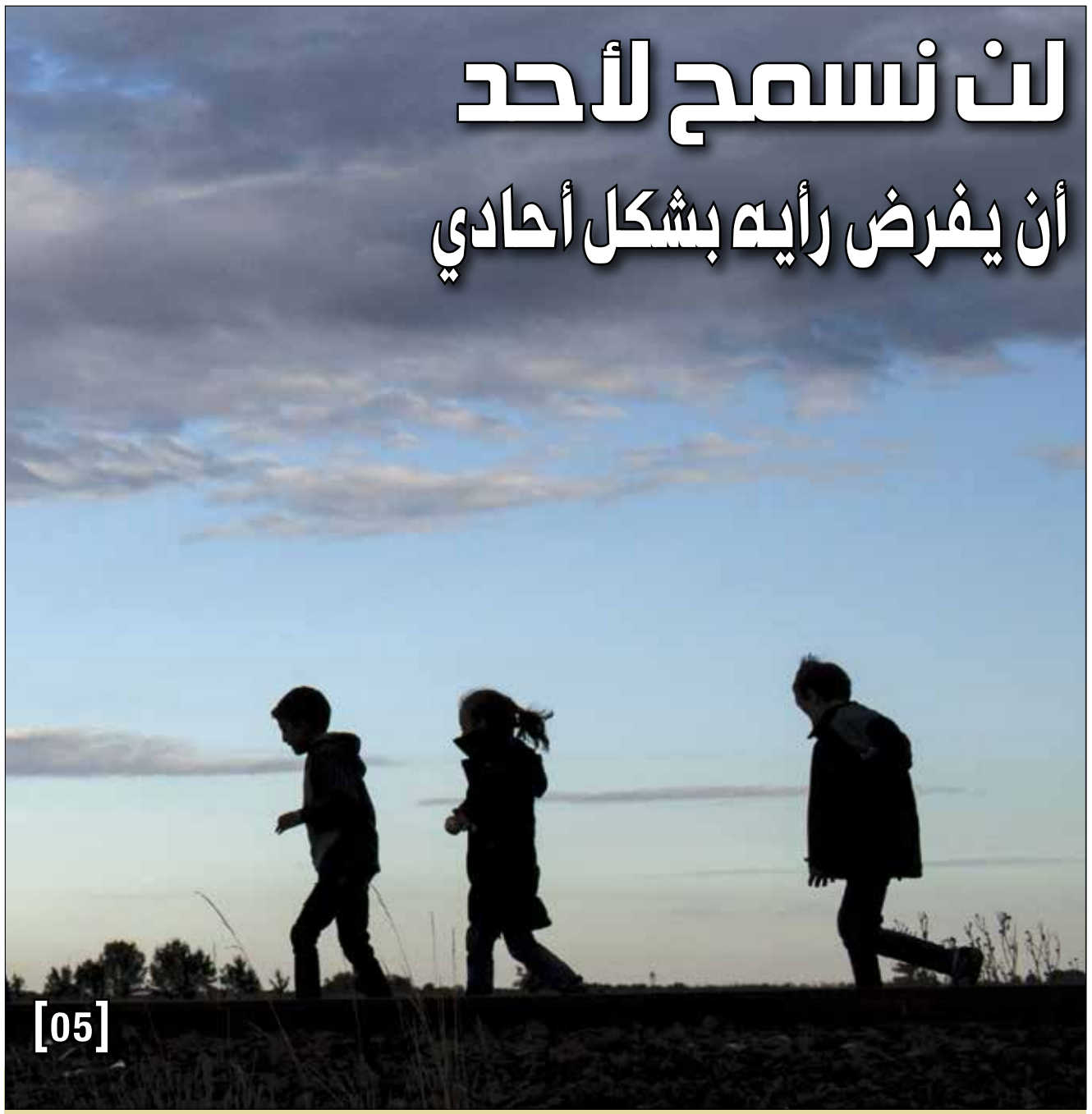

لن نسمح لأحد
أن يفرض رأيه بشكل أحادي

[05]

شؤون نقابية

مؤتمرات السويداء : إنقاذ الطبقة العاملة

03

شؤون محلية

أطفال مستنزفون بالعمالة

08

شؤون محلية

حلب: مدينة العطش والعروق الجافة

11

شؤون استراتيجية

أصوات أوروبية تفكر بمصير «الاتحاد»

20

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

خلاصة المؤتمرات .. تأكيد المؤكد!

انتهى عقد المؤتمرات في معظم المحافظات، وكان التفاوت واضحاً بين مؤتمر وآخر من حيث عدد المداخلين أو من حيث نضج المداخلات، التي طرحت، لكن ما أظهرته المؤتمرات بمستوياتها كافة تؤكد على عدة قضايا لابد من إعادة طرحها كونها تعبر عن واقع عكسه العمال بدون روتوش .. الواقع كما هو واقع منشآتهم ومستوى معيشتهم وأجورهم التي لا تكفي غلاء معيشة والمهم بما جرى طرحه رفضهم لما يُبيَّت للمنشآت الإنتاجية تحت دعوى إعادة الهيكله و«التطوير» المستند لمراسيم الاستثمار، وفي مقدمتها قانون التشاركية، الذي يجري الترويج له في الصحف المحلية كونه خياراً أساسياً لدى الحكومة بسبب «قلة» الموارد، التي هي موجودة في جيوب وبنوك من قاموا بنهبها وهذه الموارد قادرة – إذا ما جرى تأميمها – على تحقيق نقلة نوعية في إعادة تدوير عجلة الإنتاج وتأمين مستلزماته التي تتعطل الآن.

الكثير من المعامل بسبب فقدانها المستلزمات ومنها: المشتقات النفطية التي بدونها لا يمكن الحديث عن إنتاج سواء بالقطاع الخاص أو قطاع الدولة.

إن موقف العمال من أماكن عملهم الذي ظهر جلياً في المؤتمرات لابد للقيادة النقابية أن تأخذه على محمل الجدّ وأن تعيد صياغة موقفها بما يؤمن الحماية الحقيقية لمنشآت قطاع الدولة التي هي قاعدة الارتكاز لأية عملية استثمار وطني تحقق نسب النمو المطلوبة لعملية التنمية التي مهمتها الخلاص من الأزمات أو التخفيف منها إلى حد بعيد حيث كانت إحدى مسببات انفجار الأزمة «البطالة..الفقر.. التهميش» وغيرها من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية.

إن النقابات تعيد صياغة ما طرح في مؤتمراتها وهو مطلب القيادة النقابية وبهذا لابد أن تتضمن ما طرح كله من: مداخلات قدّمها العمال أعضاء المؤتمرات بما فيها الموقف من قضية زيادة الأجور، بما يتناسب مع غلاء الأسعار، وموقف العمال من قانون التشاركية، ومحاولات الحكومة طرح بعض أجزاء المعامل للاستثمار كما هو جارٍ في معمل زجاج دمشق، الذي يعيش حالة موت سريري كما يرغبون أن يكون عليه المعمل.

إنّ الطبقة العاملة من خلال تجربتها الطويلة. مع السياسات الليبرالية، تعرف مصالحها، وكانت تعي ما تقوله في مؤتمراتها، ورسائلها المتعددة التي بعثت بها تقول لأصحاب العقد والربط: لن تمروا....سنعيش ونرى.

مؤتمرات طرطوس

مؤتمر نقابة النفط : «الحفاظ على الكفاءات»

أهم المطالب التي طرحت : العمل على تحسين الوضع المعيشي للعمال – تشغيل مصفاة بانياس باستمرار، لأن التوقف والتشغيل يسيء فنياً إلى الآليات والمعدات – إعطاء التعويض والعمل الإضافي للعمال والحفاظ على الكفاءات أمام حالة الاستقالات والذهاب إلى القطاع الخاص – التعويض الصحي ليس بمستوى ارتفاع أسعار الدواء والعيادات – إضافة أسماء جديدة للأمراض التي تصيب العامل بمهنته وتشميلها بالجدول المرضي – تزويد اللجان النقابية بالأنظمة والقوانين – السرعة في استكمال الملاك العددي وصدور النظام الداخلي للشركة – تعديل شهادات العمال الذين حصلوا عليها بعد عملهم في الشركة وفق القانون 50.

مؤتمر نقابة عمال المرفأ «المرسوم 55 وتعليماته التنفيذية»

وفي مداخلة رئيس اللجنة النقابية للتوكيلات الملاحية، تحدث عن المرسوم 55 للعام 2002 وتعليماته التنفيذية والتي أجازت فيها للقطاع الخاص بالترخيص على ان يقوم بالمنافسة مع القطاع العام، وأن يؤمّن عمالةً مناسبةً، وأن تستقدم كل شركة خاصة مرخصة خطاً بحرياً جديداً على الأقل , لكن من أصل 91 شركةً خاصةً رخص لها , لم تستقدم خطاً بحرياً واحداً بل أخذت خطوط الشركة العامة ولم تؤمن فرص عمل ولم تحقق أية منافسة , وأصبحت حصتها من البواخر التي تؤم مرفأ طرطوس 95 % والقطاع العام 5 % وبالتالي تم التراجع في دور الشركة العامة وتراجع في ايراداتها، وبالتالي تراجع في إيرادات الخزينة العامة , وتابع رئيس اللجنة النقابية قائلاً : في 5 سنوات أمّت مرفأ طرطوس 11 ألف باخرة , كانت حصة التوكيلات منها ال 5 % : بدخل مليار و 200 مليون ليرة , فهل هناك من يخبرنا عن حصة القطاع الخاص، وما دخل إليه بحصته ال 95 % ؟؟؟

مؤتمر نقابة الخطوط الحديدية : «تخفيف المركزي»

أهمّ المطالب كانت : عدم استقبال عمال الشركة في المشافي، وصرف الدواء في الصيدليات إذا لم يدفع الموظف من جيبه بحجة عدم تعويض الشركة لهم مستحقاتهم، بسبب المركزية في حلب– المطالبة بصرف مكافآت، لعمال وفنيي صيانة رؤوس القاطرات التي اصبحت صيانتها في طرطوس بعد أن تم تدمير المراكز الأخرى في المحافظات – تأمين إنارة بديلة أثناء الانقطاع الطويل في المحطات – إنشاء مركز صيانة للقاطرات في بانياس – عدم توقيف السائقين أثناء الحوادث.

نقابة الاسمنت كفاءات فنية متطورة

أهم المطالب : إعادة النظر ببعض القرارات الطبية – عند التعاقد على اللباس يجب الالتزام بالأسعار المدرجة، وألّا تكون النوعية أقل جودةً – اقتراح أن تنتج الشركة البلوك والبلاط والسيراميك، لأن المواد اللازمة لذلك متوفرة ونحن قادمون على إعادة الإعمار – عدم توفر مادة الفيول وأحياناً الكهرباء، أدّى إلى توقف متكرر للمعمل عن العمل – العمل على استبدال الفيول بالفحم الحجري، يخفف النفقات بملايين الدولارات – وكانت أهم المشاكل لعدم انجاز الخطة 100 % « نقص الفيول – انقطاع الكهرباء – عدم توفر مادة التفجير لتوقف معمل سماد حمص عن العمل – صعوبة تأمين القطع التبديلية الخاصة للإنتاج وخاصةً ذات المنشأ الأوروبي – النقص في اليد العاملة بسبب التقاعد والجيش والوفاة » – الحاجة ليد عاملة جديدة .

دمشق تختتم مؤتمراتها

باختتام أعمال مؤتمري الصناعات الخفيفة، والسياحة، يوم الاثنين الماضي تكون دمشق قد أنهت أعمال مؤتمراتها النقابية ولم تخرج المؤتمرات الخمس الأخيرة عن إيقاع سابقاتها في حين تميز مؤتمر نقابة البناء بأطروحاته العميقة وخاصةً في الجانب الاقتصادي.

■ مراسل قاسيون

على مدار ثلاثة أيام أقامت خمس نقابات أعمال مؤتمراتها، حيث افتتحت نقابة عمال العتالة جدول الأسبوع منذ يوم السبت وركزت مجمل المداخلات على ضرورة تثبيت العمال، وعلى المطالبة بتحسين الواقع المعيشي والخدمي للعمال والتي وصلت لحدود قاسية جداً.

البناء مؤتمر اقتصادي بامتياز

يمكن القول: أن مكتب النقابة، وأعضاء المؤتمر نجحوا في تثبيت العديد من المواقف النقابية، وخاصةً في الشق الاقتصادي فقد ركزت المداخلات على ضرورة النضال من أجل الرفع الحقيقي للأجور، وبأن الصراع الحقيقي الذي من المفترض أن تركز عليه الحركة النقابية وتنظيمها، تكمن في تعديل نسبة الأجور من الدخل الوطني فهي بالكاد تحصل على 20% منه مقابل حصة الأرباح 80% ناهيك عن «النّهيبة الكبار» الذين ينهبون الثروات، في حين أن الطبقة العاملة تزداد فقراً، و شددت مداخلة أخرى على أهمية السعي لاقتصاد قوي، وهذا لن يتم إلا بالتوقف عن السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تمضي بها الحكومات، وبأن نتائجها ماثلة أمامنا من تردي الوضع المعيشي والخدمي واستمرار الفساد، وتحدث أعضاء المؤتمر عن عدم جاهزية القطاع العام الإنشائي، لمرحلة إعادة الإعمار وعن البدائل التي بدأت تظهر، وآخرها الشركة التي أعلن عنها مؤخراً برأسمال وقدره 50 مليار ليرة بين المؤسسة العامة للإسكان، وشريك من القطاع الخاص وفق قانون التشاركية، للمساهمة في إعادة «الإعمار» القادمة رغم أن المبلغ المرصود كفيل بإنعاش شركات القطاع العام المختلفة التي تعاني ما تعنيه، وهذا ما أكدت عليه أكثر من مداخلة، على ضرورة التنبه للخصخصة، التي تسعى لها قوى المال عن طريق قانون التشاركية، حيث اعتبر أحد المداخلين بأن موقف التصدي لقانون التشاركية، هو موقف وطني بامتياز لا مجال للموارية فيه.

مؤتمرا التبغ و الصناعات الخفيفة

تناول مؤتمر نقابة التبغ أغلب المطالب المتكررة المدورة، من سنة لأخرى مركزاً في الوقت ذاته على ضرورة دعم زراعة التبغ كونه محصولاً استراتيجياً وضم عمال القطاع للمهن الشاقة والخطرة كما أعاد مطالبته بالوجبة الغذائية وتثبيت العمال المؤقتين مع التأكيد على تحسين الواقع المعيشي للعمال وضبط الأسعار في حين شدد مؤتمر الصناعات الخفيفة على ضرورة الحفاظ على القطاع العام بمعامله ومنشآته كافة وتأمين كافة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وعمالة فنية والإسراع بإصدار الملاك العددي لسد الشواغر، كما أكدوا على أهمية تعديل القانون رقم 17 وتشميل عمال القطاع الخاص بالزيادات، ومزايا القطاع العام وتحسين واقع معيشة العاملين بأجر.

السياحة عمال الفاتورة بلا حقوق

تطرق مؤتمر السياحة لمجمل المواضيع التي يعاني منها عمال القطاع الخاص، وعلى رأسها القانون رقم 17 ومواده المجحفة كما تطرق لموضوع عمال الفاتورة الذين تجاوز عددهم 1500 عامل هم بلا حقوق ولا يتقاضون التعويض المعيشي، في حين تناولت اللجنة النقابية في فندق «إيبلا» العديد من النواحي القانونية والاقتصادية وأغنت المؤتمر بمداخلات أعضائها المهمة والواقعية.

مؤتمرات السويداء :
إنقاذ الطبقة العاملة

عندما يسرق الوطن وتنهب خيراته، وعندما تدار الدّفة الاقتصادية في البلاد لمصلحة أصحاب الأرباح، ورؤوس الأموال، وعندما تبقى الثروة توزع بهذا المستوى من الظلم، وحين يصيب الفقر والحرمان الطبقة العاملة كلها.

■ وائل منذر

عقدت مؤتمرات نقابات التنمية الزراعية والبناء والأخشاب والمصارف.

مؤتمر التنمية الزراعية

تم بدء المؤتمر بتكريم النقابين المتقاعدين بشهادات تقدير وبدأت المداخلات بمطالبة أحد أعضاء المؤتمر بنقل الملفات والأضابير التأمينية من الإدارات المركزية إلى فروعها في المحافظات لتخفيف الأعباء عن العاملين الذين انتهت خدماتهم والإسراع في منحهم مستحقاتهم حيث لا يعقل أن يبقى من خرج على التقاعد عدة شهور بدون رواتب بحجة استكمال الأوراق وضرورات الروتين.

أهم المطالب في المؤتمر

1- منح تعويض اختصاص لخريجي مدرسة المساحة المعيّنين عام 1985 أسوة بزملائهم المعيّنين قبل هذا التاريخ 2- اعتبار العمل في منشآت الدواجن من الأعمال الشاقة والخطرة لوجود الآلات وانتشار غاز النشادر. 3- إعادة النظر بالقرار رقم 21 -22 لعام 1985 -1986 واحتساب التعويضات على كامل الراتب ورفع التعويض العائلي وتشميل العمال الموسميين بتعويض المعيشة. 4- تخفيض نسبة المساهمات الطوعية للنقابة بنسبة 50 % 5- تشميل العمال الميكانيكيين بالقرار الوزاري رقم 20 لعام 2011المتضمن تعويض مخاطر العمل أسوة بعمال الحدادة والتشحيم. 5- معالجة قانون الضمان الصحي ليشمل أسرة العامل والزام الأطباء والصيادلة بالتعاقد مع الضمان الصحي وتأمين الأدوية للعمال. 6- منح إجازة الأمومة لمدة ستة أشهر وتعديل الإجازات الخاصة بوفاة الأقارب من الدرجة الأولى.

مؤتمر البناء والأخشاب

اعترض أحد أعضاء المؤتمر على التعليمات الجديدة الخاصة بتلاوة كل تقرير وأمانة على حدة ومنع أعضاء مكتب النقابة من المداخلة كما طالب نقابي برفع الرواتب والأجور، وقال: «الرواتب لا تكفي لشراء الخبز واذا عندك أسرة مكونة من خمسة أفراد وبدك تجيب سندويشة فلافل لكل فرد فالتكلفة تساوي 200 ×5 = 1000×30=30000» هذا فضلاً عن دفع الفواتير واقترح سلةً غذائيةً مكفولةً من الدولة ينتجها القطاع العام وتمنح كل شهر للعامل بسعر التكلفة الحقيقية، وقد طالب نقابي بمحاسبة وتنفيذ المطالب التي يتم تدويرها من مؤتمر لمؤتمر، وبدء المؤتمرات بجرد ما تنفذ وتحقق من المطالب ومحاسبة المقصرين في التنفيذ كما طالب نقابي بمنح الطبابة الكاملة لعمال الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية أسوةً بعمال الإدارة العامة بدمشق وإلغاء نص المادة 65 لعام 1959 وقد قال نقابي: إن دعم الجيش وتأمين مستلزماته مطلب حق، ولكن نحن الصف الخلفي للجيش السوري البطل ولابد من دعمنا، والدعم لا يكون بالحد من النفقات وضغطها وحرمان العامل الفقير تحت حجج ومبررات واهية، وكما تم نقاش موضوع دمج الشركة العامة للبناء والتعمير وقد طالب النقابيون بإلغائه والتأكيد على اللامركزية وإعطاء الصلاحيات والمسؤوليات ومراعاة الخصوصية لكل فرع، كما علق نقابي بأن تجربة الدمج كان لها آثار سيئة في زيادة النفقات وهدر الوقت والحل يكون بفتح جبهات عمل جديدة للفروع المتوقفة بدلاً من عملية الدمج.

أهم الطروحات في المؤتمر:

1- : العمل على تعديل المادة 7 من مرسوم زيادة الرواتب رقم 38 تاريخ 22-6-2013 ومنح التعويضات على الراتب الحالي. 2- تحرير سقوف الرواتب. 3- العمل على تعديل المادة 90 من قانون التأمينات رقم 28 بخصوص منح العاملات المعاش المستحق في حالة الطلاق والترمل. 4- تثبيت العقود السنوية وتحويل عقود العمال الموسميين إلى عقود سنوية. 5- تثبيت العاملين في الشركات الإنشائية الذين مضى على عقودهم السنوية أكثر من تسع سنوات 6- العمل على تأمين جبهات عمل لمركز الدراسات في السويداء.

مؤتمر المصارف والتأمين والتجارة:

أحد أعضاء المؤتمر قال في مداخلته: «جينا نشكي همنا ووجعنا هنا لأن النقابات بيتنا الثاني» إن السياسات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة المنتجة للفقر والبطالة والجوع وتآكل الأجور والرواتب والمنتجة أيضاً دواعش الداخل الذين يتحكمون بالسلع والخدمات ويتلاعبون بالأسعار والأسواق فلابد من تأمين السلل الغذائية المكفولة من الدولة بسعر التكلفة والقطع مع هكذا سياسات لأن تعزيز مقومات الصمود تكون بدعم وتحسين المستوى المعيشي للعمال وقد طالب نقابي آخر بإحداث ملاكات عددية ضمن الدائرة التي يعمل بها عمال الحمل والعتالة وإلزام الدوائر الحكومية التي يعملون فيها بالتأمين عليهم بالتأمينات الاجتماعية وتساءل أحد النقابين: عن مصير عمال المؤسسات المدموجة مؤخراً تحت اسم السورية للتجارة الداخلية من حيث الحوافز الإنتاجية واللباس العمالي والوجبة الغذائية والطبابة والنقل الجماعي للعمال إلى أماكن عملهم

أهم الطروحات في المؤتمر

تعديل التأمين الصحي وتأمين الرعاية الصحية للعامل وأسرته. 2-تأمين القرض السكني لعمال المالية أسوةً بعمال المصارف. 3- إلزام الجهات العامة بتحويل التزاماتها لمؤسسة التأمينات الاجتماعية. 4- إحداث ملاكات عددية لعمال الحمل والعتالة في مؤسستي العمران والاستهلاكية. 5- منح الحوافز الإنتاجية لعمال مصرف التسليف الشعبي. 6- دعم مؤسسات التدخل الإيجابي وتطوير أنظمتها وإعفاء الموردين والمنتجين المتعاملين مع هذه المؤسسات من رسم طابع العقد. 7- نقل أضابير العاملين التأمينية في مصارف التسليف والتجاري والعقاري والتوفير من الإدارات العامة الى مديرية التأمينات الاجتماعية في السويداء. 8- تزويد المصارف بأجهزة حاسوب وعدادات نقود حديثة وطابعات وزيادة عدد الصرافات الآلية في المحافظة. 9- تحقيق العدالة في توزيع عوائد الجباية لعمال المالية بين المدينة والمناطق.

الطبقة العاملة

إضراب 21 ألف عامل في أمريكا

أعلن 21 ألف من عمال الاتصالات والكابلات وخدمات الإنترنت والأعمال اللاسلكية، في ولايتي نيفادا وكاليفورنيا الأمريكيتين إضراباً عن العمل منذ 10 شباط الجاري، وذلك احتجاجاً على عدم تجديد عقودهم المنتهية منذ نيسان 2016 وتسريح المئات وتهديد الآلاف بالتسريح.

خاض عمال الاتصالات في الولايات المتحدة عدة إضرابات العام الماضي، منها إضراب شارك فيه 40 ألف عامل في عدة ولايات للأسباب نفسها.

وتجري الآن مفاوضات بين المضربين وأرباب العمل للتوصل إلى اتفاق، ويتم تحضير مظاهرات عمالية، من بوسطن إلى سان فرانسيسكو ضد عدم تجديد عقود العمال خلال الأيام القادمة.

إضراب عمال المتاجر في بريطانيا

أضرب عمال شركة المتاجر ومخازن التجزئة البريطانية «تيسكو» إضراباً عن العمل يوم الاثنين الماضي، من أجل حل موضوع القضايا المتعلقة بعقود العمل، شارك في الإضراب عمال 8 مخازن من أصل 24 مخزن ومتجر منتشر في كل انحاء بريطانيا، يتركز الخلاف حول عقود هؤلاء الموظفين، الذين تم توظيفهم منذ عام 1996 وستنتهي مدة عقود عملهم، ولم يتم تجديدها بعد، وتدّعي الإدارة أن عقودهم لم تعد صالحةً مُهَددةً بتسريح 250 عاملاً، وطالب العمال الاتحادات النقابية العمالية بالتدخل ورفع القضية إلى محكمة العمل من أجل تحقيق المساواة وتسليط الضوء على معاناة عمال سوق التجزئة، مهددين باستمرار الإضراب في حال عدم الاستجابة لهم.

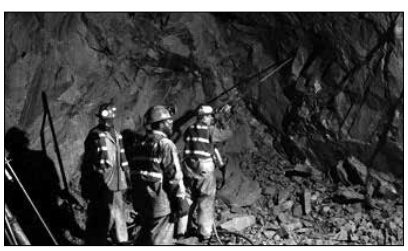

تشيلي- منجم ايسكونديدا

دخل عمال منجم النحاس في تشيلي إضراباً عن العمل، للمطالبة بزيادة الأجور، وكانوا قد أوقفوا آلات المجمع وأقاموا مخيماً مؤقتاً خارج المنجم، كما أنشأوا صندوقاً بقيمة 250 مليون بيزوس «390 ألف دولار» وصرح الناطق الرسمي باسم نقابة عمال ايسكونديدا أن هذا الإضراب وافق عليه 99,9 بالمئة من العاملين والبالغ عددهم حوالي 2500 عامل بعد أن فشلت المفاوضات مع المساهم الرئيسي والتي دامت لأسابيع، وأضاف: إن الإدارة تتخذ موقفاً متصلباً، ونحن مستعدون للصمود إذا لزم الأمر، وكانت المجموعة المساهمة في المنجم، قد سرحت مطلع عام 2016 حوالي مئة عامل، وخفضت المكافآت والامتيازات للعمال.

مصر- إضراب شامل

دخل العاملون والإداريون بمستشفيات التأمين الصحي، في إضراب عن العمل يوم 14 شباط، في مستشفيات التأمين جميعها على مستوى مصر، ويأتي هذا الإضراب نتيجة لحرمان المضربين من الزيادات الأخيرة التي اعتمدتها وزارة الصحة، كما أن الحوافز المعتمدة في مستشفيات التأمين الصحي تم تطبيقها على الأطباء والتمريض فقط، ولم تشمل العاملين والإداريين، وطالب المضربون رئيس هيئة التأمين الصحي بمساواتهم بزملائهم العاملين في وزارة الصحة، كما تجمع عشرات العاملين مصطحبين أسرهم وأطفالهم، اعتراضاً على الزيادة الزهيدة على رواتبهم والتي لم تتجاوز 40 جنيهاً بعد مطالبات كثيرة دامت على مدار عامين.

من أول السطر

■ نبيل عكام

السلامة المهنية في صناعة الزجاج

هناك العديد من أنواع الزجاج وتختلف أنواعه حسب الخليط المؤلف منه مثلاً: يدخل في تركيب بعض الأنواع الرصاص والكلس والصودا والبوتاس والبور وغيرها من مواد أخرى تستعمل بكميات مختلفة لأغراض خاصةً أثناء عملية التصنيع، الزرنيخ وأملاح الكروم والكوبالت والمغنيزيوم والنيكل وغيرها أيضاً، وتتصف جميع هذه المواد بقدرات سمية مختلفة وحسب كمية استعمالها وفترات تعرض العامل لها. والمادة الأولية الأساسية في صناعة الزجاج هي السيليكات وغالباً يتم الحصول عليها من الرمل.

إن معظم حوادث العمل في صناعة الزجاج، تحصل أثناء نقل المنتجات الزجاجية أو تكسير الزجاج فيسبب الجروح البالغة، وقد تصل إلى الأوردة وإصابات في العين وللوقاية لابد من استعمال الأجهزة الواقية من أقنعة ونظارات خاصة، وتأمين الملابس الواقية، وهي عبارة معاطف مؤلفة من طبقتين.

أهم مخاطر المهنة على صحة وسلامة العامل: الحرارة، الضجيج، مخاطر تنفسية.

الحرارة : يتعرض العمال أثناء العمل بجوار أفران الصهر وصيانتها حيث تصل درجة الحرارة بين 120 – 200 درجة مئوية، وللوقاية من التعرض الحراري لابد من: تخفيض ساعات العمل، وتوفير تهوية كافية وهواء بارد لطرد الأدخنة والغبار من بيئة العمل، وتوفير كمامات مناسبة حسب الحاجة، استخدام معدات الوقاية الشخصية من قفازات وأحذية.

الضجيج : إن نقص السمع من الأمراض المهنية الكثيرة الحدوث في هذه الصناعة، وخاصةً في أقسام الإنتاج التي تتطلب ضغطاً عالياً مثل مكابس الزجاج حيث يصل مستوى الضجيج إلى أكثر من 100 ديسبل لذلك لابد من استخدام أجهزة حماية السمع والوقاية الشخصية.

التنفسية : ينتشر في بيئة العمل جسيمات دقيقة عالقة في الهواء تحتوي غبار السليكا وبعض المركبات السامة كأكسيد الرصاص والزرنيخ والنيكل وبعض المواد القلوية كرماد الصودا والبوتاس، فجسيمات السليكا تسبب مرض السليكوز،وقد تتراوح نسبة الرصاص في الجسيمات العالقة بين 20%– 50% والغبار القلوي يساهم في حدوث تخرشات في مجرى التنفس وخاصةً الأنف كما إنها مؤذية للجلد وتسبب الحروق القلوية ويحتوي مكان العمل على أبخرة زيتية وأدخنة ناتجة عن تزييت القوالب الساخنة وللوقاية لابد من تجهيز مكان العمل بالتهوية المناسبة،لشفط هذه الأبخرة والجسيمات العالقة.

الإسعافات الأولية وجود العناصر المدربة على تضميد الجروح ومعالجة الحروق تعتبر من الأهمية بمكان لتخفيف خطورة الإصابات في صناعة الزجاج.

تأمين اللباس العاكس للحرارة والذي يسمح للعرق بالتبخر بسهولة ويتخلله الهواء.

إضاءة على مؤتمرات حلب

انعقدت المؤتمرات النقابية في محافظة حلب، بالتزامن مع انعقادها في المحافظات جميعها، وكان للتوقيت خصوصيته، بعد عودة سيادة الدولة على كامل المدينة، وبالتالي ضرورة المضي بإعادة تأهيل القطاع الإنتاجي والخدمي وضرورة الوقوف مع المصالح العميقة وممارسة النقابات لدورها المناط بها.

■ مراسل قاسيون

المصارف: التأمين الصحي للمتقاعدين

طالب مؤتمر المصارف تشميل العمال المتقاعدين بالضمان الصحي كونهم بحاجة للرعاية الصحية بعد التقاعد، ورفع التعويض العائلي وتشميل العمال المياومين بتعويض المعيشة وتسوية أوضاعهم بعقود سنوية، كما تم التنبيه لضرورة مراقبة جمعيات الإغاثة الاجتماعية لإيصال المساعدات لمستحقيها ومنع عمليات الفساد.

العتالة: مطالبة بالسكن العمالي

طالب مؤتمر عمال نقابة العتالة والخدمات السنوي في حلب بالسعي لدى الاتحاد العام لتشميل عمال النقابة بالمساكن العمالية، وكذلك بإعفاء النقابة من تأمينات العقود ورسم الطابع بالنسبة للعقود التي يتم إبرامها مع شركات القطاع العام، كما طالب العمال بتأمين سيور ناقلة جديدة بدلاً من القديمة، والسعيَ لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية بإعفاء النقابة من غرامات التأخير في حال التأخر، بتسديد الاشتراكات وتقديم الكشوف.

المعدنية والخفيفة: نريد جبهات عمل

طالب عمال القطاع الخاص في النقابة بتأمين حوامل الطاقة لإقلاع الورشات الصناعية وتمحورت مداخلات الأعضاء حول: فتح جبهات عمل جديدة والعمل على إعادة إعمار شركة الجرارات وإيقاف ندب العمال فيها إضافةً إلى إعادة طبيعة العمل للسائقين في معمل البطاريات، كما تم طرح مشكلة عودة العامل المكفوفة يده وبحكم المستقيل إلى عمله وضرورة الإسراع بإجراءات العودة.

النقل البري والجوي: مطالب بالجملة

طالب أعضاء مؤتمر عمال النقل البري والجوي بحلب بجملة من القضايا والمطالب العمالية تركزت حول: تشميل عمال النقل الداخلي بمزايا مرسوم الأعمال المجهدة وإعادة تأهيل رحبة النقل الداخلي في منطقة الليرمون وعين التل ورفد مدينة حلب بباصات النقل الداخلي لتخديم المناطق التي عادت لسيادة الدولة.

السياحة: ربط الأجور بالأسعار

ركزت مداخلات أعضاء المؤتمر حول ضرورة تسجيل عمال القطاع السياحي الخاص بالتأمينات الاجتماعية للحفاظ على حقوقهم وتسجيلهم بالتنظيم النقابي ووضع حد للاحتكار ومحاربة الفساد والسوق السوداء وضرورة ربط الأجور بالأسعار وإنصاف عمال القطاع الذين خسروا حقوقهم بعد تهرب أرباب العمل منها.

الغذائية: عمال الأفران ومطالبهم التاريخية

شدد المؤتمر على ضرورة الإسراع بتأهيل المطاحن والمصانع والمنشآت التي عادت لسلطة الدولة وتخفيض أسعار حوامل الطاقة ورفع سقف التعويضات والأجور بما يتناسب مع الارتفاع في تكاليف المعيشة كما تكرر المطلب الذي أخذ صفة المطلب التاريخي المتمثل بإنصاف عمال الأفران المياومين وتثبيتهم لينالوا حقوقهم المشروعة.

الغزل والنسيج: النهوض بالقطاع وعماله

أكد المؤتمر على إستراتيجية القطاع وخاصةً قطاع الدولة وضرورة النهوض بواقعه بتامين مستلزمات الإنتاج وعلى رأسها: حوامل الطاقة على أن تتم تسوية العمال الموسمين والمياومين وتقاضيهم للتعويض المعيشي وضمان تسجيل جميع عمال القطاع الخاص بالتأمينات الاجتماعية.

الاستصلاح: تأمين مستلزمات العمل

طالب عمال النقابة بالإسراع في تأمين مستلزمات الشركات من آليات ومعدات ورفدها باليد العاملة والخبرات الفنية، وطرح أعضاء المؤتمر المعاناة التي يعيشها أهالي حلب من تجار الأمبيرات وانقطاع المياه وضعف الرقابة على الأسواق، كما طالبوا بربط الأجور بالأسعار ونقل الملفات التأمينية لعمال الدراسات المائية من حمص إلى حلب.

السكك: عودة العمال لعملهم

كان لافتاً مطالبة أعضاء المؤتمر بإعادة أي عامل بحكم المستقيل إلى عمله والذين لم يتمكنوا من الالتحاق بعملهم نظراً للوضع الأمني السائد سابقاً، وضرورة رفد المؤسسة العامة للسكك الحديدية بالكوادر الفنية الشابة وتأهيل العمال للبدء بصيانة شبكات السكك.

الأسمنت: الاستعداد لإعادة الإعمار

تركزت مداخلات الأعضاء على ضرورة رفد الشركات باليد العاملة والخبرات الفنية اللازمة وتأهيل المعدات استعداداً لإعادة الإعمار، وطالبوا برفع حقيقيّ للأجور ومنح العمال تعويض إنجاز كونهم يقومون بتجهيز وإعادة البناء والإعمار للبنية التحتية في الشركات التابعة لمجال عمل النقابة.

الطباعة: نطالب بإعفاءات مالية

عمال النقابة طالبوا بضرورة العمل على تأهيل المنشآت والمعامل، التي تعرضت للتخريب والمطالبة بإعادة طباعة صحيفة الجماهير بنسختها الورقية في مدينة حلب، وتثبيت العمال المؤقتين الذين لم يستفيدوا من مرسوم التثبيت الأخير وإعفاء المتضررين من دفع رسوم الكهرباء والمياه، ومنح طبيعة العمل لعمال المطبعة في جامعة حلب، ومنحهم الوجبة الغذائية خاصةً وأنهم يتعاملون مع مواد الطباعة السامة، ومنح عمال جامعة حلب وأبنائهم حسماً مقداره 25% من رسوم التسجيل في التعليم المفتوح والموازي والإسراع بإصدار القانون الأساسي للعاملين في الدولة، وإعفاء الراتب من ضريبة الدخل، وإعفاء العمال المكتتبين على المساكن العمالية من غرامات التأخير.

النفط والكيميائية: صلاحيات للتنظيم النقابي

تناول المؤتمر بمداخلاته ضرورة إحداث وحدة غاز متنقلة لتعبئة الغاز المنزلي والصناعي، خاصةً بالقطاع العام، ومنح العاملين في قطاع النفط طبيعة العمل وتشميل عمال الشحن والتفريغ والإطفاء بالمهن الخطرة لدى التأمينات الاجتماعية ورفع قيمة الوجبة الغذائية بما يتناسب مع الأسعار الحالية وتفعيل رخصة الغاز العائدة لنقابة عمال النفط.

فيما طالب عمال الكيميائية والخفيفة بتأهيل المباني والمعامل التي عادت لسلطة الدولة وإصلاح الآليات وإلزام القطاع العام باستجرار المنتجات البلاستيكية بأنواعها كافة من الشركة البلاستيكية، وكذلك إلزام القطاع العام باستجرار منتجات شركات قطاع الدولة والإسراع بفتح جبهات عمل جديدة وعدم منح أية رخص صناعية إلا بعد أخذ موافقة وتأشيرة من مكتب النقابة للحفاظ على حقوق العمال.

الدولة والبلديات: المطالبة باليد العاملة

تطرقت مداخلات الأعضاء إلى مشكلة تعديل الفئة الوظيفية، وتثبيت العمال الذين مضى على استخدامهم أكثر من سنتين، كما تساءل أعضاء المؤتمر عن السكن العمالي ، وطالب عمال مجلس المدينة رفد المجلس بالآليات اللازمة لإزالة الأنقاض من الأحياء المتضررة، واستدراك نقص اليد العاملة وضرورة رفد القطاعات الخدمية باليد العاملة والخبرات الفنية.

جميل: لن نسمح لأحد بأن يفرض رأيه بشكل أحادي

أجرى رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية، وأمين حزب الإرادة الشعبية، د.قدري جميل، مجموعة من اللقاءات الصحفية مع وسائل إعلام عدة، وقد تطرق فيها إلى آخر المستجدات حول التحضيرات الجارية لإنجاز الجولة الرابعة من مؤتمر «جنيف3».

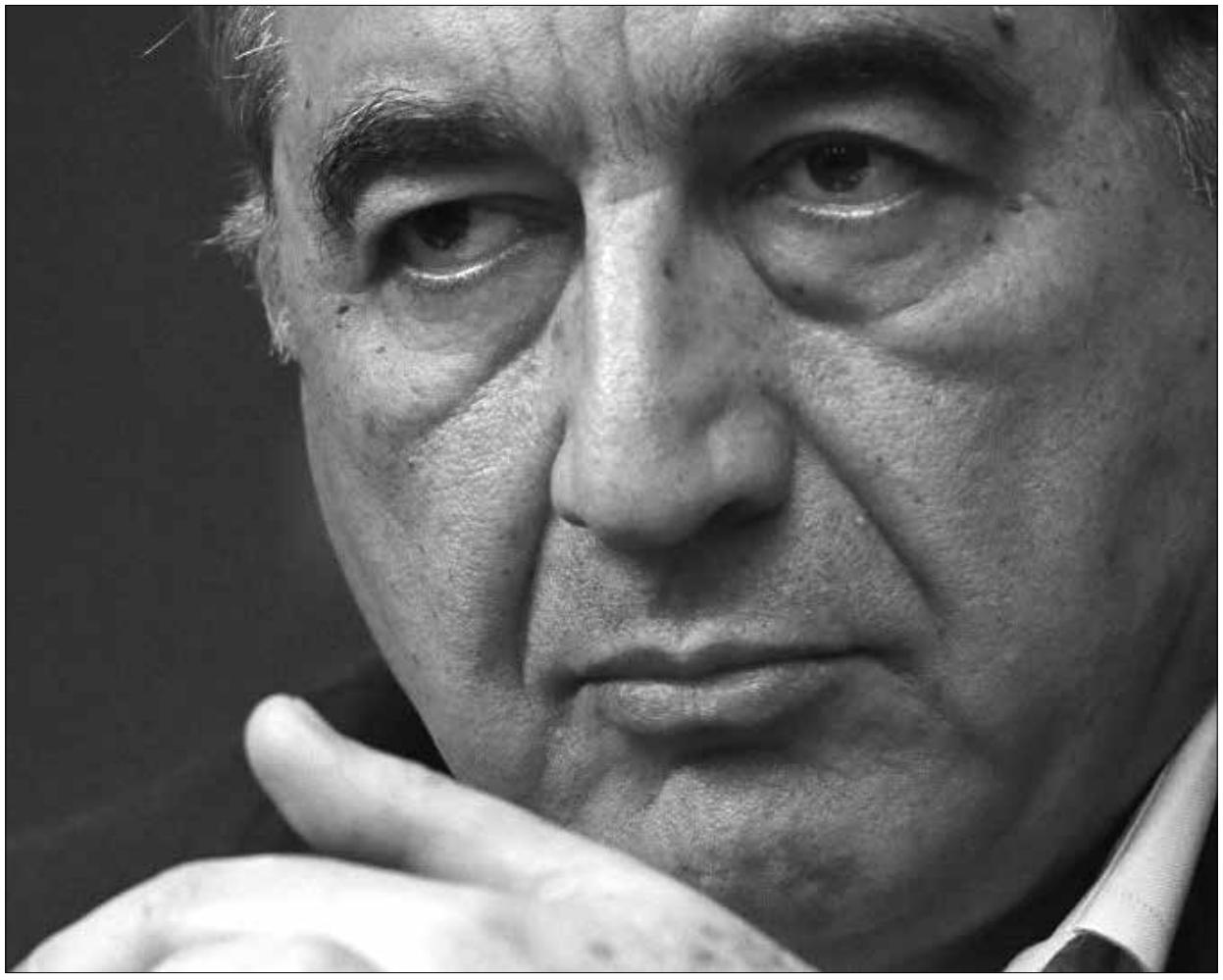

■ قاسيون

في رده على سؤال حول «تعثر آستانا»، أكد جميل أن اللقاء «سيبدأ غداً»، لافتاً إلى أنه «غداً سيكون كل شيء جاهزاً، فمعلوماتي تؤكد أن كل التفاصيل منتهية، وستبدأ المفاوضات في حينها».

«نحن مستعدون للقبول بالقليل.. لكن لدينا شرط لا تنازل عنه: لن تكون الرياض الأكثرية في الوفد القادم.. وما تبقى ليس بمشكلة»

تعطيل «الرياض» أعطى الحجج للنظام

أما لماذا اتهمت منصة موسكو مجموعة الرياض بعرقلة الحل والمفاوضات، فأجاب جميل: «لأنها كانت تضع شروطاً مسبقة دائماً خارج إطار القرار الدولي 2254. وتضع قضايا مطلوب حلها داخل الاجتماعات كشرط مسبق قبل بدء الاجتماعات، كموضوع مصير الرئيس الأسد، وهذا في المقابل، كان يعطي حجة للنظام كي لا يندفع هو أيضاً باتجاه الحل السياسي. أعتقد أن هذه القضية يجب ألا توضع كشرط مسبق، لكن هذا الموضوع، وكل المواضيع الأخرى، يجب أن تبقى مفتوحة على طاولة المباحثات».

وتابع جميل: «ذلك فتح باب الإمكانية للنظام للقول في المقابل بأن المعارضة هي المشكل.. لذلك أنا أقول فلنكن عاقلين ولننتظر، ودعونا نذهب إلى القضايا المعقدة التي فعلاً تتطلب الحل وتتطلب نقاش معمق وتتطلب توافق بين جميع الأطراف ونؤجلها إلى طاولة المباحثات. وأن لا نضعها خارج إطار المباحثات بشكل يعرقل هذه المباحثات. نحن في الجبهة وفي حزب الإرادة الشعبية منذ أوائل القرن– أي منذ عام 2000– نطالب بالتغيير الجذري الاقتصادي الاجتماعي السياسي لهذا النظام. نحن لسنا طارئين على هذه الحالة واليوم نعتقد أن هذا التأخير في الإصلاحات والتغيير هو الذي أدى عملياً إلى تعميق الأزمة السورية. من هنا، نرى أن الذهاب إلى التغيير الوطني الديمقراطي الحقيقي سيساهم في حل الأزمة، وفي القضاء على الإرهاب، وفي إيقاف الكارثة الإنسانية».

لا نريد تغيير الواجهات فقط

وشدد جميل: «هناك فرق كبير بين الحديث عن رئيس، وبين الحديث عن نظام. الحديث عن نظام هو حديث عن منظومة معقدة متشابكة من علاقات سياسية واقتصادية واجتماعية هي التي كانت السبب في نشوء الأزمة، لذلك، نحن نريد حل الأزمة ليس بتغيير الواجهات فقط، وإنما بإحداث تغيير جذري حقيقي كي لا نعيد تجارب من سبقونا، والذين تحت شعار إسقاط النظام، غيروا الرئيس وبقي النظام، نحن نريد تغيير النظام بحيث يقرر الشعب ديمقراطياً ما يريده. وفي ذلك الحين، لن يكون هناك فرق لدينا من سيكون رئيساً، لأن الشعب هو الذي سيكون سيد قراره ويحدد مصيره».

وفي رده على الحديث عن أن «النظام ورأس النظام هما كيان واحد»، أجاب جميل: «لا أعتقد أن الأمر بهذا الشكل. إنه تبسيط للموضوع. النظام بنهاية المطاف هو منظومة معقدة جداً حولها وداخلها وخارجها ملايين من الناس الذين يجب أن يشاركوا أيضاً بتغيير سورية، ويجب أن يعطى لهم هذا المجال، ويجب ألا نتمتع بعقلية انقلابية في قضية تغيير النظام تشابه الانقلابات العسكرية التي كانت تجري في بلداننا في الستينات والسبعينات من القرن الماضي، اليوم يجب أن نذهب وخاصةً في هذه الأزمة المعقدة إلى أعمق توافقات ممكنة تؤدي إلى مصالحة حقيقية بين أطراف الشعب السوري التي كانت مختلفة خلال الأزمة».

«تشكيلة الرياض» مجرد مقترح

وفي رده على سؤال حول الكيفية التي سيكون عليها المخرج الآن بين ما أعلن من الرياض وبين مواقف منصتي موسكو والقاهرة، وبين ما أعلن من الأمم المتحدة، شدد جميل: «نحن نعتبر ما جاء بقرارات الرياض هو مجرد اقتراح، وهي قرارات بالنسبة لها. ونحن لدينا اقتراحات وجهناها إلى الأمين العام باسم منصة موسكو ومنصة القاهرة، تقترح هذه الأفكار عملياً أن يكون الوفد «إذا اعتبرناه من 15 شخص»: 3 يمثلون كل منصة أساسية ذكرت بقرار مجلس الأمن، و3 من الفصائل المسلحة، ويوزع الباقي على القوى الأخرى والمنصات الأخرى التي كانت موجودة في جنيف. يؤمن هذا الاقتراح العدالة والتوازن في التمثيل للجميع، ولا يسمح لأحد بالهيمنة، ولا يقصي أحداً من جانب آخر، ونحن منفتحين على مناقشة هذا الاقتراح أيضاً». وإذا ما كان هذا الكلام بمثابة دعوة لمنصة الرياض، أجاب جميل: «أجل نحن نوجه لهم دعوة للنقاش حول اقتراحاتهم وحول اقتراحاتنا، لأنه لا يجوز فرض أي شيء من جانب واحد على الجميع. هذا لا يشبه نهائياً سورية القادمة التعددية الديمقراطية التي نريدها».

هناك جزء من القوى السياسية السورية المعارضة قرارها ليس بيدها.. وهذه القوى تتحول بالتدريج إلى عبء على داعميها الإقليميين

وعن الربط بين الأفكار التي تحملها منصة موسكو، وبين ما تريده روسيا، شدد جميل: «روسيا لديها رؤية أخرى، إذ وجهت رسالة إلى السيد دي مستورا وضعت فيها رؤيتها لتشكيل الوفد، وهي تختلف عن رؤية منصتي القاهرة وموسكو.. لذلك لا يوجد تطابق بين وجهتي النظر، لكن نحن منفتحين وقابلين لنقاش كل الاقتراحات، لكننا لن نسمح لأحد بأن يفرض رأيه من طرف واحد دون نقاش وتنسيق مع الأطراف الأخرى».

شرطنا ألا تكون «الرياض» أكثرية

وقال جميل أن هناك جزء من القوى السياسية السورية المعارضة قرارها ليس بيدها. حيث أنها مرتبطة بأجندات إقليمية. وهذه القوى تتحول، بالتدريج، إلى عبء على داعميها الإقليميين الذين لديهم سقوف وحدود يمكنهم التصرف على أساسها.

وتابع جميل: لذلك، نحن في منصة موسكو، وفي منصة القاهرة، مصرين على توزيع عادل للوفد الواحد في الجولة المقبلة من جنيف3. وحتى لا يفهم هذا الكلام بشكل خاطئ، نشير إلى أننا لا نطلب مقاعد لأنفسنا. يوم أمس، تحدثت مع أحد المسؤولين في فريق دي ميستورا، وقلت له أن المشكلة الأولى هي أن مجموعة الرياض قد أخذت قراراً متفرداً من جانب واحد، دون التشاور مع أحد. وهذا فيه انتهاك لسيادة المنصات المعارضة الأخرى التي وردت في قرار مجلس الأمن 2254، «بالمناسبة، إذا أردنا أن نأخذ الترتيب بعين الاعتبار، فإن قرار مجلس الأمن رقم 2254 ذكر منصتي موسكو والقاهرة قبل أن يذكر منصة الرياض».. تحاول «الرياض» الاستئثار بكل شيء، بينما نحن نريد التوافق، وقد وجهنا لهم رسالة ولم يتجاوبوا معها حتى هذه اللحظة.

وشدد جميل: نحن مستعدون للقبول بالقليل، لكن لدينا شرط لا تنازل عنه: لن تكون الرياض الأكثرية في الوفد القادم، وما تبقى ليس بمشكلة. مستعدون للقبول بمقعد واحد لمنصة موسكو، بشرط ألا تكوّن «الرياض» الأكثرية في الوفد القادم. لماذا لا نريد «الرياض» أكثرية؟ لأن التجربة السابقة أن هذه المجموعة إذا تحكمت بالأمور فإنها ستفشل المفاوضات. لقد قامت بإفشال مفاوضات غير مباشرة خلال الفترة الماضية.

عرفات للـ الغد العربي:

يجب أن يأخذ كل طرف في المعارضة حجمه الحقيقي

أجرت قناة «الغد العربي» حواراً مع الرفيق علاء عرفات، أمين حزب الإرادة الشعبية، عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، وعضو منصة موسكو للمعارضة السورية، حول تشكيل الوفد الواحد للمعارضة إلى مفاوضات جنيف، وذلك بتاريخ، 13/2/، 2017 وتنشر قاسيون فيما يلي ردود الرفيق عرفات عن أسئلة البرنامج الحواري.

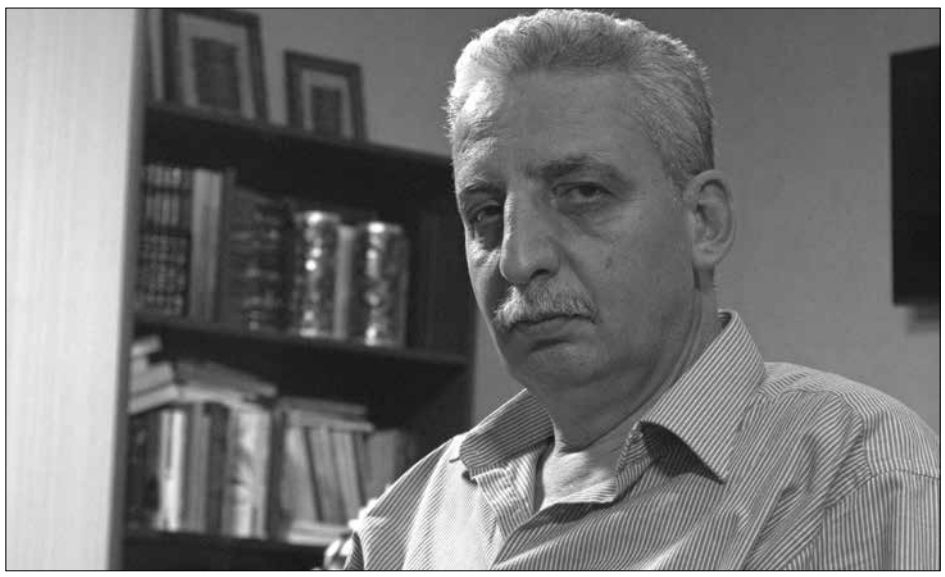

ردا على سؤال حول الخلافات القائمة بين منصات المعارصة، هل هي مسألة شكلية، وإجرائية فقط؟ قال الرفيق علاء عرفات: «المسألة ليست إجرائيةً على الإطلاق، بل هي مسألة حقيقية، مسألة سياسية من الدرجة الأولى، أولاً: نحن كنا وما زلنا نقول: إن أي وفد للمعارضة، يجب أن يكون شامل لجميع أطياف المعارضة، وهذا لا ينطبق على هذا الوفد، ثانياً، نقول يجب ألا يُهيمن طرف واحد على وفد المعارضة، وهذا لا ينطبق على هذا الوفد أيضاً، نقول: يجب أن يذهب وفد المعارضة، من أجل التفاوض على أساس 2254، والسعي من أجل عقد اتفاق في جنيف وهذا أيضاً، لا ينطبق على هذا الوفد، إذا أخذنا التجربة السابقة بعين الاعتبار، الوفد الذي شكلته الهيئة العليا للمفاوضات بجنيف3، عملياً أفشل المفاوضات، عبر التجميد والتعليق وطرح مطالب أخرى، أو شروط مسبقة»

الوفد لا يمثل كل المعارضة.

وعن مدى تمثيل الوفد الذي شكلته منصة الرياض، لكل أطراف المعارضة، قال عرفات: إن الوفد لا يمثل كل القوى المعارضة، كالأكراد مثلاً، والعضو الكردي الذي ورد اسمه في وفد الرياض، هو أصلاً عضو في الائتلاف، والكل يعلم أن هناك قوىً كرديةً أخرى، لها حضور واسع عسكرياً وسياسياً، مثل قوات الحماية غير ممثلة» وأضاف، «تم تشكيل الوفد دون التشاور الجدي مع المنصات الأخرى، وما جرى في هذا المجال هو مجرد «رفع عتب»، وأكد عرفات «أنا من الاشخاص الذين ورد اسمهم في قائمة وفد الرياض، ولم يبحث أحد الأمر معي» وفي هذا السياق أوضح الرفيق علاء: «هناك اقتراح قدم من منصة القاهرة إلى الهيئة العليا للمفاوضات، وإلى منصة موسكو، طلبوا فيه أن يتم عقد لقاء مشترك للمنصات الثلاث، 3 أشخاص من كل منصة، من أجل البحث في تشكيل الوفد الواحد، ولم تتجاوب الهيئة العليا مع هذا الطلب، وبالتالي، هي تشكل كما تريد، وتزعم أن فلاناً يمثل وفلاناً لا يمثل، وأن فلاناً كان عضواً في منصة موسكو، فهو يمثل منصة موسكو وهكذا، جرى تشكيل الوفد خارج كل الأطر الرسمية، منصة موسكو لها عنوان واضح، ولها اتجاه واضح، ينبغي الحديث معها بشكل مباشر، وكذلك مع منصة القاهرة»

بيان الرياض ليس مرجعيةً

وحول كون بيان الرياض هو المرجعية الأساسية للتفاوض، والموافقة عليه أم لا، قال الرفيق علاء عرفات: «ما شأننا بالموافقة عليه، أو عدم الموافقة عليه، فهو ليس مرجعية لنا، هناك قرار رقم 2254 هو الأساس السياسي الذي سيجري عليه التفاوض في جنيف، يمكن أن نتوافق على التفاوض على أساس هذا القرار مع النظام، ولا داعي لأن يتخلى أحد عن برنامجه لمصلحة منصة الرياض، أو العكس، يجب أن نبحث معاً، كيفية العمل و التفاوض مع النظام، حول تطبيق القرار 2254، وكرر عرفات القول: «المشكلة، أنَّ منصة الرياض تسعى إلى الهيمنة على وفد المعارضة»، وقال: «نحن ندعو، وأنا الآن من هذه الشاشة، أدعو الهيئة العليا للمفاوضات للتجاوب مع هذا الطلب لعقد اجتماع من أجل العمل على تشكيل وفد مشترك، يمثل المنصات الثلاث زائد العسكريين، ونحن قدمنا اقتراحاً ملموساً بهذا الموضوع، ونتمنى أن يتم ذلك، وأن لا تذهب القضية، إلى أن يقوم المبعوث الدولي بتشكيل الوفد، على السوريين أن يتوافقوا حول هذه المسألة نتمنى ذلك.»

تباين في الرؤى

وحول التباين في الرؤى، قال عضو منصة موسكو: «هذا موضوع طبيعي، لذلك نحن نقول: أنه على كل طرف أن يحتفظ ببرنامجه، ينبغي التوافق على طريقة لتنفيذ القرار 2254 والتفاوض حوله مع النظام، .. منصة الرياض تتحدث عن رحيل الرئيس، هذا شرط مسبق، وكل المجتمع الدولي يرفض هذا الشرط، المسبق، بغض النظر عمّا يريده هذا الشخص أو ذاك، هذا مرفوض دولياً، وغير وارد في قرارات مجلس الأمن، وطرح مثل هذا الشرط عملياً هو إعاقة عملية التفاوض برمتها، هذا الكلام يمكن أن يطرح على الطاولة، في جنيف يطرح كل طرف ما يريد، هم يطرحون ما يريدون، ونحن نطرح ما نريد، ولكن طرح مثل هذه المسألة مسبقاً، يعني عملياً، إلزام الأطراف المتفاوضة، وهذا الإلزام بشرط مسبق، يؤدي عملياً وبشكل طبيعي إلى فشل المباحثات»

الأوزان على الأرض

وحول مقترح منصتي موسكو والقاهرة، لتشكيل وفد المعارضة – ثلاثة للرياض، ثلاثة للقاهرة، وثلاثة لموسكو، وثلاثة للمسلحين، وواحد للأستانة – يعكس الأوزان الحقيقية على الأرض، أجاب عرفات:

«نعم، نحن نعتقد ذلك، لأنه عملياً أصحاب برنامج الحرب والإسقاط وكل ما كان يطرح سابقاً، خسروا المعركة السياسية، وبالتالي عليهم أن يتراجعوا للخلف قليلاً، ويأخذوا حجمهم الطبيعي عملياً، في إطار العملية التفاوضية القادمة»

لماذا القرار 2254؟

مع تحديد موعد مفاوضات جنيف، وتسارع التحضيرات لانعقادها، بما يؤمن الأجواء الضرورية لنجاحها، تَصر الأطراف الجدّية على تنفيذ القرارات الدولية، وخصوصاً القرار 2245 كما هو، ودون مواربة، واجتهادات ما قبل الإفلاس التام للخيارات، التي سادت خلال السنوات السابقة، باعتبار أن هذا القرار هو: الإطار الناظم للعملية التفاوضية، وخارطة الطريق التي سيجري الحل وفقها.

أولاً: إن القرار، هو حزمة متكاملة من الإجراءات، والالتزامات المترتبة على الأطراف المتعددة، والتي ستجري بالتوازي، والتي لا يمكن الفصل بينها، فلا هو قرار تسجيل النقاط من قبل طرف على الطرف الآخر، ولا هو قرار إلحاق الهزيمة بأحد الطرفين، بل هو قرار هزيمة خيار السلاح المهيمن على المشهد السوري، منذ 2012، وهو قرار الحوار السوري – السوري، وفي الوقت نفسه هو: قرار توحيد بنادق السوريين ضد الإرهاب، وأيضاً هو: قرار التغيير، ومن هنا فإن التركيز على بند فيه، أو تقديم جانب منه على الجوانب الأخرى، لامعنى له، إلا باعتباره اجتهادات بائسةً، وامتداداً لبروباغندا الحسم والإسقاط.

ثانياً: إن القول بأن 2245 قرار دولي، واستحضار النخوة الوطنية من خلال التباكي على إرادة السوريين وحقهم في تقرير مصيرهم، يعبر في الجوهر عن الموقف من القرار نفسه، أي من الحل السياسي، لأن مصادرة إرادة السوريين فعلياً، لم تبدأ مع القرار، بل تمت منذ ما يقارب الخمس سنوات، أي منذ أن أصبح السلاح سيد الموقف، ومنذ أن سد الطرفان أسماعهم على دعوات الحوار والتفاوض، وقبل أن يخرج القرار من يد السوريين، ومنذ أن أصر الطرفان على الحسم والإسقاط.

ثالثاً: إن المدخل الوحيد لاستعادة السيادة الوطنية، هو: الحل السياسي، والقرار 2254 هو: قرار الحل السياسي بلا منازع، وهو: الإطار الوحيد الممكن، في ظل التوازن الدولي والإقليمي والداخلي الراهن، ومن محاسن الصدف أنه يعكس الضرورة التاريخية أيضاً، وفي هذا الإطار، نضيف ونقول: «ربما تكون من المرات القليلة في التاريخ، أن يتقاطع قرار بإجماع دولي– مع مصلحة شعب ووطن بهذا المستوى من التقاطع، وفي لحظة تاريخية مصيرية، كما يتقاطع 2254مع مصلحة الشعب السوري. ودون أن يكون درساً في الديمقراطية، مصدّراً إلينا على أجنحة الـ اف 16 كما حدث في العراق وغيره، ولأنه كذلك، فهو في العمق خيار سوري، قبل أن يكون خياراً دولياً، لاسيما، وأن أنصار القرار الفعليين على المستوى الدولي، والجهة التي دفعت باتجاهه هي قوة دولية صاعدة، قادرة على حمايته، ودفعه إلى الأمام، بما يؤدي إلى إعادة اللاعب الأساسي المغيب، أي الشعب السوري إلى الحلبة، وتمكينه من تقرير مصيره.

أوكرانيا: مراوحة الخاسرين سياسياً وعسكرياً

بعد هدوء دام عدة أشهر، تعود أحداث الأزمة الأوكرانية إلى الواجهة. تصعيد واستفزاز عسكري في جبهات القتال من جانب سلطات كييف، تقاذف الاتهامات على وسائل الإعلام، انتقادات روسية لموضوع الحل العسكري للأزمة، ودفعٌ في اتجاه الحل السياسي.

■ آلان كرد

في الجانب الآخر، يتواصل التراجع الاقتصادي الاجتماعي في أوكرانيا، وانخفاض العملة الأوكرانية «الهريفنا» أمام الدولار، وانخفاض القدرة الشرائية للناس، رغم اعتماد زيادة الأجور في قانون ميزانية العام 2017.

تصعيد النزاع العسكري في دونباس

تؤكد تحليلات عدة: أن كييف قد خططت للتصعيد في منطقة دونباس مسبقاً، مشيرةً إلى أن تزامن التصعيد مع لقاء الرئيس الأوكراني، بيترو بوروشينكو، بالمستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، بتاريخ 31 كانون الثاني، ليس من قبيل الصدفة.

وقد أرسلت سلطات كييف قوات إضافيةً، كما نقلت ذخائر إلى منطقةً النزاع في دونباس قبل تصعيد الأوضاع هناك، بين 10 و23 كانون الثاني، أرسلت إلى منطقة العمليات العسكرية 16 قطاراً محملاً بالذخائر لراجمات الصواريخ، ومدافع عيار 152مم إلى محور دونتسك، بالإضافة إلى 3 كتائب تابعة لفوج «آزوف» المكون من القوميين، وتعزيز لواء الإنزال الجوي 46، و3 ألوية، وكتيبةً واحدةً لقوات المشاة الآلية في محيط دونتسك، إضافةً إلى 9 كتائب مدفعية، و6 كتائب راجمات صواريخ. وجرى نقل 28 جسراً عائماً إلى مقاطعة لوغانسك، ما يدل على خطط القيادة العسكرية الأوكرانية لعبور نهر سيفيرسكي دونيتس، بهدف شن الهجوم على قوات الدفاع الشعبي المحلية.

أدى هذا الاستفزاز العسكري الكبير إلى تصعيد النزاع العسكري في دونباس شرقي أوكرانيا، وخاصةً حول مدينة أفدييفكا القريبة من خط التماس، وقد تم إلقاء عشرات القذائف الصاروخية على الأحياء السكنية التي انقطعت عنها المياه والكهرباء، جراء اشتداد المعارك. وتبادل طرفا النزاع في شرق أوكرانيا الاتهامات بمحاولات اختراق الخطوط الدفاعية لبعضهما البعض.

والجدير بالذكر، أن السلطات الأوكرانية قد بدأت في نيسان 2014 عمليةً عسكريةً ضد جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين، المعلنتين من طرف واحد، في شرق أوكرانيا. وتشير البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن النزاع أسفر عن سقوط أكثر من 10 آلاف قتيل.

تشوركين: «أي تصعيد عسكري خطير في دونباس يتصادف.. وبشكل مدهش.. مع جولات خارجية للقيادة الأوكرانية»

روسيا تدفع للحل السياسي

صرح مندوب روسيا الدائم لدى الأمم المتحدة، فيتالي تشوركين، بأن السلطات الأوكرانية تسعى ليس لتطبيع الأوضاع في شرق أوكرانيا، وإنما إلى حل الأزمة الأوكرانية عسكرياً.

وأورد تشوركين خلال اجتماع مجلس الأمن الدولي، حول التصعيد في شرق أوكرانيا، في الثالث من شباط، معطيات بعثة المراقبين التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي تشير إلى ارتفاع عدد انتهاكات نظام وقف إطلاق النار في منطقة النزاع، حيث بلغ عدد انفجارات القذائف التي تم رصدها، 10 آلاف و300 انفجار في اليوم.

وأشار تشوركين: إلى أن أي تصعيد خطير في دونباس يتصادف، وبشكل مدهش، مع جولات خارجية للقيادة الأوكرانية. وعلى ما يبدو، فإن كييف تأمل بأن تحافظ بهذه الطريقة على الأزمة، ضمن جدول الأعمال الدولي، وفي آن واحد أن تربط رؤساء دول جدداً بسياساتها المتهورة الرامية لتأجيج المجابهة.

وانتقد تشوركين نزوع سلطات كييف، إلى استعادة السيطرة على دونباس قبل البدء بأية تغييرات سياسية، داعياً إلى حل الأزمة الأوكرانية في إطار رباعية النورماندي، وفق اتفاقيات مينسك.

من جهتها، صرحت كبيرة الدبلوماسيين في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، يوم الاثنين 6 شباط: بأن الاتحاد على استعداد للعمل مع جميع الشركاء، من أجل التوصل إلى حل للأزمة الأوكرانية.

وقالت موغريني للصحفيين في بروكسل، بخصوص الوضع في أوكرانيا، قبيل انعقاد مجلس الشؤون الخارجية، التابع للاتحاد الأوروبي: أعتقد أن الاتحاد الأوروبي يؤكد مجدداً موقفه، وسيعمل مع جميع الشركاء، بما في ذلك «صيغة نورماندي» لإيجاد سبيل لتسوية النزاع.

كما تصاعد الحديث الإعلامي والسياسي عن جمهورية القرم، ذات الحكم الذاتي التي انضمت إلى روسيا، ومطالبات بعض المسؤولين الغربيين إعادتها إلى أوكرانيا، وكان الرد الروسي حازماً حول الموضوع، بأنّ جمهورية القرم روسية وهو شأن داخلي روسي.

تراجعت العملة الأوكرانية «هريفينا» أمام الدولار خلال عام بشكل كبير.. ما دفع السلطات الأوكرانية إلى رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب

الأجور والمساعدات الدولية

تشكل أوكرانيا نموذجاً لتفاوت الأجور، بين المركز والأطراف، كما تكشف عن تبعية سلطات كييف للمؤسسات المالية العالمية، مثل: صندوق النقد والبنك الدوليين.

قدم البنك السويسري الشهير «كريدي سويس»، في 21 تشرين الأول 2015، بيانات حول أفقر الدول في القارة العجوز، إذ تصدرت أوكرانيا القائمة، على أساس أسوأ مستوى دخل للفرد سنوياً، ومستوى الرفاهية العام. وبلغ متوسط الأجور السنوي في ذلك الوقت 1437 دولار سنوياً اي حوالي 119 دولار شهرياً للعمال والموظفين، بينما بلغت الأجور الشهرية للمعلمين 175 دولار شهرياً، وأجور الأطباء 294 دولار شهرياً، وإذا ما حسبنا متوسط الأجور العام في أوكرانيا شهرياً، الذي يبلغ 160 دولاراً حسب بيانات وزارة المالية الأوكرانية، فإن معدلات الأجور في أوكرانيا هي أدنى معدلات في القارة الأوروبية سنة 2015.

هذا، وتراجعت العملة الأوكرانية غريفين «هريفينا»، أمام الدولار خلال عام بشكل كبير، وهو ما دفع السلطات الأوكرانية إلى رفع الحد الأدنى للأجور والرواتب، بعد أن تمت المصادقة عليها في قانون الميزانية لعام 2017، لتصبح 3200 هريفينا، أي ما يعادل 125 دولار شهرياً. ولم تستطع زيادة الأجور التي دخلت حيز التنفيذ منذ تاريخ الأول من كانون الثاني 2017 إيقاف تراجع القدرة الشرائية للناس، بالإضافة إلى أن ارتفاع ضريبة التدفئة خلال العام الماضي وضع قسماً كبيراً من الناس أمام معاناة برد الشتاء القاسي.

من جهة أخرى، أعلنت «اللجنة الدولية للصليب» الأحمر بتاريخ 19 كانون الثاني الماضي تخصيص 60 مليون دولار لتمويل «العمليات الإنسانية» في أوكرانيا وذلك في تصريح لبيتر موريير، رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال لقاء جمعه مع الرئيس الأوكراني، بيترو بوروشينكو. وقال بيتر موريير: تعتزم اللجنة الدولية في عام 2017 إلى حشد أكثر من 60 مليون دولار للعمليات الإنسانية في أوكرانيا.

سحب الأسلحة الثقيلة من دونباس

أعلن الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، في مجموعة الاتصال الثلاثية، الخاصة بتسوية النزاع في أوكرانيا، مارتن سايداك، يوم الخميس 2017/2/16، أنه تم التوصل لاتفاق بين طرفي النزاع في أوكرانيا.

وأشار سايداك، في تصريحات لصحافيين: إلى أن الطرفين وافقا على سحب الأسلحة الثقيلة والمعدات الخاصة من خط التماس في دونباس قبل حلول يوم 20 من الشهر الجاري.

وأضاف: إن حجم الأعمال القتالية في منطقة النزاع تقلص كثيراً منذ الاجتماع السابق لمجموعة الاتصال، مشددًا في الوقت ذاته على أهمية الدور الخاص والهام، لبعثة المراقبة والرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي في تخفيف حدة التوتر في المنطقة.

أطفال مستنزفون بالعمالة رغماً عنهم ومستقبلهم مجهول.. فهل من منقذ؟؟

بت أربط وجودها عند مدخل سوق الموبايلات بالنهارات ذات المردودية الجيدة، لا أدري لماذا تعلقت بذاك الوجه!، كبرت على مَرْ السنتين الماضيتين، كانت تتنقل في محيط شارع الثورة، تتنوع بضاعتها، لكن المعروك كان الأحب إلى قلبها، لا تفضل الحديث كثيراً مع الزبائن، هي فقط ابتسامة تنم عن خجل.

■ نسرين علاء الدين

تفتق جسدها مؤخراً عن معالمها الأنثوية، لكن ابنة الرابعة عشر تدفن جسدها تحت عدد من طبقات الملابس.

من المعيل؟؟

توفي والد ريم «كما أرادت أن تسمي نفسها» قبل عامين، وهي أكبر إخوتها، مما اضطرها للعمل إلى جانب والدتها كي تؤمنا الطعام وإجار المنزل في منطقة كشكول.

لا تتكلم ريم كثيراً مع الزبائن خوفاً من صاحب الرزق الذي يراقبها من بعيد كما بقية الأطفال، عليها أن تبيع ثلاث صوانٍ من المعروك وبذلك تنتهي ورديتها وتعود إلى منزلها.

عندما سألتها إن كانت تريد العودة إلى الدراسة، «تلبكت» قليلاً وابتسمت تلك الابتسامة التي تحمل الخيبة والرغبة في الحياة معاً، فهي ترغب بالعودة إلى المدرسة لكن من سيعيل أسرتها؟.

واقع وتقديرات!

مفرزات الحرب والأزمة، وتداعياتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والمعاشي اليومي، كان لها الدور الأكبر، بارتفاع نسبة عمالة الأطفال في البلاد، خاصة بظل التراخي الحكومي عن معالجة الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة، والتي تتزايد بفعل السياسات الحكومية المفقرة، لعموم المواطنين أصلاً.

تشير التقديرات الصادرة عن اليونيسيف، إلى أن هناك حوالي 150 مليون طفل تتراوح أعمارهم بين 5 أعوام و14 عاماً في البلدان النامية، وحوالي 16 في المائة من جميع الأطفال في هذه الفئة العمرية، ينخرطون في عمالة الأطفال.

وتقدر منظمة العمل الدولية أن هناك نحو 215 مليون طفل دون سن 18 عاماً يعملون، ويعمل كثير منهم بدوام كامل، في أنحاء العالم جميعها.

على الرغم من أنّ الأرقام الإجمالية تشير إلى أن الفتيان المنخرطين في عمالة الأطفال أكثر من الفتيات، إلا أن العديد من أنواع الأعمال التي تنخرط فيها الفتيات غير واضحة للعيان.

وتشير التقديرات إلى أن حوالي 90 في المائة من الأطفال الذين يعملون في المنازل هم من الفتيات.

عمالة منظمة

ينتشر عدد كبير من الأطفال ضمن حدائق مدينة دمشق وشوارعها الرئيسية، ويقول أحد الناشطين في مجال رعاية الأطفال، فضل عدم ذكر اسمه: «نحن عبارة عن مبادرة تطوعية، تعنى بالأطفال الذين يعملون في التسول، ومن خلال عملنا الذي مضى عليه قرابة السنة ضمن مدينة دمشق، وجدنا أن عدداً من الأطفال العاملين في التسول أو بيع المحارم والبسكويت على الطرق وشارات المرور ينتقلون من أماكنهم على شكل جماعات وليس أفراد، أي أن هناك من ينظم عملهم وأماكن العمل، لا يعطي عدد كبير من الأطفال تفاصيل عن عملهم، بعضهم لا يدرك ماهية عمله، أو خطورته لأنه وجد نفسه منذ صغره يعمل وعائلته في هذا المجال، أي أن التسول بات أسلوب حياته».

تحرش وبرامج غير مجدية؟

لا تخفي نجوى «طالبة حقوق في جامعة دمشق» خوفها من ارتفاع حالات التحرش الجنسي، الذي تلاحظه على الأطفال الوافدين إلى مركز الرعاية الذي تعمل فيه كمتطوعة، وتقول: «نقوم بجمع عدد من الأطفال بين سن السادسة والرابعة عشر من عمرهم، فتيات وفتيان من عدد من الحدائق المنتشرة في دمشق ونلعب معهم ونطعمهم ونعطيهم بعض المعلومات البسيطة في الكتابة والرياضيات. لكننا بتنا نلاحظ وجود علامات للتحرش الجنسي على جسد إحدى الفتيات التي لم تبلغ الثمان سنوات من عمرها، فأحضرنا مختصة نفسية للحديث معها، واتضح أن والدة الفتاة تقوم بدفعها لعرض جسدها للفتيان من عمر السابعة عشر وما فوق مقابل النقود، وعندما أبلغنا الجهات المختصة بالواقعة تفاجأنا باختفاء البنت ومن معها من الحديقة، وقال لنا بعض الأطفال أن الفتاة ووالدتها وأختها اختفين دون سابق انذار».

تتابع نجوى: «هذه لم تكن الحالة الوحيدة مع الأسف التي رصدناها، فهناك حالات لفتيان تعرضوا للتحرش الجنسي، وبعضهم يمارس الجنس مع رجال أكبر منهم لقاء مبالغ مالية، ولكن مع الأسف، عندما أرسلناهم إلى الإصلاحية لم نلاحظ تحسناً لحالتهم بعد خروجهم، بل كان هناك تراجع وإقدام على هذا الأمر أكثر من قبل دخول الإصلاحيات! وذلك بسبب البرامج وطريقة تعامل القائمين على الإصلاحيات مع الأطفال!».

غياب الأب والمعيل!

تحول عدد من الأطفال السوريين بسبب الحرب الدائرة منذ ست سنوات إلى المعيل الوحيد لعائلاتهم، فأصبح العمل فرضاً واجباً عليهم، فمنهم من يعمل بالباطون، ومنهم من يعمل بالدهان، أو بورش تصنيع المنظفات، أو بالميكانيك، وغيرها مما يتاح من فرص بسوق عمل لا يرحم.

تعمل أم زياد في تصنيع اللبن وبيعه للجيران، لكن الربح الذي يعود به هذا العمل على العائلة لا يسد سوى جزء بسيط من احتياجاتهم، حيث لا يوجد أي دخل ثابت يساعد على مصاعب الحياة.

تقول أم زياد: «أرسلت أبنائي الثلاثة للعمل، ففي الصيف الجميع يعمل ولكن في الشتاء تتراجع الأعمال ليبقى ابني الذي أتم إحدى عشرة سنة من عمره المعيل الوحيد لنا جراء عمله لدى ميكانيكي الحي».

وتضيف أم زياد: «أحس بألم فظيع عند عودته الى المنزل وملابسه ملطخة بالشحم، والجروح تملأ يديه، لكني لا أملك خياراً، فنحن لا نتلقى أية مساعدة سوى كرتونة المعونات التي نحصل عليها مرة كل ثلاثة أشهر، سجلت لدى عدد من الجمعيات كي أحصل على مبالغ بسيطة تساعدني وعائلتي في إكمال حياتنا، وكي أرسل أبنائي إلى المدرسة، لكني لم احصل سوى على ساعات طويلة من الانتظار، ومبالغ زهيدة في بعض الأحيان، ووعوداً بأن الجمعيات ستساعدنا لتبقى الوعود وعوداً فقط».

مفرزات الحرب والأزمة وتداعياتها على المستوى الاقتصادي الاجتماعي والمعاشي اليومي كان لها الدور الأكبر بارتفاع نسبة عمال الأطفال في البلاد خاصة بظل التراخي الحكومي.

الرسمي حاضر إعلامياً فقط!

في تصريح سابق لمعاون وزير العمل قال: «الوزارة غير قادرة على تحديد نسبة عمالة الأطفال في سورية ولا مكتب الإحصاء، ولفت إلى أن الوزارة عاجزة بهذا الظرف أن تقوم بمسح لعمالة الأطفال».

وفي ورشة عمل أقامتها الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة عمل الأطفال قال عميد المعهد العالي للدراسات السكانية والاجتماعية: «إن نسبة عمالة الأطفال في سورية ارتفعت خلال الأزمة إلى حوالي 49%، وان نصف الأسر السورية في دول الجوار تعتمد في معيشتها على دخل أبنائها الأطفال».

وفي تصريح لرئيسة دائرة الأسرة والطفولة في وزارة الشؤون قالت: «نتيجة الأحداث الراهنة تغيرت ظروف وبنية الأسرة السورية، وأصبح هناك ما يسمى الطفل المعيل لأسرته، مشيرةً إلى أن أهم أسباب ظاهرة عمالة الأطفال هو الفقر والتفكك الأسري، وكذلك غياب رب الأسرة أو المعيل الأساس لها لسبب أو لآخر، لذلك لا نستطيع أن نضع القيود الكبيرة على عمالة الأطفال، بل نعمل على تمكين الطفل وبما يتناسب مع قدراته الجسدية والعقلية!».

أخيراً، لابد من الإشارة إلى أنه من المفروض، أن تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذ الخطط الحكومية المتعلقة بعمل الأطفال، وقد صرحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل مؤخراً: «إن التصدي لعمل الأطفال أحد أبرز أولويات الوزارة، من أجل حمايتهم وتعزيز نمائهم السليم، حيث إن الأزمة انعكست سلباً على المجتمع نتيجة وجود عوز اجتماعي حقيقي أدى لوجود متسولين ليس لديهم مأوى أو شخص يرعاهم لذلك امتهنوا التسول ليسدوا رمق العيش وأصبح لدينا مشغلون لهذه الطفولة البريئة».

وحول خطة الوزارة قالت الوزيرة: «تم العمل على صياغة خطة وطنية لمكافحة عمل الأطفال تقوم على محاور ثلاثة هي الوقاية والحماية/ والمعالجة من خلال التدخلات البرامجية/ وبناء القدرات والتوعية مضيفةً: إن هذا المنهج التكاملي يوفر شموليةً في التصدي للظاهرة بالتعاون والتنسيق بين وزارات التربية والأوقاف والداخلية والعدل و مؤسسات القطاع الأهلي والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان».

والنتيجة!!

لنصل لنتيجة مفادها: أنه لا يوجد برامج دعم مالي مباشر للعائلات السورية المتضررة من الحرب والأزمة وتداعيتها، تُحدُ من خلالها من عمالة الأطفال بوصفهم معيلين لأسرهم، وتفسح المجال أمامهم لمتابعة التعليم باعتباره حق لا يجب التخلي عنه، وفق خطط حكومية عامة جوهرها تأمين فرص حقيقية لممارسة هذا الحق، باعتبار الطفولة هي المستقبل.

حيث إن جُلّ ما يتم توفيره، من قبل الجهات العامة أو من قبل الجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية، هو بعض التعويضات لحالات خاصة، كالأشخاص ذوي الإعاقات أو عائلات الشهداء، وحتى هذه التعويضات تبقى تعويضات زهيدةً ولا يحصل عليها المستهدفون جميعهم.

لنختم بما ورد في أحد تقارير اليونيسيف: «إن عمالة الأطفال تعزز دورات الفقر بين الأجيال، وتقوض الاقتصادات الوطنية، وتعرقل التقدّم باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية. كما أن عمالة الأطفال ليست سبباً فقط، ولكنها أيضاً نتيجة لعدم المساواة الاجتماعية، التي يعززها التمييز. فالأطفال هم أكثر عرضةً للتسرب من التعليم للعمل».

أسطوانة الغاز المنزلي تحلق!

تداولت تقارير إعلامية مؤخراً خبراً مفاده: أن قراراً حكومياً مرتقباً يقضي برفع سعر اسطوانة الغاز المنزلي الفارغة، لتصبح بحدود 15 ألف ليرة سورية، علماً أن سعرها الرسمي الحالي هو 8800 ليرة.

■ سمير علي

الخبر المتداول قال: أن القرار أصبح موضوعاً أمام اللجنة الاقتصادية، بعد أن تم رفع سعر أسطوانة الغاز للاستخدام الصناعي وأصبح 30 ألف ليرة، والتوضيح المرفق بالخبر عن أسباب الرفع المرتقب كان ارتفاع تكاليف التصنيع.

ارتفاعات متكررة بلا توقف!

يشار بهذا الصدد إلى أنه سبق وأن تم رفع سعر أسطوانة الغاز من 6300 ليرة إلى 8800 ليرة، بعد أن كانت بعام 2013 4800 ليرة، وقبل ذلك كانت بـ 2200 ليرة، أي إنّ سعر أسطوانة الغاز المنزلي ارتفع سعرها حتى الآن ثلاث مرات، وبحال صدق الخبر أعلاه ستكون تلك المرة الرابعة بارتفاع السعر خلال فترة الحرب والأزمة، مع التنويه إلى أن سعة الأسطوانة قد انخفض خلال هذه الفتر من 12 كغ إلى 10 كغ، والتعبئة العملية هي 8 كغ حالياً.

المواطن في أزمة!

مشكلة المواطن الأساسية مرتبطة بشقين عملياً، الأول: هو إمكانية حصوله على أسطوانة الغاز بسعرها الرسمي، والثاني هو إمكانية استبدالها معبأة بمعزل عن السوق السوداء، بظل أزمة توفر مادة الغاز، والوعود الخلبية الرسمية التي تتحدث عن توفير المادة والتحكم بتوزيعها.

ومع هذه وتلك من الإشاعات المرافقة لأزمة توفر المادة، وبحث المواطنين عنها «بالسراج والفتيلة» دون جدوى، إلا عبر السوداء غالباً، يغدو ارتفاع السعر المرتقب لن يقف عند الأسطوانة الفارغة، بل ربما يطال تعبئتها أيضاً.

الخاص ع الخط!

في إحدى الجلسات الحكومية مؤخراً تمت الموافقة على طلب إحدى الشركات الخاصة لإنشاء معمل لتصنيع أسطوانات الغاز، في المنطقة الحرة، وتصدير كامل إنتاج هذا المعمل، للحفاظ على مؤسسات الصناعة الوطنية!، وذلك في إطار دعم الحكومة للصناعة وتشجيعها، والإقرار الحكومي بفتح الباب واسعاً للاستثمار في المناطق الحرة، حسب ما تم الإعلان عنه.

كما سبق وأن تمت المصادقة على تأسيس شركة لتصنيع وتعبئة أسطوانات الغاز بريف دمشق، برأسمال 50 مليون ليرة من قبل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، باسم شركة الأمان المحدودة المسؤولية، حيث تهدف الشركة لتصنيع وتعبئة أسطوانات الغاز المنزلي والصناعي، كما تسعى إلى تصنيع طباخات الغاز وطفايات الحريق.

وقد وافقت أيضاً هيئة الاستثمار سابقاً، لشركة لبنانية على تأسيس مشروع لتصنيع أسطوانات الغاز في سورية بقيمة 50 مليون ليرة، والذي تقدمت به «شركة الشرق الأوسط للصناعات والآليات» اللبنانية وشركاؤها، حيث ورد بقرار تأسيسها أن الطاقة الإنتاجية التقديرية السنوية للمشروع بمليون أسطوانة، وعدد عمالها 300 عامل، ومقرها ريف دمشق.

أين المادة الأساسية؟

تصنيع وتعبئة وبيع وتصدير، هي المجالات الواسعة المتاحة أمام بعض الشركات الخاصة، التي تم ترخيصها للعمل على مستوى أسطوانات الغاز المسال المحلي خلال السنوات الماضية، وعلى الرغم من ذلك تعاني الصناعة الحكومية بهذا المجال من صعوبات بالتكلفة، وبتأمين المادة نفسها للمواطنين.

والسؤال الذي يتبادر للذهن: من أين سيتم تأمين الغاز المسال لهذه المنشآت الصناعية الخاصة؟ ونحن بضائقة على هذه المادة ويتحكم بها عملياً تجار السوق السوداء؟، وذرائع رفع الأسعار متوفرة دائماً وتتمثل بارتفاع التكاليف وصعوبة تأمين المادة!.

الإجابة أصبحت واضحةً فالسياسات الحكومية المتبعة، منذ عقود معنية فقط بتأمين أكبر معدلات ربح للمستثمرين وتجار السوداء وأشباههم، على حسابنا!

استمرار نقص الوقود يرفع الأسعار ويجعل الكهرباء هاجساً؟!

ظهرت انعكاسات النقص الحاصل في الوقود، وتحديداً مادة المازوت على مفاصل الحياة اليومية، حيث سارع بعض سائقي وسائل النقل العامة إلى رفع أجرتهم مباشرةً، كما طرأ ارتفاع على أسعار بعض السلع والمواد، بحجة نقص المازوت وصعوبة الحصول عليه.

■ أروى المصفي

الشوفير «حجته معه»

وكان سائقو الميكرو باصات في شوارع دمشق أوائل المبادرين إلى إظهار أثر الاختناق في الوقود، حيث رفعوا تسعيرتهم من تلقاء أنفسهم بمقدار 10 ليرة على الأقل على كل راكب، وبرروا تصرفهم ذاك، بدفع مبلغ إضافي لتأمين المازوت اللازم لمركباتهم من السوق السوداء، في ظل عدم توفره في محطات الوقود بالسعر النظامي، إضافةً لتعطلهم عن العمل بسبب عدم قدرتهم على تأمين المازوت بشكل مستمر عند الحاجة له.

كذلك كان سائقو سيارات الأجرة «تاكسي»، الذين لم يتهاونوا بطلب زيادة على أجرتهم المرتفعة أساساً، حيث قال أحد المواطنين: «دفعت 400 ليرة لقاء مسافة قصيرة جداً، لم تكن تتعدى أجرتها 250-300 ليرة سابقاً، بعد أن تجادلت مع سائق التاكسي الذي أصر على المبلغ بحجة أنه حصل على صفيحتي بنزين بسعر 16 ألف ليرة، وعليه تعويض ما دفعه».

وللمولدات الكهربائية حصة!

أما البضائع التي عكست الأزمة الأخيرة للمازوت، فتصدرها الفروج، حيث كان سعر كيلو الشرحات 1650 ليرة في كانون الثاني الماضي، وقبل تفاقم الأزمة، بينما ارتفع السعر حالياً إلى 1850 ليرة للكيلو الواحد.

ومن جانبهم، عمد أصحاب بعض المحال التجارية إلى زيادة 5-10 ليرات على أسعار بضائعهم، بذريعة استخدام المولدات لفترات طويلة، وتكبدهم تكاليف الحصول على مازوت لهذا الغرض، في حين زادت أسعار السندويش لدى بعض المطاعم بسبب نقص المازوت والغاز معاً..

ولا يقتصر أثر نقص المازوت على ذلك، حيث يعتبر أحد أهم المواد المؤثرة في القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية كافةً على السواء، إذ يتأثر الإنتاج الزراعي بشكل كبير بمدى توافر المادة وسعرها، نظراً لأهميتها في عمل المضخات اللازمة للسقاية وعمل المركبات الزراعية، والتدفئة في البيوت البلاستيكية، في حين تنعكس بشكل مباشر، على أسعار السلع المصنعة والمنتجة محلياً بسبب ارتباطها الوثيق بدوران العجلة الصناعية.

استمرار خطة 5بـ1

ويعتبر الاختناق الحاصل في المشتقات النفطية الحالي، الأبرز منذ بدء الأحداث في البلاد، حيث طال المواد الأساسية الثلاث «مازوت وبنزين وغاز» معاً، وأدى لتفاقم تقنين الكهرباء إلى مستوى لم يصل إليه سابقاً، إذ يتم تطبيق نظام تقنين لخمس ساعات متواصلة مقابل ساعة واحدة فقط وصل، لأول مرة على كامل المناطق السورية.

وبحسب تصريحات رسمية، تحتاج سورية إلى 6 ملايين ليتر مازوت يومياً و4,5 ملايين ليتر بنزين و10500 طن فيول لتوليد الطاقة الكهربائية يوميا، في حين انخفضت كمية الفيول اللازمة لتوليد الطاقة الكهربائية نتيجة التخريب من 5600 طن فيول يومياً إلى 3500 طن يومياً وتراجعت الطاقة المولدة إلى 1400 ميغا واط، إضافة لخروج 25 مجموعة توليد عن الخدمة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع شائعات بنية الحكومة رفع أسعار المشتقات النفطية لتغطية نفقاتها، مقابل منح زيادة على الرواتب، والتي كالعادة «لن تسمن من جوع» كما لن تشمل سوى جزء من العاملين وتحديداً في القطاع العام، ليبقى عاملو القطاع الخاص والمهن الحرة ومعدومو الدخل خارج الحسابات والاهتمامات كلها !؟..

محافظة دمشق حريصة والتموين مخالفة!

أثار تصريح أحد أعضاء المكتب التنفيذي في محافظة دمشق، حول أكشاك بيع الخبز التي عزمت وزارة التجارة الداخلية على وضعها أمام أفران ابن العميد، الكثير من اللغط والتساؤلات على ألسنة المواطنين.

■ نوار الدمشقي

حيث اعتبر عضو المكتب التنفيذي، قيام الوزارة بوضع أكشاك لبيع الخبز دون الحصول على التراخيص اللازمة من المحافظة أمراً مخالفاً للقانون، ولعله محق بذلك من الناحية القانونية.

المخالفة تَزال قانوناً!

وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وفي معرض تنفيذها لوعودها بحل مشكلة تأمين رغيف الخبز للمواطنين، بسهولة ويسر، بعيداً عن الاستغلال والسمسرة، كانت قد وضعت أكشاكاً لبيع مادة الخبز أمام أفران ابن العميد، حيث سبق أن صرحت عن ذلك، وكانت عازمةً على توسيع التجربة لتشمل أحياء أخرى في مدينة دمشق وغيرها من المدن لاحقاً، ولم يكن بوارد ذهنها على ما يبدو أنها بهذا الإجراء تقدم على مخالفة قانونية، تجيز للمحافظة إزالة هذه الأكشاك!.

محافظة دمشق لم تستكن للمخالفة التي ارتكبتها الوزارة، وعملت وفقاً للنصوص والتعليمات النافذة لديها، ما أدى بالنتيجة لإزالة الأكشاك، ربما بشكل مؤقت، ريثما يتم التنسيق بالعمل بين الوزارة والمحافظة على الإجراءات الواجب اتباعها لتنفيذ وضع الأكشاك بالأماكن التي ترضى عنها المحافظة، وفقاً لشروطها وقانونها.

وبالنتيجة كان المتضرر من عدم التنسيق، و«إزالة المخالفة»، هو المواطن، الذي تأمل خيراً من الإجراء الوزاري، عسى يستطيع تأمين قوت يومه فعلاً بعيداً عن الكثير من المتاجرة به، والسمسرة على حسابه، بالجودة والسعر.

رد اعتبار للاستغلال

الأمر الملفت أنه بالتزامن مع إزالة الأكشاك، ارتفعت أسعار ربطة الخبز من قبل الباعة والأطفال المنتشرين بالمنطقة، لتصل إلى 125 ليرة للربطة الواحدة، وكأنها محاولة من هؤلاء ومشغليهم وسماسرتهم للرد على الإجراء الوزاري، الذي كان سيضع بعض الحدود لإتجارهم بالمادة على حساب المواطنين وحاجاتهم، بالمقابل وكأن المحافظة عبر اجرائها العتيد قدمت لهؤلاء خدمةً كبيرةً، حيث وسعت من نشاطهم وقوت نفوذهم واستحكامهم أكثر من ذي قبل، وبالنتيجة كان المواطن هو دافع الضريبة الأكبر جراء رد الاعتبار للمستغلين، بشكل غير مباشر، وغير مقصود حكماً.

الأملاك العامة والجمالية!

بالعودة للمبررات التي ساقها عضو المكتب التنفيذي حيث قال: «نحن لسنا ضدّ أية جهة تحاول خدمة المواطن، لكن أن يَتم عملها ومسعاها ضمن الحدود القانونية، بمعنى أكشاك غير مرخصة وتم وضعها في أماكن غير مناسبة وعلى أملاك عامة»، وأضاف: «أن وضع الأكشاك يتم وفق سلسلة وإجراءات إدارية وقانونية وحتى «كروكية» تقدم الطلبات إلى دوائر الخدمات في المحافظة ويتم تبيان الأماكن المستهدفة – قد لا تصلح– جغرافياً لإقامة كشك أو قد تتسبب في عرقلة الأعمال وتشويه جمالية الشوارع..»!!.

هذه المبررات كانت محط الانتقاد والتهكم من قبل المواطنين، وخاصةً عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبل طلاب الجامعات، حيث ذكر كل منهم بعض المخالفات التي تغض المحافظة النظر عنها، مثل الأكشاك في منطقة البرامكة، أمام مبنى الجامعة، والتي تحجز كامل الرصيف حيث كانت مستثناةً من حملة الإزالة التي طالت أكشاك العاصمة خلال الفترة الماضية، ومكاتب السيارات المنتشرة بالعديد من أحياء العاصمة، والتي تسيطر على الشوارع والأرصفة، وتعيق حركة السيارات والمشاة، أما على مستوى الجمالية التي تتحدث عنها المحافظة فحدّث بلا حرج عن عبارات التهكم، اعتباراً من واقع القمامة المنتشرة ببعض الأحياء والأسواق، أو عن انتشار بسطات بيع «الأراكيل» والمشروبات الساخنة، في بعض الوجائب والحدائق العامة، وغيرها الكثير من الخواطر والشجون الذي باحت به قرائح هؤلاء، على عبارة الأملاك العامة وجمالية الشوارع فقط....

وبنتيجة المآل، عسى يتم الإسراع بالتنسيق بين المحافظة ووزارة التجارة الداخلية حول ترخيص وتوزيع الأكشاك المخصصة لبيع الخبز في أحياء العاصمة، خدمةً للمواطنين.

في الجزيرة السورية مستقبل الطلاب في المجهول!

ما زالت معاناة أهالي منطقة الجزيرة السورية مستمرةً جراء الصراع على النفوذ والسلطة بين السلطات الحكومية الرسمية، وبين سلطات الإدارة الذاتية.

■ مراسل قاسيون

ولعل أكبر تجليات هذا الصراع، وأكثرها عمقاً وتأثيراً على المستوى الآني والمستقبلي، هو ما طال القطاع التعليمي في المنطقة على المستويات كافة وبكافة المراحل الدراسية، حيث سعت الإدارة الذاتية إلى فرض مناهجها على الطلاب، عبر سيطرتها على الكثير من المدارس في المحافظة مطلع العام الدراسي، ما أدى إلى رفض الأهالي لهذا النموذج المفروض من التعليم، وقد توجه البعض لتعليم أبنائهم في المدارس الخاصة، فيما بقي الكثير من الطلاب دون تعليم.

مديرية تربية الحسكة يتبع لها أكثر من 600 مدرسة للتعليم الأساسي، فيها عشرات آلاف الطلاب المسجلين في القيود المدرسية، وقد بات مستقبل هؤلاء رهناً بممارسة الإدارة الذاتية وتعنتها بفرض مناهجها التعليمية.

متدربون غير مؤهلين

وعلى الرغم من كل المعارضة من قبل الأهالي على سلوك فرض التعليم بالمناهج تلك، وامتناعهم عن إرسال أبنائهم للتعلم في تلك المدارس التي تسيطر عليها الإدارة الذاتية، إلا أن الإدارة الذاتية ما زالت مصرةً، وتقوم بما سمته دورات تدريبية لتأهيل كوادر تدريسية لمناهجها، ويؤكد بعض الأهالي بأن هؤلاء المتدربين غير مؤهلين أصلاً، فبعضهم يحمل شهادة التعليم الابتدائي فقط أو الاعدادي، ما يعني عدم تخويلهم لممارسة مهنة التعليم، وما يعني أيضاً المزيد من الإجحاف بحق الطلاب عملياً، ناهيك عما يقوله الأهالي عن مستقبل الطلاب لاحقاً، فأين سيتوجهون، وهل من معاهد أو جامعات ستستقبلهم؟.

التعليم الثانوي والجامعي

على مستوى التعليم الثانوي، لجأ بعض ذوي الطلاب إلى ارسال أبنائهم خارج المحافظة، بما في ذلك إلى إقليم كردستان بالعراق، ليس من واقع التعليم والمناهج المفروضة فقط، بل من واقع التجنيد الإلزامي الذي تفرضه الإدارة الذاتية أيضاً على من هم بسن التجنيد، ناهيك عن دور السلطات الرسمية الحكومية بهذا المجال.

وواقع الحال يقول: إن واقع التعليم في المدارس الحكومية الرسمية ليس بأفضل حال، حيث تفتقر تلك المدارس لمستلزمات التعليم ووسائله، وغياب بعض المدرسين الأخصائيين في بعض المواد، بالإضافة للكثير من الإشكالات الأخرى.

أما على مستوى التعليم العالي فقد أعلنت الإدارة الذاتية عن نيتها افتتاح جامعة في مدينة القامشلي، تضم أربعة كليات، منها الطب البشري، إلا أنّ الثقة على مستوى التعليم الأساسي والثانوي كانت معدومةً، فكيف بالتعليم الجامعي وآفاقه؟!.

ما هكذا تورد الابل!

والحال كذلك فإن القطاع التعليمي في محافظة الحسكة عموماً أصبح متضرراً، وهو ليس استثناءً عن بقية القطاعات الأخرى، بظل هذه الحال من صراع النفوذ والسلطة، والتعنت غير المفهوم من قبل الإدارة الذاتية على فرض نموذجها التعليمي ومناهجها على أبناء المحافظة قسراً، رغم عدم اكتماله، وعدم توفر إمكاناته وانفلات أفقه، وبالنتيجة الضحية هم آلاف الطلاب ومستقبلهم.

ختاماً، لا بد من القول: إن حق التعلم باللغة الكردية وتعميق المعرفة بالثقافة الكردية هو حق مشروع لا لَبس فيه، كما غيره من الحقوق واجبة الضمان تحت أية سلطة أو إدارة، ولكن ما هكذا تورد الابل!!، حيث بات مستقبل أبناء المنطقة بمهب الريح.

حلب: مدينة العطشى والعروق الجافة

ما زال التداعي الخدمي في مدينة حلب مستمراً، حيث تعاني المدينة منذ 35 يوماً من انقطاع المياه بالرغم من عودة محطة سليمان الحلبي إلى سيطرة الدولة، لكن ذلك لم يحل المشكلة، فما زالت التنظيمات الإرهابية المسلحة «داعش» تسيطر على المصدر الأساسي للمياه وهو الفرات والمحطات الضاخة لمياهه باتجاه المدينة «الخفسة، البابيري، باب النيرب..إلخ»، ما يضع عروق المدينة في أيديهم لابتزاز مواطنيها.

■ مراسل قاسيون

أما الفعل الحكومي فظلَّ بائساً، وأقل من المطلوب، رغم الزيارات المتكررة لعدد من الوزراء إليها، التي لم تعد كونها محاولات تنفيس لاحتقان الشارع الحلبي بسبب التناسي غير المفهوم وربما المقصود لها ولمواطنيها، فكانت تأتي بوعود وتذهب بمصائب، ليتم التأكيد على البدائل، دون التعاطي بجدية لبحث حل جذري، فإلى الآن مازالت توضع خططٌ وبدائل بتقديرات تصل إلى مليارات الليرات السورية، لكنها تختفي بلمح البصر دون أن يُرى لها أثر، أو ربما ابتُلعت في مدينة تحولت لغربال بفضل «وزارة الآبار» بحسب أحد المواطنين!!

بدائل لا تكفي؟

منذ بدء الأزمة في حلب وسيطرة «داعش» على مصادر المياه، كان توجه الحكومة ومسؤولي المدينة لحل مشكلاتها باتجاه «البدائل المؤقتة» التي لم تكف حاجات المدينة المستمرة، وخاصةً بعد تحرر أجزائها الشرقية واتساع رقعتها، بل تحولت فيما بعد إلى واقع استنزف خزان المدينة الجوفي واجهاده، دون وجود أية نظرة استباقية لقراراتها وإجراءاتها التي زادت من سوء الوضع في كثير من الأحيان، والذي لعب فيها الفساد الدور الأساسي والمحوري.

حيث عمدت بعض الجمعيات العاملة مع منظمة اليونسيف إضافةً للمبادرات الأهلية إلى حفر آبار في مختلف أحياء المدينة لتعويض النقص الحاد في المياه، ليصل عددها إلى ما يزيد عن 200 بئر، تصطف عليها طوابير لا تنتهي من مواطنيها، ممن اختلفت أعمارهم، لكن العطش جمعهم على منهل واحد، بسبب الأسعار الخيالية التي لا تطاق، فوصل سعر ليتر المياه الذي التهب مع أزمة المحروقات- المتفاقمة مؤخراً في المدينة- إلى 3 ليرات سورية بغض النظر أصلاً عن صلاحيته أو عدمها للشرب.

«محسوبيات»

مشكلات المواطنين لم تقف هنا، فالعديد من الآبار التي حفرت بمبادرات أهلية في بعض الأحياء، ولا يتم ضخ المياه بالتساوي إلى قاطنيها كما تم الاتفاق عليه منذ البدء، بل لمن يشرف عليها والمقربون منهم فقط، في حين يبقى قاطنوها غارقين في هاجس تأمينها.

أما ما تم حفره من قبل منظمة اليونسيف، فيتم استنزافه من قبل أصحاب الصهاريج لبيعه للمواطنين بأسعار باهظة، بحجة عدم توافر المحروقات وارتفاع أسعار الضخ، ولذرّ الرماد في العيون، سمح بوضع بعض الصنابير جانباً للسماح لطوابير العطشى بانتهال حاجاتهم التي فاقت قدرات بعضهم على النقل المتواصل، إما لكبر سنه فأعجزه الزمن والأزمة، أو لعضده الغض الذي انهك قبل أن يقسى.

أسئلة ملحة؟

لستّ سنوات من عُمر الأزمة في حلب، ظلت الوعود الحكومية تُداعب آمال المواطنين وتعلقها بتحرير هنا وتطهير هناك، لكنها بالواقع لم تعد كونها «إبر بنج» تضرب في رؤوس الحلبيين، فعادت المحطة الحرارية ولم تر الكهرباء دقيقةً واحدةً، وعادت محطة سليمان الحلبي ولم ترتح من هاجس قطع المياه وتأمينها.

أين تكمن المشكلة إذن؟؟ إن كان الإرهاب «الشماعة الحاضرة على لسان المسؤولين» هو المسؤول عما تعانيه المدينة، فبعد التحرير من الذي يقف وراء المعاناة اليومية لهذه المدينة دون مبرر للأثمان التي يدفعها مواطنوها! وهل ستكون محطة الخفسة التالية هي الأخرى معطلة كما سابقاتها، ومجرد آمال تستخدم في الخطاب الحكومي لصرف الأنظار عن تلاشي الخدمات، وتراجع دور مؤسسات الدولة، وتنفيس الاحتقان والغضب العام بسبب الإنهاك الذي أصاب المدينة وبسبب الدور المتقدم للفساد.

طوارئ الكهرباء: الخط مشغول والعمال لايرغبون بالعمل أو عليك أن تدفع!

حتى لحظة إعداد هذا التقرير، لم يستجب عمال طوارئ «ركن الدين» لشكوى أهالي منطقة «عجك»، الذين لم يستفيدوا من التيار الكهربائي منذ يوم الثلاثاء وحتى الخميس، لسبب غير معروف، لكنه ليس بالتأكيد «احتراق كبل أو خزان كهرباء» بحسب بعض السكان.

■ جيفارا الصفدي

وأكد سكان لـ «قاسيون» أن «عمال الطوارئ لايجيبون على الهاتف، أو يقوموا برفع السماعة وتركها جانباً لشغل الخط» دون سبب واضح، وقد حاول البعض زيارة مقر الطوارئ وتسجيل الشكوى دون جدوى.

«الأسبوع الماضي، وبعد أن وصلت القضية إلى مكتب وزير الكهرباء، جاء عمال الطوارئ، وقاموا بإصلاح الخط على حد تعبيرهم، لكن التيار لم يصل إلى المنازل، ما دفعنا إلى ترجي أحد العمال للعودة مرة أخرى، ليكتشف أن الورشة في اليوم السابق لم ترفع القاطع الرئيسي»، بحسب صاحب أحد المحلات في المنطقة، مضيفاً «هناك إهمال واضح، فلم يلبث التيار أن عاد حتى انقطع في اليوم ذاته، ومن ثم لم يعد قسم الطوارئ يجيب على اتصالاتنا».

سكان هذا الحي في ركن الدين، وأحياء أخرى من المنطقة، يؤكدون على عدم تجاوب قسم الطوارئ مع اتصالاتهم، هذا في حال تم الرد عليها أصلاً، بينما أشار البعض إلى أن عدة أعطال لم يتم إصلاحها إلا بعد دفع الأهالي لمبلغ معين كثمن للكابلات وغيرها من مستلزمات.

عامل واحد!

مراسل «قاسيون» توجه إلى قسم الطوارئ، كغيره من المواطنين دون الإفصاح عن جهة العمل، ولوحظ وجود عامل واحد في المقسم، يقوم بالرد على اتصال واحد فقط ومن هاتف واحد كل 3 أو 4 اتصالات، رغم وجود هاتفين، وهو ذاته يقوم بتسجيل شكاوى من يقصد المقسم، وقمنا كما غيرنا بتقديم شكوى شفهية عن ذات العطل في منطقة «عجك»، دون أن يقوم الموظف بتسجيلها على ورقة، واعداً بالحل الذي لم يتم حتى اليوم وفقاً للسكان.

وقام العامل بخفض صوت رنين الهاتف إلى حد يكاد به أن يسمع، بينما لم يرن الهاتف الآخر نهائياً، وهو على الأغلب الرقم الذي يرن ولا يرد عليه أحد.

لا رقيب ولا حسيب

«خيار وفقوس، لو نحنا مدعومين ما بتضل القصة ساعة»، هكذا عبر أحد سكان المنطقة عن حال أحياء ومناطق أخرى توجه عمال الطوارئ فوراً لإصلاح الأعطال فيها، مؤكداً أنه تواصل مع مدير توزيع الكهرباء، ووزارة الكهرباء «دون جدوى، فالعمال لا رقيب ولا حسيب عليهم. لنا الله».

في منطقة الغساني بدمشق، ارتمى كبل كهربائي بمنطقة قرب كنيسة السيدة فاطمة 3 أيام على الأرض، وبعد معاناة في التواصل مع الطوارئ، تحجج العمال أنهم غير قادرين على رفعه، لعدم وجود رافعة في الخدمة نتيجة أزمة الوقود، وفقاً لشكوى أحد السكان هناك.

أما في أحد أحياء كفرسوسة الدمشقي، فقد اضطر بعض الأهالي إلى جمع ثمن الكابلات من جيوبهم الخاصة، وإحضار عامل كهرباء من خارج سلك الوزارة، ليقوموا بإصلاح العطل على نفقتهم الخاصة، بعد فقدان الأمل من تجاوب الطوارئ لشكاويهم.

عدم إجابة عمال الطوارئ على اتصالات المواطنين وترك السماعة مرفوعة لإيهام المتصلين أن الخط مشغول، أو عدم الرد على الاتصال نهائياً، للتنصّل من العمل، وكسب زبائن بمقابل «مادي» بعد الزيارة الشخصية، ليس بقضية جديدة، فهي موجودة ومعروفة حتى قبل الأزمة، لكن الوضع السيء للتيار حالياً، وعدم وجود بدائل للتدفئة، وكثرة الأعطال نتيجة عدم الصيانة الحرفية، جعل القضية بحاجة إلى حل جدي وجذري، من قبل جهة تأخذ هم المواطنين على محمل الجد، إلا أن التواصل مع الوزارة، أو مديرية الكهرباء ربما أصعب من التواصل مع الطوارئ.

المجلس الأعلى للاستثمار، أقر وبخبر مقتضب أن مستثمرين وبالتعاون مع المؤسسة العامة للإسكان، ومع المصارف العامة، أسّسوا سويةً «شركة عقارية وطنية مشتركة»، كل ما هو معلوم ومنشور عنها هو: رأس مالها البالغ 50 مليار ليرة..

التشاركية في الإسكان:

ربح المستثمر أم حق 50% من السوريين بالتعويض؟!

إقرار الشركة الجديدة، مع المساحة الإعلانية، التي تفردها بعض صحف رجال الأعمال في سورية «للتشاركية وأفقها»، تدفع إلى طرح بعض الأسئلة حول هذا الشكل من التشاركية، وفي قطاع الإسكان تحديداً، حيث يجتمع «شَرَه الربح العقاري» مع أكثر من 11 مليون سوري ينتظرون تعويضهم عن بيوتهم المدمرة..

%40

تشكل تكاليف الأرض في سورية نسبة تقارب 40% من تكاليف العقار، وتصفير سعر الأرض يتيح تخفيض التكاليف بهذه النسبة.

تبلغ حصة الشريك المستثمر «قلعي وزبيدي» نسبة 40% من الشركة الجديدة التي أعلن عنها بعد إقرار الموافقة للتشارك مع المؤسسة العامة للإسكان التي بحصة 25%، والمصارف العامة وتحديداً العقاري بحصة 10%، وأسهم أخرى ستطرح للاكتتاب العام.

لا نستطيع أن نناقش تفاصيل عقد الشراكة، لأنه غير معلن، كما تجري العادة في التكتم الحكومي على تفاصيل في إدارة المال العام! ولكننا يجب أن نذهب إلى ما هو أبعد من التفاصيل، وإلى أساس الفكرة، فشراكة بحصة 40% لمستثمر خاص، تعني حصةً من الأرباح بما يقارب هذه النسبة على الأقل، وتعني عملياً أن قطاع الإسكان في مرحلة إعادة الإعمار، عليه أن يكون قطاعاً رابحاً، وجزءاً هاماً من أرباحه ستعود للشركاء.

ما ثمن حتمية الربح؟!

قد يقول البعض: إن هذا الأمر بديهي، فالربح «حق طبيعي» للمستثمر! ولكن هذه «الحتمية»، تقابلها نتائج حتمية أيضاً في ظرف الكارثة السورية: فالقيام بمهمة الإسكان بمنطق الربح، يعني عملياً أنه على 11 مليون سوري تقريباً خرجوا من بيوتهم المدمرة، أن يدفعوا تكاليف إعمارها، بعد أن دفع غالبيتهم جنى عمرهم لملكيتها، وعليهم أن يدفعوا بأسعار اليوم، ومع ربح إضافي يعود للمستثمرين المشاركين في العملية؟!ألا يفترض أن يُدفع لهؤلاء، عوضاً عن أن يدفعوا؟! وإن وجد من يدفع عنهم لاحقاً، أي يدفع لهم تعويضات، فلماذا لا تخصص أموال التعويضات، لتمويل قطاع الإسكان، وتقديم التعويض سكناً لمن خسروا بيوتهم؟!

يقول البعض: بأن المسألة معقدة، وتحتاج إلى أموال كثيرة، لا يمتلكها جهاز الدولة المثقل فعلياً بالفساد، وبناءً عليه لا بد من القبول بحصة الشركات والمستثمرين من الربح! ولكن بالفعل المسألة معقدة، إلى الحد الذي يتوضح فيه أن وجود نسبة ربح مجزية للمستثمرين، واستمرار عقلية الربح، ستوسع من نسبة الفساد في إدارة المال العام في قطاع الإسكان كما غيره، ونسبة فساد في إدارة القروض العامة للمستثمرين، واستمرار جميع ما سبق، يعني عملياً عدم إنجاز المهمة، والتي هي بالدرجة الأولى: حق قرابة 60% من السوريين بتعويض السكن.

هناك واحد من الثمنين يجب أن يدفع: إما التنازل عن حق هؤلاء، وتدفيعهم ثمن الدمار، أو إدارة مهمة تأمين المأوى خارج عقلية «الشَّره العقاري»، أي التنازل عن جزء هام من حصة الأرباح في قطاع الإسكان في سورية خلال مرحلة الإعمار.

الأرض لسكانها

أما كيف من الممكن مواجهة أزمة السكن، بالحد الأدنى من أموال المستثمرين؟! فينبغي البحث عن إجابة رقمية وبالأدلة، وهذه عملية بحثية لا مجال لاستعراضها هنا، لكن يمكن الإشارة إلى اتجاهات البحث الأساسية: لكي تتقلص للحد الأدنى حصة المستثمرين، وللحاجة لرؤوس أموالهم في هذا القطاع، يجب أن يتم تخفيض تكاليف قطاع الإسكان، للحد الأقصى الممكن، وتخفيض أسعاره. وهذا أولاً: يتضمن تكلفة الريع العقاري وأسعار الأرض التي تقارب 40% من كلفة السكن في سورية. حيث يمكن إلغاء هذه التكلفة على أراضي مناطق مشاريع إسكان من خسروا بيوتهم، أي نسبة 60% من السوريين، وبالتالي حصة هامة من السوق!

وهذه العملية تتيح، تحديد المواقع والأراضي، التي يجب أن تكون تجمعات سكانية في مواضع الدمار، وتتيح إعادة تنظيم المدن والتجمعات السكانية الكبرى في سورية، وتتيح تنظيم أماكن السكن والأراضي الزراعية في جزء واسع من الريف السوري، وتخرج قرابة مليون ونصف عقار مدمر في سورية ينبغي إعادة بنائها من سوق البيع والشراء، مع ما يحمله هذا من تأثير على مجمل هذه السوق، بانخفاض تكاليف السكن، والآجار، وأسعار العقارات، وانخفاض المستوى العام للأسعار، وزيادة الدخل الحقيقي تحديداً للأجور.

الحديد دون احتكار

كما يمكن تخفيض تكلفة مواد البناء، كالحديد بالدرجة الأولى: المادة الأساسية المستوردة، التي ينبغي أن تنتهي مرحلة احتكارها الطويلة في سورية، وينتهي معها ما جمع من أرباح ضخمة. اليوم على سبيل المثال: سعر طن حديد البناء في بداية شهر 2-2016 بلغت قرابة 560 دولار للطن، بينما السعر العالمي للاستيراد من البحر الأسود FOB يتراوح بين 360-420 دولار للطن، وكذلك السعر تقريباً في مصر.

فعملياً البحث عن عقود استيراد طويلة الأمد، وبتسهيلات دفع، بين الدولة مباشرةً ودولة كالصين مثلاً الرائدة في واردات حديد البناء، ومستلزمات تصنيعه، يتيح تخفيض التكلفة، ومركزة الاستيراد منخفض التكلفة، وتوزيعه للمنتجين، لتحصل الشركات المحلية المصنعة على عائد منطقي متناسب مع ظرف إعادة الإعمار، وإنهاء مرحلة «الصناعي- المستورد- المحتكر» التي سادت هذا القطاع كما غيره!

أو أن نقوم بالحصول على التعويضات المستحقة للسوريين من الدول التي ساهمت في الحرب، على شكل بضائع مجانية، كأن نحصل على التعويضات الواجبة من تركيا على شكل حديد بناء مجاني، على سبيل المثال لا الحصر.

أو أي حلول أخرى، عدا عن الوضع السابق والحالي، حيث يحتكر استيراد الحديد، أو تجميعه خردة، ثم تصنيعه من قبل مجموعة ضيقة جداً، تدير مسألة الاحتكار وتحديد الأسعار فيما بينها..

ينتقل أصحاب رؤوس الأموال والنفوذ السوريين اليوم، من الاستثمار في مرحلة الدمار، إلى تهيئة أنفسهم للاستثمار في مرحلة إعادة الإعمار. لتتحول على سبيل المثال: أرباح «تعفيش» بقايا دمار منازل السوريين، من حجر ومعدن وأثاث، وغيرها، إلى «أموال بيضاء» قد تمول شراكات مع جهاز الدولة.

إلا أن حجم الكارثة السورية، قد لا يتيح لهؤلاء وغيرهم مقاومة الحجم الكبير للمهمات الاقتصادية-الاجتماعية الكبرى، التي تتناقض مع الضيق الشديد لمنطق تدوير عمليات الاستثمار والإعمار لمصلحة بعض القلة القليلة السابقة واللاحقة، وستكون أمام السوريين فرصة الاختيار: بين ربح قلة من المستثمرين في قطاع الإسكان على سبيل المثال، أم حق أكثر من نصف السوريين بالتعويض عن مساكنهم، وحق جميع السوريين بالسكن المحترم.

%34

إن سعر حديد البناء المحلي احتكاري، وأعلى من التكلفة العالمية بنسبة 34%، وإنهاء الاحتكار يتيح تخفيض التكاليف بهذه النسبة.

التشاركية: قانون «لحّف حالك»!

■ عشتار محمود

تأسيس شركة «شراكة عقارية»، بين مستثمرين والمؤسسة العامة للإسكان، والمصارف العامة، ليس حدث التشاركية الأول ولا الأخير.. بل واحداً ضمن مجموعة عقود تناقش في المرحلة الحالية المفصلية من الأزمة السورية..؟!

يحق لأي سوري أن يتساءل: لماذا يسارع أصحاب القرار، إلى إلزام جهاز الدولة، وشركاته العامة، بعقود شراكة وارتباط مع أصحاب رؤوس أموال في المرحلة الحالية؟! حيث أصحاب الأموال قلة ضيقة ومهيمنة ومترابطة ومتخادمة.. أي حتى بمنطق السوق، والبحث عن الفرصة الأفضل، فإن الظرف الحالي يقلص الفرص ويضع جهاز الدولة ضمن خيارات ضيقة!

ولماذا لا يتم انتظار مرحلة ما بعد الحل السياسي؟ حيث المزيد من استقرار الأوضاع، قد يوفر للسوريين تعويضات، وموارد، ورفعاً للحصار، وإمكانيات استفادة تكنولوجية وفنية أعلى، من الابتكارات المتراكمة عالمياً في قطاع الإنشاء، أو غيره، والتي قد تخفض التكاليف وتزيد الجدوى الاقتصادية، بعد أن حُرمت سورية لعقود عدة من أي انتقال جدّي في تطوير قطاعاتها وبناها التحتية.

ربما الجواب عن هذه الأسئلة يكمن في: العودة إلى النقطة الأساسية، والتفكير من موقع أصحاب النفوذ والربح الكبير في سورية، فبعد تَغيّر الظروف السياسية، سيكون للسوريين ممن خسروا بيوتهم قدرة أعلى على فرض حقهم بالسكن المجاني، وعلى فرض توظيف الموارد العامة وموارد المرحلة القادمة بجدوى أعلى، لحل المشكلات الكبرى، مثل: مهمة تعويض 50% من السوريين عن بيوتهم المدمرة، وتخفيض أسعار العقارات والآجارات بشكل ملموس. وهو ما يعني ضرورة إلغاء جزء هام من الربح في قطاع أساسي كالسكن، وهذا يعتبر خسارةً يحاول المتنفذون اليوم تجنبها، بربط أموالهم بشراكات مع جهاز الدولة ليضمنوا إخراجه من المنافسة لاحقاً، ويضمنوا بتر احتمال استئثاره بحصة هامة من السوق، وتخفيض الأسعار.. أي أن السرعة في إمضاء العقود، قد تعكس خوف هؤلاء من المستقبل القريب. ولكن من قال أن «أعتى العقود وبأحلك الأحبار» لا يمكن أن تتحول إلى حبر على ورق، عندما يتحول «صمود السوريين» إلى غضب مستحق الدفع!

هل تضيع فرصة الائتماني الإيراني!

هل نستطيع أن نجيب على سؤال مثل: لماذا لا توجد مشتقات نفطية؟! مهما حاولت أن تتبع الأرقام، في ماراتون التصريحات الحكومية فإنك لن تبلغ الهدف أو الحجة المطلوبة، ولن تستطيع عملياً أن تثبت إلا ما يعرفه الجميع: مثل أن سياسة التقشف تدفع إلى تقليص كميات المحروقات، ومثل أن جزءاً هاماً من قطاع المحروقات الحكومي ينتقل أرباحاً للسوق السوداء كما قبل الأزمة وأكثر، ومثل أن إدارة الأزمة اقتصادياً فشلت بكل المقاييس، وأهم مؤشراتها الفشل في استمرار تأمين الطاقة، دون توقفات كبرى وأزمات.

■ ليلى نصر

وهنا نود أن نتحدث عن آخر ما تبين من أزمة المحروقات الأساسية الحالية، وهي الأكبر منذ بداية الأزمة، دون التوغل في الأرقام..

توقف النفط الخام مؤجل الدفع!

النجاح النسبي الوحيد في إدارة أزمة قطاع الطاقة، أتت بمبادرة من الحكومة الإيرانية، عبر تأمين نواقل النفط الخام تبين أنها منذ عام 2014، تتدفق بمعدل 3 مليون برميل شهرياً، انخفضت إلى اثنين ولكنها استمرت حتى نهاية الشهر التاسع من عام 2016 تقريباً.

وهذه التدفقات الدورية، أمنت تشغيل المصافي، وبالسعر العالمي، دون عمولات، والأهم من هذا وذاك أنها مؤجلة الدفع، أي أن 3,5 مليار دولار خط ائتماني إيراني للمشتقات النفطية، شكلت الكتلة الأساسية من إنتاج المشتقات النفطية خلال عامين ماضيين، غير مدفوعة، ومسعرة بالسعر العالمي الذي انخفض بشكل حاد منذ عام 2014، ومع أزمة النفط..

أما لماذا توقف هذا التدفق، فالحكومة لا تجد نفسها مضطرة للتصريح بشكل واضح عن الأسباب، ولكن المصادر والمعلومات أشارت لقاسيون أن التوقف هو من الطرف الإيراني المصدر، رغم إعادة التوقيع على خط جديد في الزيارة الاخير لوفد الحكومة إلى إيران، عندما أشارت التصريحات الإعلامية لرئيس الحكومة بإزالة العوائق التي تواجه العلاقات الاقتصادية، مع إيران.

ومع ذلك يبدو أن الحكومة بدأت تتكيف، مع توقف تدفق النفط الخام، مؤجل الدفع، واختارت أن تلجأ إلى الشراء المباشر «كاش» للمحروقات. لأن إزالة العوائق أصعب على ما يبدو، من الدفع المباشر!

اللجوء للجزائر ولبنان؟!

بدأت الحكومة بتخفيض مخصصات توزيع المحروقات إلى النصف لكثير من المجالات، والسعي لتأمين نواقل النفط من الجزائر بالدفع نقداً وليس مؤجل، ويتم الحديث اليوم عن العودة إلى استيراد المشتقات عن طريق البر من لبنان بالتحديد، حيث استيراد المشتقات مباشرة، مع كلف النقل البري، والعمولات ترفع التكلفة إلى نسبة 50% في بعض الحالات! حيث أن موردي المادة وشركات الشحن تتحكم بالحاجة الملحة. ويتم العودة للحديث عن قيام مستثمري القطاع الخاص بأنواعهم باستيراد المادة، ما قد يرفع الطلب بشكل كبير على الدولار، وينهي مركزية توزيع الطاقة من شركة محروقات.

ما يعني بأن أزمة المحروقات لن تجد طريقها للحل بشكل سريع ومجدي، حتى الآن، ولا يوجد حل عملي في الظرف الحالي أكثر من تدفقات النفط الخام عبر البواخر الإيرانية، أو من دول أخرى كروسيا مثلاً، محسوبة بالسعر العالمي ومؤجلة الدفع حالياً.. وعلى المعنيين باستعادة هذه التدفقات، أن يوضحوا للسوريين الأسباب الحقيقية للتوقف، والمصالح الكامنة وراءها!

بغض النظر عن مصدر المحروقات، إلا أن صعوبات تدفق النفط بشكل دوري، تزداد تعقيداً وتكلفة، وتقل جدواها الاقتصادية والسياسية، مع استمرار حصة السوق السوداء المصانة في سورية، والتي تعتبر من أهم مشاكل القطاع. حيث تكشفت خلال الفترات الماضية العديد من طرق تسريب المحروقات إلى السوق السوداء، والتي تعتمد على نفوذ الفساد الكبير في قطاع النفط على عمليات التوزيع الحكومية عبر شركة محروقات، وتصل حصة هامة من المحروقات إلى مستثمرين سياحيين وصناعيين رخصوا منشآتهم، لهذا الغرض كما يبدو، ويحصلون على مخصصات لمحروقاتها دون أن تقلع بالعمل، وغيرها من الحصص التي يوزعها بعض أصحاب النفوذ في السوق السوداء..

إن استمرار هذه الحصة الهامة للسوق السوداء، تعرقل وبقوة أي جدوى اقتصادية وسياسية للمساعدات النفطية، وتؤدي إلى مضاعفة خسائر المال العام من عمليات الاستيراد عبر البيع المباشر..

لذلك فإن أزمات القطاع لا يمكن أن تحل إلا بتكامل أمرين: الاول تأمين مصادر الطاقة على شكل نفط خام، وعبر الأصدقاء، والثاني الإنهاء التام لحصة الفساد الكبير وطويلة الأمد في سوق المحروقات السورية.

على المعنيين باستعادة التدفقات أن يوضحوا للسوريين الأسباب الحقيقية للتوقف

أين وصل اللجوء السوري نهاية 2016؟!

توزع 11,3 مليون سوري من النازحين واللاجئين

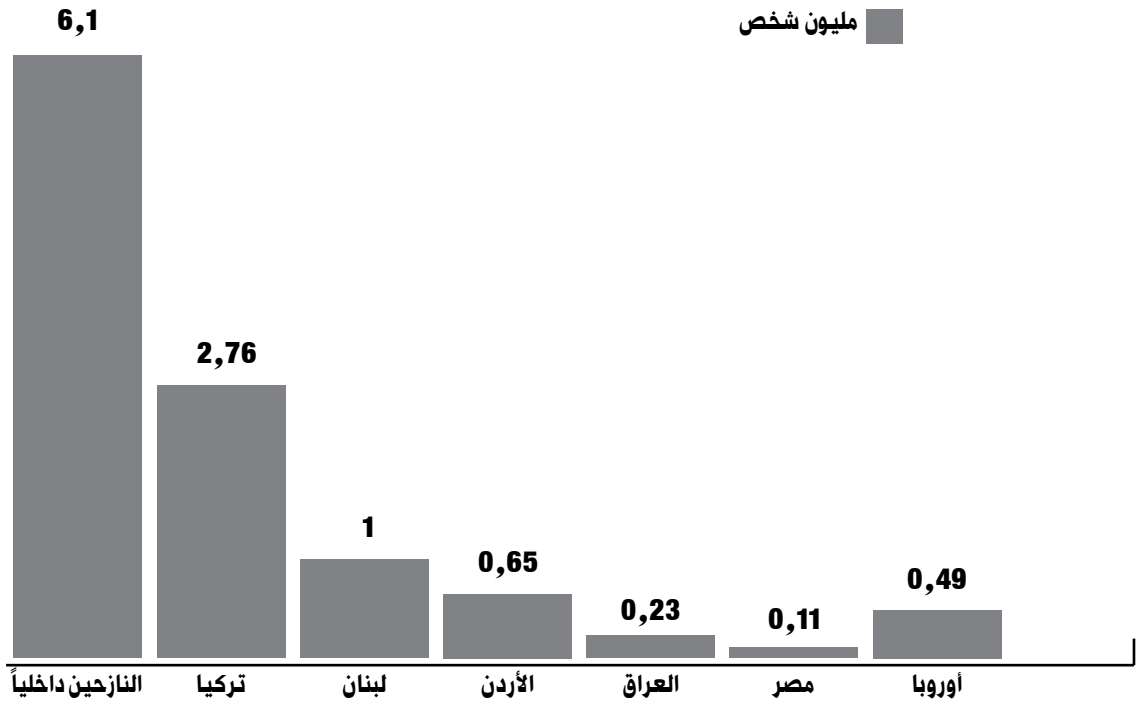

أكثر من 11 مليون عدد السوريين الذين خسروا منازلهم خلال الأزمة السورية، وهؤلاء قد توزعوا في نهاية عام 2016 على الشكل التالي:

200 ألف سوري اضطروا في عام 2016 إلى مغادرة البلاد واللجوء في دول الإقليم..

بلغ حجم المساعدات الدولية المنفقة في سورية والإقليم حوالي 2,54 مليار دولار، ونسبة 56% من الخطة، تؤدي هذه الأموال وبغض النظر عن تسربات الفساد الكثيرة في المساعدات الدولية، إلى عدم إنفاق الدول الإقليمية على اللاجئين السوريين، الذين تحولوا إلى قوة عاملة في تلك الدول، وإلى مصدر لتدفق المليارات الدولية، التي إن وصلت للاجئين، فإن عوائدها تنفق في أسواق الدول المعنية، وحتى المساعدات العينية المنفقة تتحول إلى منفعة مباشرة لمنتجي المواد الغذائية، والمستلزمات الأساسية الأخرى، في هذه الدول..

*من تقريري: خطة الاستجابة الإقليمية للأمم المتحدة: 2017–2018، وملخص الحاجات الإنسانية لسورية– 2016.

هل تنجح المقايضة الروسية بعد أن أفشلت الإيرانية؟!

يتم الحديث عن عقود لمبادلة 200 ألف طن قمح روسي مقابل منتجات زراعية سورية، بالدرجة الأولى: حمضيات وخضار وفواكه..

حيث إن واردات القمح الروسي إلى سورية وفق التصريحات الحكومية، تأتي بسعر يقارب 130 ألف ليرة للطن من القمح، وأعلى من سعر شراء الحكومة المحلي لهذا العام من المزارعين بـ 10 ليرة سورية للكغ.

في عام 2013 أبرم عقد لمقايضة المنتجات الزراعية مع إيران، ولكنه أفشل عملياً، حيث أن تصدير زيت الزيتون، والحمضيات السورية إلى إيران، مقابل تدفق سلع غذائية إيرانية، تمت عرقلته. أمّا من؟ وماذا؟ خلف العرقلة، فينبغي الاستنتاج أن كبار المصدرين السوريين، ومحتكري سوق المنتجات الزراعية، يتضررون من هذا النوع من العقود، والتي قد لا تضمن لهم استمرار قدرتهم على تحديد سعر الشراء المحلي من السوق، وقد تؤدي إلى قطع علاقاتهم الاقتصادية، مع المستوردين الخارجيين التقليديين، وهي مصدر وزن اقتصادي لهم..

كذلك الأمر في العلاقات الاقتصادية مع روسيا، فهي رغم توسع الوفود، وكثرة الحديث عن «الخطوط الخضراء» وإمكانيات التصدير، إلا أن عرقلة ما، تستمر في هذا الوضع، ولا تجد طريقها للحل..

استوردت روسيا في عام 2015 قرابة 470 ألف طن، من الحمضيات، معظمها من مصر، وبقيمة قاربت 480 مليون دولار، أي بسعر دولار للكغ تقريباً. عملياً، فائض الإنتاج السوري والذي لا تزال الجهات الحكومية تقدره بـ 600 ألف طن، يمكن أن يحقق عائداً يبلغ 600 مليون دولار بهذه الأسعار العالمية! بينما هذا الفائض يُترك جزءً هام منه على الأشجار مع عدم وجود «تاجر» مستعد أن يدفع للمزارع حقه في عائد اقتصادي من هذه الزراعة.

الفرصة الموجودة في تطوير إنتاج الحمضيات السورية، وتحسين مواصفاتها، لا تجد طريقها للتنفيذ، لأن تحسين شروط الإنتاج، والتخزين والنقل، ومواصفات الحمضيات السورية، يتطلب الإنفاق على المزارعين، ودعمهم، الأمر الذي لا يدخل في حسابات السياسة الاقتصادية، لقوى السوق التي تسعى للربح السريع بأقل التكاليف..

زائد ناقص

29 مليار ليرة من «المفتوح»!

تقول التصريحات الحكومية: إن أكثر من 100 ألف طالب يتقدمون لامتحانات التعليم المفتوح في جامعات سورية هذا العام..

ماذا لو حسبنا إيرادات الحكومة وسطياً من هذا النوع من «التعليم العام مدفوع الأجر»؟! علينا أن نأخذ عدد الطلاب بعين الاعتبار، ووسطي تكلفة المادة البالغ 5000 ليرة، ووسطي سنوات الدراسة البالغ 4 سنوات، بعدد مواد إجمالي بحده الأدنى يبلغ 48 مادةً، بمعدل 6 مواد لكل فصل دراسي..

وبناءً على ما سبق فإن طلاب التعليم المفتوح الـ 100 ألف يدفعون لوزارة التعليم مبالغ تصل إلى 24 مليار ليرة خلال أربع سنوات، وقد تصل إلى مبلغ 29 مليار ليرة، إذا أضفنا المدفوع على المواد الراسبة، حيث نستطيع تقدير نسبة الرسوب الوسطية، 20% فقط، وهي أعلى من ذلك في امتحانات التعليم المفتوح..

150% ارتفاع إنتاج النفط المحلي!

تصريحات وزير النفط تشير إلى أن إنتاج النفط مرشح للارتفاع إلى 65 ألف برميل يومياً، خلال الفترة اللاحقة، حسب التغيرات العسكرية، وتحرير جزء من آبار النفط، وتأهيلها. وبناءً على تصريح الوزير، فإن الارتفاع عن وسطي الإنتاج اليومي الفعلي لعام 2016 سيبلغ: 39 ألف برميل يومياً، بنسبة 150% ارتفاع تقريباً. حيث أشارت بيانات الشركة السورية للنفط إلى أن وسطي الإنتاج اليومي في عام 2016 بلغ: 26 ألف برميل، وبإنتاج إجمالي 9 مليون برميل، قد يرتفع إلى 13,5 مليون برميل خلال عام، في حال صحت توقعات وزير النفط.

«حقائق قذرة» تحت شعارات البنك الدولي البيئية!

عادت إلى الأضواء مجدداً، الآثارَ السلبية على التنمية التي تسببها مؤسسة التمويل الدولية «IFC» - وهي مؤسسة خاصة تشكل ذراعاً للبنك الدولي- عبر استثماراتها في الوساطة المالية «FLs». في تقرير نشرته منظمة «التنمية الشاملة العالمية IDI» –وهي منظمة غير حكومية، مقرها الولايات المتحدة الأمريكية- في شهر تشرين الأول من العام الماضي، قدمت دليلاً على أنّ «المؤسسات المالية المدعومة من IFC قد موَّلت، منذ إعلان البنك الدولي حظر الفحم عام 2013 وحتى تاريخه، ما لا يقل عن 41 مشروعاً جديداً لاستخراج الفحم». وبينما ادّعت IFC أنّ مخاوف منظمات المجتمع المدني قد عولجت إلى حد بعيد، من خلال تجاوبها مع وقف تمويل المشاريع الكبرى، التي رأت تلك المنظمات أنها ضارة، فإنّ التقرير يكشف أنها لا تزال تمول مشاريع عالية الضرر.

■ * Bretton Woods Project
ترجمة مهند دليقان

أبرز التقرير تورط IFC في محطة ماهان في الهند، حيث قدمت ملايين الدولارات لتمويل بنكين هما: IDFC وICICI، وهذان البنكان هما «لاعبان رئيسيان في البنية التحتية في الهند والقطاعات الصناعية».
وأشار التقرير إلى أنه: «بالمجموع، فقد قدم هذان البنكان ما يقرب من 1,9 مليار دولار لتمويل بناء محطة فحم ماهان». كما كشف التقرير أن «دعم مؤسسة التمويل الدولية لهذا المشروع لم ينته عند هذا الحد»، فقد شمل أيضاً تطوير منجم مجاور لهذه المحطة، المنجم الذي أعربت منظمة Greenpeace أن وجوده سيؤدي إلى «تهجير 50 ألفاً من السكان، الذين يعيشون في الغابات أو يعتمدون عليها في معيشتهم، أو الإضرار بهم إنْ هم بقوا».
كما أورد التقرير تفاصيل تورط IFC في محطة رامبال في بنغلاديش، التي وصفها بأنها «واحدة من محطات الفحم الأكثر تدميراً للبيئة في العالم»؛ فهي تقع قريباً جداً من أكبر غابات المانغروف في العالم، والتي تدعم حياة مليوني شخص في الهند وبنغلاديش، وهي مصنفة كأحد مواقع التراث العالمي لليونسكو، وتضم العديد من الأنواع المهددة بالانقراض. وأكد التقرير أن «البنك الدولي كان على وشك التورط بتمويل رامبال، ولكنه عاد فرفض ذلك، وكذلك الأمر مع ثلاثة بنوك فرنسية». في نيسان 2016، وضع صندوق الثروة السيادية النرويجي، الشركة المكلفة ببناء المحطة، National Thermal Power Corporation، على قائمته للمستبعدين من التعامل، وأكد التقرير أنه في حين «نأت هذه المؤسسات بنفسها عن المشروع، فقد قدمت ستة بنوك تجارية تمولها IFC مليارات الدولارات للشركة المكلفة ببناء المحطة»، مشيراً إلى أنه «بين عامي 2005 و2014، قدمت IFC 520 مليون دولار لتمويل البنوك الستة». وآخذاً بعين الاعتبار، أثر مشاركة IFC في هذه المشاريع وغيرها من المشاريع المماثلة، فقد أكد التقرير أن «هذه المشاريع قد أهلكت غابات العالم. محطات الفحم، والمناجم التي تغذيها، هي السبب الرئيسي لزوال الغابات على مستوى العالم، الأمر الذي يساهم في تغيّر المناخ».

ما وراء الدخان؟

إنّ مشاركة IFC في مجال توليد الطاقة من الفحم، يشكل تناقضاً صارخاً مع الموقف المعلن للبنك الدولي والمبين في وثيقته حول «اتجاهات قطاعات الطاقة 2013»، التي تنص على أن «مجموعة البنك الدولي، لن تقدم الدعم المالي لمشاريع جديدة لتوليد الطاقة من الفحم إلا في حالات نادرة». وقد كرر جيم يونغ كيم رئيس البنك الدولي، الموقف نفسه في تشرين الثاني 2016 خلال احتفال بدء تنفيذ اتفاقية باريس، لتغير المناخ، وشدد على أنه «إذا لم تُتخذ إجراءات واسعة النطاق للحد من التغير المناخي، فإنّ أكثر من 100 مليون نسمة قد ينحدرون إلى الفقر المدقع، بحلول عام 2030»، وأضاف: «علينا أن نصرف اهتماماً خاصاً على آسيا، حيث ينمو الطلب على الطاقة، وحيث تستمر بعض الدول بالنظر إلى الفحم باعتباره حلاً».
يشكل تقرير IDI هذا، جزءاً واحداً ضمن سلسلة من أربعة أجزاء عنوانها: «التنمية عبر مصادر خارجية» «Outsourcing Development». وتكشف السلسلة عن عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك الدولي عبر وسطاء ماليين وعبر IFC خاصةً، وأثرها السلبي على التنمية. وخلال تحريات استمرت أشهراً، قامت IDI بتتبع أعمال واستثمارات IFC التي تجريها عبر وسطاء ماليين، ووصلت إلى نتيجة أنّ هذه المؤسسة «IFC» تمول 121 مشروعاً ضاراً بالبيئة حول العالم. ويمكن القول تالياً، إنّ البنك الدولي نفسه، ورغم تصريحاته المتكررة المتعلقة بالحفاظ على البيئة، فإنّه يمول هذه المشاريع ويدعمها.

■ * تعرف Bretton Woods Project نفسها بأنها: «مجموعة بحثية تتوخى نظاماً اقتصادياً عالمياً، يعمل وفقاً لمبادئ العدالة، المساواة، حقوق الإنسان والاستدامة البيئية». نُشرت المقالة الأصلية يوم 2017/1/31 على موقع المجموعة

رفع الفائدة.. هل هو إعلان بداية النهاية؟!

للمرة الثانية خلال أربعة أشهر تؤكد حاكمة البنك الفيدرالي الأميركي بأنه من الضروري رفع أسعار الفائدة، وربما لثلاث مرات متتالية خلال عام 2017.. فما الذي قد يعنيه رفع سعر الفائدة من البنك الفيدرالي الأميركي؟!

«الفيدرالي الأميركي»، والذي تعود نسبة 100% من الحصص فيه إلى مجموعة البنوك الكبرى، هو ليس مركز نظام المدفوعات والسيولة الأميركي فقط، بل مركز النظام المالي العالمي، وذلك بعد عقود من هيمنة نظام الدولار الأميركي، الذي يطبعه البنك الفيدرالي. وقد تعمقت أواصر هذا الارتباط المالي، واشتدت تمركزاً بعد أزمة عام 2008، وذلك عبر التوسع الهائل في انتشار الدولار، وسندات الخزينة عالمياً، مع توسع كبير في سياسة الإقراض بتكلفة هامشية وسعر فائدة يقارب الصفر..
و النقطة الأهم في سياسة الفيدرالي الأميركي، هي هيمنته على ديون الحكومة الأميركية، التي يتم تداولها في السوق المالية العالمية، على شكل سندات الخزينة الاميركية.
والعملية تتم بالشكل التالي: تطلب وزارة الخزانة الأميركية الأموال من البنك الفيدرالي، الذي يزودها بالدولار المطبوع، ويحصل على سند الخزانة الأميركي، الورقة المالية الأهم في العالم، ويقوم ببيع هذه السندات في السوق المالية العالمية، ويحصل مقابلها على أموال.
ويستخدم حائزي هذه السندات من أصحاب رؤوس الأموال عالمياً، ورقتهم الهامة في شراء أصول حقيقية في شركات واستثمارات عالمية تعمل بالإقراض، وقد توسعت كثيراً هذه العملية منذ أن أصبحت تكلفة هذا الإقراض صفراً..
ولذلك يمكن قراءة التلويح برفع سعر الفائدة، على أنه إعلان بداية نهاية مرحلة التوسع المالي الرخيص لمنظومة الدولار عبر السندات، وبالتالي بداية مرحلة جمع الغنائم من هذا الدين المسموم، المنتشر عالمياً، أي أنه وقت تحصيل حصة هامة من القيم المنتجة عالمياً، وصبها لدى حائزي هذه السندات، الذين عليهم أن يحصلوها نهاية من الحكومة الأميركية، التي عليها أن تجند قدرات المجتمع الأميركي ودافعي الضرائب، لدفع هذا الدين المتراكم، أو تعلن إفلاسها، أو ترتهن كلياً لحكومتها العميقة في الفيدرالي الأمريكي.
أي أن تطبيق رفع سعر الفائدة، قد يفتح سلسلة احتمالات من الصعب التكهن بمآلاتها: أزمة مالية وإفلاسات– طلب عالي على سندات الخزانة الأميركية– ارتفاع كبير في ديون الحكومة الأميركية– ارتهان أعمق للنخبة المالكة في الفيدرالي– مزيد من الضغط على المجتمع الأميركي لتسديد ديون الحكومة الاميركية– صعوبات في سداد الدين– تراجع الطلب على سندات الخزانة الاميركية..
تتفق جميع النخب الاقتصادية الأميركية على مسألة رفع سعر الفائدة، ويختلفون على التوقيت، وفي هذا تعبير آخر عن الاتفاق على مسألة عدم إمكانية توسيع إضافي لمنظومة الدولار، وإشعال مرحلة جديدة من الأزمة، يبدأ فيها جمع الغنائم من المفلسين عالمياً، لدى المالكين الفعليين لعوائد هذه المنظومة، ولكن ماذا لو امتنع المقترضون في دول أخرى عن السداد، أو قامت حكوماتهم بحماية أصولهم، وماذا لو تم بيع كتلة كبيرة من هذه السندات، وانخفضت قيمتها وفقدت وزنها، وبالتالي تلاشى جزء كبير من كتلة الدين العالمية هذه؟! إن أي إجراء اقتصادي من هذا النوع، سيستتبعه رد فعل اقتصادي عالمي، قد لا تكون عواقبه محمودة على منظومة الدولار، التي تهدد اليوم استمرار استقرار دولتها ذاتها..

وجدتها

■ د. عروب المصري

تأثيرات الكادميوم على البيئة

يكتسب الكادميوم خواصه السمية من التركيب الكيميائي المشابه للزنك وهو أحد العناصر الصغرى التي تحتاجها النباتات والحيوانات والإنسان، إن الكادميوم موجود عضوياً في الطبيعة ويمتص من قبل الكائنات الحية ويتراكم فيها ويبقى موجوداً لعدد من السنين على الرغم من أنه يطرح بشكل تدريجي.

بالنسبة للإنسان فانّ التعرض للكادميوم لمدة طويلة يؤدي إلى فشل كلوي ويؤدي إلى سرطان الرئة، كما أن الكادميوم يمكن أيضاً أن يؤدي إلى ضعف في البنية العظمية «تلين العظام، تخلخل العظام» في الإنسان والحيوانات بالإضافة إلى ذلك فإن هذا المعدن يمكن أن يكون له دور في زيادة ضغط الدم ويؤثر على عضلة القلب، وحدود تحمل الإنسان الوسطي بحدود 0،15gr من الهواء و 1gr من الماء وتدخين علبة السجائر الحاوية على 20 سيجارةً يمكن أن يسبب استنشاق بحدود من 2 –4 gr من الكادميوم.

إنّ تشكل الكادميوم أمر لابد منه عند صقل منتجات الزنك «وأحياناً الرصاص» حيث إن هذه المعادن توجد طبيعياً في المعدن الخام، ومع ذلك فإن الجمع الأولي للكادميوم سهل نوعاً ما لإعادة تصنيعه.

إن الاستعمالات الواضحة للكادميوم، هي: صناعة البطاريات، حيث إنه قابل للشحن ويعطي مصدراً ثانٍ لطاقة مخرج مرتفعة وهو طويل العمر منخفض الصيانة، يبدي تحملاً عالياً للاجهادات الكهربائية أو الفيزيائية وطلي المعادن الغلفاني بالكادميوم، يعطي مقاومةً عاليةً للتآكل وبشكل خاص في التطبيقات البيئية والفضائية، حيثُ تتطلب هذه العمليات درجةً عالية من الأمان والوثوقية ولكن هذا الطلي يمكن أن يتضرر من عمليات الأكسدة والاهتراء. الاستعمالات الأخرى للكادميوم تكون في صناعة الأصبغة وأنابيب ال P.V.C كما أنه يستخدم في تكوين الخلائط الكهربائية.

يمكن أن يوجد الكادميوم أيضاً بشكل شاردي، في منتجات متعددة تتضمن الأسمدة الآزوتية، وعمليات التنقيب وتكرير المنتجات البترولية، وعموماً فإن الأشخاص غير المدخنين يتعرضون للكادميوم عن طريق تناول الطعام والإضافات الحيوية للكادميوم على الأراضي الزراعية، من مصادر متعددة «عمليات الترسيب الجوي أو إضافة الأسمدة»

aroub@kassioun.org

المعادن الثقيلة في لحوم دمشق

تحت عنوان «تقدير المدخول اليومي من الرصاص والكادميوم الناتج من استهلاك لحم لانشون الدجاج في مدينة دمشق» قدم م.عبد الكريم حسين من هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية بحثه إلى المجلة السورية للبحوث الزا رعية.

هدفت الدراسة التي أجريت في دائرة مخابر هيئة المواصفات والمقاييس العربية السورية، إلى: تقدير المدخول اليومي من عنصري الرصاص Pb والكادميوم Cd للشخص البالغ بوزن 70 كغ عند تناوله كميةً مقدارها 100 غ /يوم من لحم لانشون الدجاج المعلب لخمس علامات تجارية مختلفة ثلاثةٌ منها مصنعة محلياً B ، A ، و C واثنتين مستوردتين D و E ومباعة في أسواق مدينة دمشق. بينت النتائج أن تركيز الرصاص في العينات المدروسة تراوح بين 0,351 و 0,73 مغ /كغ مع وجود فرق معنوي بين العينات المختلفة من حيث محتواها من الرصاص عند مستوى دلالة 5% ، وتجاوز محتوى العينتين A و E من الرصاص الحد الأعلى المسموح به في المواصفة القياسية السورية 2719 لعام 2008 0,5 >مغ /كغ، كما تراوح تركيز الكادميوم في العينات المدروسة بين 9,37 و 15,22 مكغ/كغ، وكانت جميع العينات ضمن الحدود التشريعية المسموحة حسب FAO لعام 1980

> 100 مكغ/كغ وجمعية استجابة المستهلك الفعالة ECR لعام > 50 2006 مكغ/كغ. قورن المدخول اليومي المحسوب DI من هذه العناصر مع المدخول اليومي المقبول ADI الموصى به في المواصفة القياسية السورية 575 لعام 250 2009 مكغ/يوم/فرد من الرصاص و 70 مكغ/يوم/فرد من الكادميوم، ووجد أن المدخول اليومي من الرصاص قد تراوح بين 35,1 و 73 مكغ/يوم/فرد، بنسب مساهمة من المدخول اليومي المسموح تراوحت بين 14,04 و 29,2 %، بينما تراوح المدخول اليومي من الكادميوم بين 0,937 و 1,522 مكغ/يوم/فرد، بنسب مساهمة من المدخول اليومي المسموح تراوحت بين 1,33 و 2,17 %. نستنتج أن استهلاك لحم لانشون الدجاج المعلب من العلامات التجارية المدروسة يشكل نسبة ملحوظة من المدخول اليومي من عنصري الرصاص والكادميوم مع احتمالية تجاوز الحدود المسموحة في بعض الحالات عند استهلاك بعض المنتجات.

استهلاك الأسر العاملة

تعتبر اللحوم ومنتجاتها إحدى المصادر الهامة في تغذية الإنسان لأنها تعطي جزءاً كبيراً من المكونات الهامة في التغذية، بما فيها العناصر المعدنية الضرورية.

تستهلك اللحوم ومنتجاتها بشكل واسع في أنحاء مختلفة من العالم بسبب محتواها العالي من البروتين والأحماض الدهنية والفيتامينات والمعادن. وتستهلك اللحوم المعلبة في العديد من الدول لأنها مناسبة ورخيصة الثمن لمعظم الأسر العاملة. تعتبر آثار العناصر المعدنية الصغرى هامةً في التغذية اليومية بسبب القيمة التغذوية الضرورية فمعادن الحديد والنحاس والزنك والكوبالت والمنغنيز هي معادن ضرورية، لأنها تلعب دوراً مهماً في الأنظمة الحيوية، ولكن يمكن أن يكون لها تأثيرات ضارة عند تناولها بكميات فائضة عن الكميات الموصى بها، بينما العناصر الثقيلة كالزئبق والرصاص والكادميوم ليس لها أهمية تغذوية، ويمكن أن تكون سامةً حتى بكميات قليلة.

سامة بكميات قليلة

إن تراكم الكادميوم في الجسم يزيد من ارتفاع الإصابة بالأمراض القلبية والكلوية، أما أضرار الرصاص فتتجلى في زيادة أمراض القلب والسرطان والجهاز العصبي، بالإضافة إلى قدرة الرصاص على اختراق المشيمة والوصول للجنين، ونظراً للاستهلاك الكبير لمنتجات اللحوم المعلبة واحتمالية أن تكون مصدراً للتلوث بالعناصر المعدنية الثقيلة، فقد زاد الاهتمام بسلامة هذه المنتجات من قبل العديد من المنظمات الدولية، مثل: الـ FAO ، WHO وEC والهيئات المحلية التي تعطي إرشادات حول المدخول من المعادن الثقيلة في الأغذية المستهلكة.

أجريت العديد من الدراسات حول الأثر المتبقي للمعادن الثقيلة في منتجات اللحوم المعلبة، حيث قدرت نسبة الرصاص والكادميوم في 10 منتجات من لحم اللانشون المعلب من 5 علامات تجارية مصنعة محلياً وخمس مستوردة ومستهلكة في السوقً السورية، فبلغ متوسط تركيز الرصاص في العينات المنتجة محلياً 0,68 مغ/كغ وبلغ 1,44 مغ/كغ في العينات المستوردة، وبالنسبة للكادميوم بلغ متوسط تركيزه 60 مكغ/كغ في العينات المحلية الصنع و80 مكغ/كغ في العينات المستوردة.

وفي الدراسة على عينات من لحم لانشون الدجاج المعلب المستهلك في محافظة دمياط «كدراسة مقارنة بين مصر وسورية»، بلغ متوسط تركيز الرصاص في العينات 0,35 مغ/كغ ومتوسط تركيز الكادميوم 4,5 مكغ/كغ، أماغيرهم من الباحثين فقد قاموا بتحديد تركيز الرصاص والكادميوم في العديد من منتجات اللحوم المستهلكة في لبنان، وشملت الدراسة أحد منتجات لحم لانشون الدجاج المعلب والذي تناولته الدراسة الحالية أيضاً ، بلغ متوسط تركيز الرصاص في هذا المنتج 0,816 مغ/كغ ومتوسط تركيز الكادميوم 36,21 مكغ/كغ.

الخلاصة

بينت النتائج أن العينتين A و E قد تجاوزتا الحدود المسموحة بالنسبة لعنصر الرصاص وبالتالي فإن استهلاك هاتين العينتين يشكل خطراً أكبر مقارنةً بالعينات المتبقية. أما بالنسبة للكادميوم فإن العينات جميعها كانت ضمن الحدود المسموحة.

وجوب اتباع أنظمة مراقبة منتظمة للتقليل من آثار المعادن خلال إنتاج لحم الدجاج ابتداء من تغذية الدواجن والماء المستخدم في الشرب مروراً بمراحل التصنيع المختلفة.

– ضرورة إجراء دراسات مماثلة لمنتجات أخرى بشكل دوري للحصول على مسح شامل، يتم من خلاله تحديد المدخول الكلي من المعادن من المصادر المحتملة كافة، مع ضرورة التركيز على حساب مدخولات المعادن بالنسبة للأطفال.

في الذاتية والموضوعية

يعتبر فيغوتسكي، العالِم السوفياتي، الذي درس تطور إدراك ووعي الأطفال لعمر الثامنة عشرة، أن للبيئة تأثيراً على وعي وإدراك الطفل وعلى كيفية استخدامه وفهمه للغة، العنصر الآخر في هذه العملية. وبحسب طرحه، أن جميع العلاقات التي تحيط بالطفل تصبح جزءاً من تكونه وإدراكه، بما فيها طبعاً المدرسة.

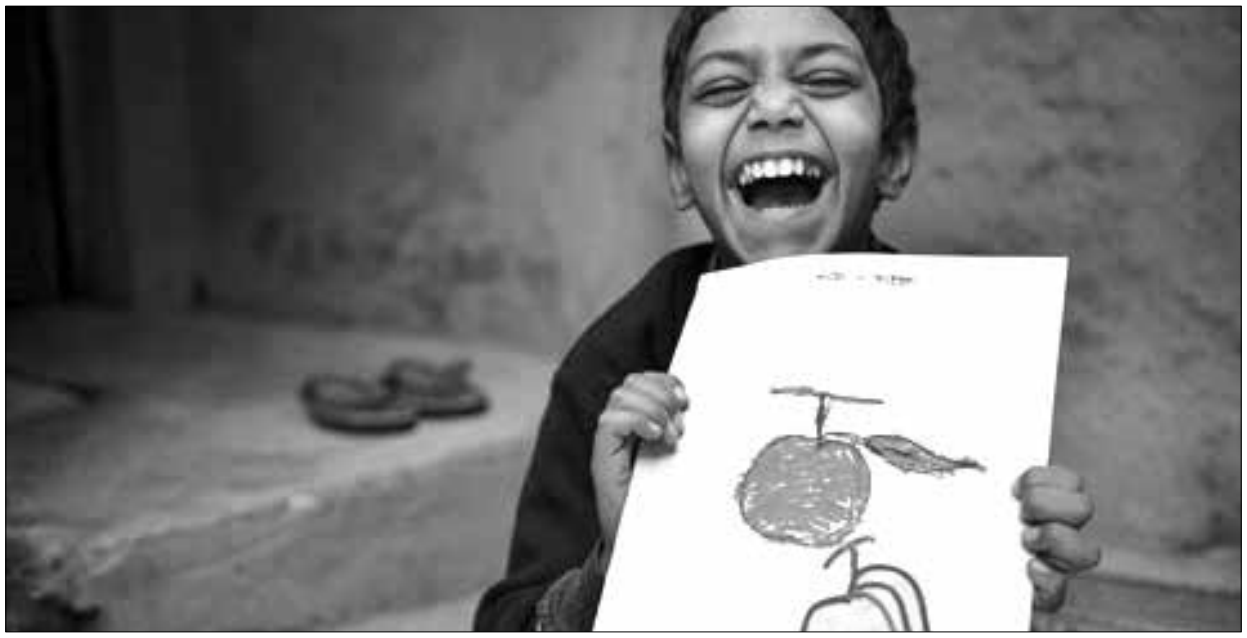

■ مروى صعب

ف«تأثير البيئة على تطور الطفل يجب، بالإضافة إلى عوامل مؤثرة أخرى، أن يقيّم بأخذ درجة الاستيعاب، الوعي، والبصيرة في ماذا يحدث في هذه البيئة بعين الاعتبار.» – فيغوتسكي 1943

بينما ينسب سيغموند فرويد، في دراساته حول الهستيريا مثلاً، المرض إلى حالات فردية، أو بالأحرى شخصية، ناتجة عن عدم قدرة الفرد على التأقلم مع المجتمع. فمثلاً: يعتبر فرويد أن الهستيريا هي نتيجة عارض قمع «في معظم الحالات جنسي»، في مرحلة ما من الحياة، غالباً ما تكون أثناء المراهقة، أي بالأحرى مرحلة النضج البيولوجي، تنتج ردة فعل مرضية إما نفسية أو جسدية. والفرق بين ما يقدمه فيغوتسكي وفرويد، إذا وضعنا مؤقتاً الهوس الجنسي«الشبقي» عند فرويد جانباً ،هو: أن الأول: يربط بين مكونات حياة الطفل وخصوصاً ممارسته، ويعتبرها جزءاً من تقدمه وفهمه للحياة، وهي التي تشكل كامل بنيته، أما الثاني: فيفصل بين هذه المكونات ويعزل العامل الاجتماعي في حياة الأفراد إلى عامل قمع جنسي فقط، وتكون نقطة ارتكازه في ضرورة تلاؤم الفرد مع المجتمع ليكون «سوياً».

يمثل كل من فيغوتسكي وفرويد تيارين في علم النفس، الأول ربط العامل الاجتماعي وبالتالي المحيط، كنظام ونمط من العلاقات، بالتأثيرات على الإنسان منذ ولادته، والوضع النفسي وارتداداته على الإنسان. والثاني: فصل بينهما، حتى لو أن فرويد اضطر في أيامه الأخيرة إلى الاعتراف بتأثير العامل الاجتماعي كنظام علاقات، في النفس البشرية. ولكن هذا الاعتراف بقي تحت منطق التحليل النفسي الفرويدي.

ارتكازاً على التفارق بين نظريتي فيغوتسكي وفرويد، نجسد علاقاتنا مع محيطنا ونظرتنا لأنفسنا. فالثقافة السائدة وفي تقييم كل منا للمحيطيين بنا ولأنفسنا، إما نفصل عامل المجتمع والمحيط بالحدث أو نوحده. ولكون السائد في عصرنا حالياً ليس فيغوتسكي عامةً بل الخط الذي يمثله فرويد، أي سيادة تيار التفكيك عامة، في منطق الفصل، ننطلق في تقييمنا لذاتنا على أساس أن الذات بدأت تكونها منذ قررنا ذلك، ولم تعكس علاقات المجتمع التي تشكل أرضيتها، ليس منذ تكونها فقط بل منذ تكونت البشرية.

وبذلك ننسج لهذه الذات محيطاً خاصاً بها، نحدد حدوده بعناية، ونعتبر أن أي مس به هو مس بنا شخصياً، وليس مَسّاً بالمجتمع ككل. ونتطور بذلك إلى اعتبار علاقتنا بالمحيطين بنا ذاتيةً، فأي فعل هو فعل شخصي من الفاعل «الغير» يقابله ردة فعل شخصية منا، وأي رأي مختلف، هو رأي مختلف ضدنا شخصياً، غير نابع من سبب اجتماعي أو اقتصادي أو سياسي، أي غير نابع من البيئة التي حملته وطورته. فالذات تتعاطى مع المحيطيين بها، كأنهم ذوات أيضاً، لتلخص صراع الحياة باقتصاره عليها كذات وتسطحه ليصبح ذاتياً، وتسمح للفصل بالفوز على الوحدة، ويعزل الذات عن النظام الاجتماعي السائد «الرأسمالية» الذي يشكل أي تعارض ضد الذات وأساس قمعها.

أخبار العلم

تاريخ تشبع هواء الأرض بعنصر الأوكسيجين

حدد مختصون أمريكيون في علم الأرض، تاريخ زيادة نسبة الأوكسيجين في الهواء، بشكل واضح، وحدث ذلك في رأيهم منذ 2426–2460 مليون عام.

وتوصل العلماء إلى هذه النتيجة عن طريق إجراء تأريخ صخور من الحمم البركانية المأخوذة من جنوب إفريقيا، واكتشف الباحثون دلائل كيميائية على زيادة نسبة الأوكسيجين في هواء الأرض القديمة بشكل واضح في تلك العينات المدروسة، عن طريق تحليل يعتمد على مبدأ تحويل اليورانيوم إلى الرصاص بفعل الانشطار.

وفي ذلك الحين، أي منذ نحو 2,45 مليار عام، كانت الأرض مكسوةً بطبقة من الجليد والثلج بكاملها تقريباً حيث امتدت قبعتا الجليد القطبيتان إلى المناطق الإستوائية تقريباً، كما كانت مياه المحيطات بكاملها معزولةً عملياً عن الغلاف الجوي للكوكب.

بكين تحظر مركبات لمجابهة الضباب الدخاني

من المقرر أن تحظر العاصمة الصينية بكين، التي تعاني من الضباب الدخاني، المركبات كثيفة الانبعاثات، من أجل مكافحة التلوث.

وسبق للحكومة المحلية أن وعدت، في كانون الثاني، باتخاذ إجراءات «استثنائية» هذا العام للحد من الانبعاثات الناجمة عن استخدام الفحم والسيارات.

كما تفكر الحكومة الصينية في اتخاذ إجراءات جديدة صارمة تفرض قيوداً على النشاط الصناعي في المنطقة المحيطة ببكين.

وقالت وكالة الأنباء الصينية « شينخوا»: إن المركبات التي تعمل بالبنزين والتي لا تطابق المعايير الصينية للانبعاثات؛ لن يسمح لها بدخول المناطق الرئيسية في المدينة في أيام العمل، خلال الأسبوع، وسيتم فرض غرامات على السائقين إذا رفضوا الامتثال للقرار.

وتشير التقديرات إلى أن عدد السيارات في شوارع بكين 5,7 مليون عربة، تشكل 31% من انبعاثات الجزيئات الخطرة، التي يمكن استنشاقها في المدينة، وهي مكون رئيسي للضباب الدخاني، كما تقول التقديرات: إن السيارات مسؤولة عن أكثر من 80% من انبعاثات أول أوكسيد الكربون في الهواء الصيني.

ويتعين على السيارات الجديدة في بكين الالتزام بالقواعد التي أعدتها السلطات بدءاً من هذا العام وحتى العام 2020، حيث ستخضع بحلوله المركبات الخفيفة جميعها لمعايير صارمة، تتعلق بالانبعاثات الملوثة، والتي تستند إلى المعايير المطبقة في أوروبا والولايات المتحدة.

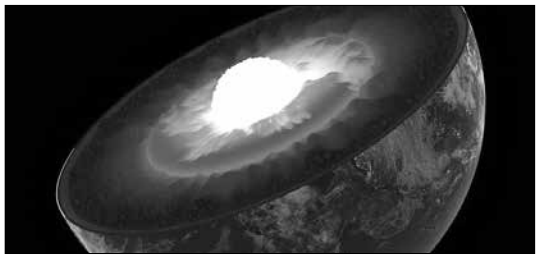

النواة «العميقة» للأرض متناظرة وصلبة!

أكد علماء جيولوجيا سويديون أنهم توصلوا لنتائج تبين أن النواة العميقة لكوكب الأرض متناظرة وصلبة.

وفي تصريح لإحدى المجلات العلمية قال العلماء: «من غير الممكن في وقتنا الحالي الوصول إلى النواة الداخلية العميقة لكوكب الأرض، ولذلك قررنا اجراء اختبارات وتحليل بيانات، تعتمد على أجهزة مسح الطبقات بواسطة الرنين، وقياس الانعكاسات المختلفة لموجات الصوت، وخلال تحليل البيانات، عن طريق برامج المحاكاة الإلكترونية توصلنا لعدة نتائج مهمة تتعلق بأعمق الأماكن داخل كوكبنا».

وأضاف العلماء: «بعد تحليل البيانات توصلنا لأدلة تشير إلى أن بنية بلورات الحديد في الجزء العميق من نواة الأرض توجد في حالة فيزيائية «صلبة»، عكس تلك الموجودة في القشرة الخارجية للنواة، و بيانات المسح جميعها تظهر أن النواة العميقة كروية ومتناظرة الشكل».

وأوضح العلماء أن النواة الصلبة التي يتحدثون عنها هي كرة بقطر 1200 كم، محاطة بطبقة سائلة ضمن النواة الأساسية الكبيرة للأرض والتي تقع على عمق 2900 كم من سطح الأرض.

اتفاق القاهرة يعزز التفاؤل الليبي

توحي المؤشرات كلها، اليوم بأن الأرضية السياسية العامة لحل الأزمة الليبية قد أصبحت أشد صلابةً من أي وقت مضى، وأن إنجاز توحيد ليبيا- التي تشظت إلى أراضٍ متناثرة تحكمها الميليشيات، إبان غزو حلف «الناتو» لها- والقضاء على الإرهاب وتحجيم «الإخوان المسلمين» وحلفائهم في الداخل الليبي قد أصبحت على طاولة البحث، بما يمهد لحلها.

■ عماد بيضون

كذلك، تثبت المستجدات على الساحة الليبية أن الميل العام في اتجاه الحل السياسي- وإن تعرض لتراجعات مؤقتة هنا وانتكاسات أخرى هناك- ثابت ويتصاعد نحو إنجاز العملية السياسية في البلاد، وكذلك إنجاز الحلول التي من شأنها أن تعكس- في المقام الأول- الموازين الجديدة للقوى الدولية في العالم.

«اجتماع القاهرة» يصحح اتفاق «الصخيرات»

توجد في ليبيا ثلاث حكومات، وبرلمانيين: تتبع حكومة «طرابلس» لـ«المؤتمر الوطني العام»، الذي يعد سلطةً تشريعيةً غير معترف بها دولياً. وثانياً: حكومة «طبرق»، الذي يعتبر قائد الجيش الوطني فيها، خليفة حفتر، أحد أبرز وجوهها، وهي الحكومة المعترف بها دولياً. وثالثاً: حكومة «الوفاق الوطني» المحسوبة على رئيسها، فايز السراج، والتي أقرها اتفاق «الصخيرات» الذي لم يكن كاملاً وشاملاً، بسبب عدم ملاحظة دور قائد الجيش، خليفة حفتر. وهو الأمر الذي تم تجاوزه في اجتماع «القاهرة» الناتج عن الجهود الروسية لحل الأزمة الليبية.

وكان قد سبق ذلك زيارة قائد الجيش، خليفة حفتر، إلى روسيا، التي قالت أنها تدرس بجدية رفع حظر إرسال السلاح إلى ليبيا، مما يعني استعادة المبادرة في مكافحة الإرهاب الذي استشرى في البلاد، وهو الأمر الذي دفع القوى المتخاصمة إلى الإسراع خطوات إلى الأمام، من أجل إنجاز الحلول السياسية، ذلك أن القوى الحليفة لواشنطن لم تعد قادرةً على استقراء موقف الإدارة الأمريكية الجديدة، التي تصدّر انطباعات متزايدةً بأن انسحاباً أمريكاً من المنطقة قد يكون على طاولة البحث. وعليه، تكلل اجتماع القاهرة بالنجاح، حيث اتفقت الأطراف الليبية المعنية، وعلى رأسها حفتر والسراج، على العمل من أجل إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في البلاد، بحلول شهر شباط من عام 2018 المقبل.

وأسفرت الاجتماعات التي جرت في القاهرة، تحت إشراف رئيس أركان الجيش المصري ووزير الخارجية المصري، عن حزمة من التوافقات شملت تأكيد القادة الليبيين التزامهم ببذل المزيد من الجهود، لحقن الدماء في البلاد، ووقف تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية والخدمية، واستعادة الاستقرار، ورفع المعاناة عن كاهل الليبيين.

كما اتفق هؤلاء على معالجة عدد محدد من القضايا المتعلقة في الاتفاق السياسي الليبي، للخروج من الأزمة الحالية، من بينها: مراجعة تشكيل وصلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة «الوفاق الوطني» بزعامة السراج، ومنصب القائد الأعلى للجيش الليبي، واختصاصاته، وتوسيع عضوية المجلس الأعلى للدولة، الذي يُعد أعلى هيئة استشارية في البلاد.

أسفرت الاجتماعات التي جرت في القاهرة تحت إشراف رئيس أركان الجيش المصري ووزير الخارجية عن حزمة من التوافقات حول ليبيا

ويعد اتفاق القاهرة نقطة انطلاق، وأرضيةً مشتركةً بين القوى الليبية المتصارعة. غير أنه من الطبيعي والمفهوم أن تنفيذ هذا الاتفاق لن يمر دون عوائق سياسية متوقعة مسبقاً، غير أنه يشكل ميلاً عاماً عند الجميع بضرورة الإسراع بإنجاز الحلول السياسية، والخروج بليبيا من كونها بؤرةً لانطلاق التنظيمات الإرهابية إلى أجزاء أخرى من العالم، ولا سيما دول الجوار، التي لها دور كبير في إنجاز هذا الاتفاق، ومنع التدخل الغربي العسكري مجدداً في ليبيا بهدف تأزيم الوضع أكثر وتدمير المدمَّر.

خطوات عملية

اتفق المجتمعون في القاهرة على «قيام مجلس النواب بإجراء التعديلات الدستورية اللازمة لتضمين الاتفاق السياسي في الإعلان الدستوري، في إطار معالجة القضايا العالقة كلها في إطار صيغة توافقية شاملة، تصدر عن مجلس النواب بعد الاتفاق عليها في إطار اللجنة المشكلة من المجلسين».

كما وافق المشاركون على العمل من أجل «إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في موعد أقصاه فبراير/ شباط من عام 2018، اتساقاً مع ما نص عليه الاتفاق السياسي الليبي»، وذلك مع استمرار جميع شاغلي المناصب الرئيسية في ليبيا، لحين انتهاء الفترة الانتقالية، وتولي الرئيس والبرلمان الجديدين مهام عملهما في 2018.

الاتفاق المبدئي تضمن إعادة تشكيل المجلس الرئاسي وتشكيل مجلس عسكري يضم التشكيلات والألوية العسكرية كافة في المنطقتين الشرقية والغربية.. بما فيها تشكيلات مدينة مصراتة

وكانت وكالات أنباء عدة قد نقلت عن «مصدر مقرب من حفتر»: أن الاتفاق المبدئي تضمن إعادة تشكيل المجلس الرئاسي، برئاسة فائز السراج ونائبين عن الشرق والجنوب، وأنه قد جرى الاتفاق على تشكيل مجلس عسكري يضم التشكيلات والألوية العسكرية كافة في المنطقتين الشرقية والغربية، بما فيها تشكيلات مدينة مصراتة.

وأكد الاجتماع التوافق حول عدد من «الثوابت الوطنية غير القابلة للتبديل أو التصرف»، وعلى رأسها «الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وسلامتها الإقليمية، وما يقتضيه ذلك من تأسيس هيكل مستقر للدولة، ودعم مؤسساتها ولحمة شعبها، والحفاظ على الجيش الليبي وممارسته لدوره، ورفض وإدانة أشكال التدخل الأجنبي في الشأن الليبي كلها، والتأكيد على حرمة الدم الليبي، والالتزام بإقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة مبنية على مبادئ التداول السلمي للسلطة، والتوافق وقبول الآخر، ورفض كل أشكال التهميش والإقصاء لأي طرف من الأطراف الليبية مع تعزيز المصالحة الوطنية».

إحياء المبادرة التونسية

وفي إطار تفعيل العمل على المسار السياسي لحل الأزمة الليبية، تحتضن العاصمة التونسية خلال شهر أذار المقبل، اجتماع وزراء خارجية دول الجوار الليبي، بهدف بحث آليات وسبل حلحلة الأزمة التي تشهدها ليبيا، ودفع الفرقاء الليبيين نحو تسوية سياسية شاملة من شأنها إعادة الأمن والاستقرار إلى البلاد، والحفاظ على وحدتها الترابية.

وأفادت مصادر ديبلوماسية تونسية لوسائل إعلام، أن وزراء خارجية تونس ومصر والجزائر سيجتمعون في بداية أذار 2017 في تونس لدراسة إمكانيات إيجاد حلول للأزمة الليبية في إطار تفعيل الأفكار التي طرحها الرئيس التونسي، الباجي قائد السبسي، لوقف الصراع في ليبيا.

هذا، واستقبل السبسي بقصر قرطاج منذ فترة رئيس الحكومة السابق، محمود جبريل، على أن يستقبل خلال الفترة القليلة المقبلة قائد الجيش الليبي، خليفة حفتر، والذي من المنتظر أن يزور تونس قريباً، وفق ما أفاد به وزير الخارجية التونسي، خميس الجهيناوي، في تصريح صحفي سابق.

إلى ذلك، يجري الإعداد لعقد قمة ثلاثية، تجمع رؤساء تونس والجزائر ومصر خلال الفترة المقبلة في العاصمة الجزائرية لبحث الأزمة الليبية، ما يشير إلى التصاعد الجاري في العمل الدبلوماسي المتصل بحل الأزمة التي تشهدها ليبيا، وهو ما يرفع من مستوى التفاؤل في تجنيب ليبيا سيناريو البقاء في براثن التنظيمات الإرهابية التي تكبّل البلاد شرقاً وغرباً.

ثلاثية التصعيد الآسيوي:

واشنطن.. سيول وطوكيو

تتواصل الحملات الغربية الرامية إلى التضييق على الحليفين الروسي الصيني، ومن خلفهما الدول الأعضاء والتي تدور في فلك مجموعة «بريكس». وخلال الأسبوع الماضي، احتلت المسائل المتعلقة بالتوتر في الجزيرة الكورية، وحرب أسعار النفط، فضلاً عن تواصل التعاون بين الدول المجموعة عناوين الصحف العالمية.

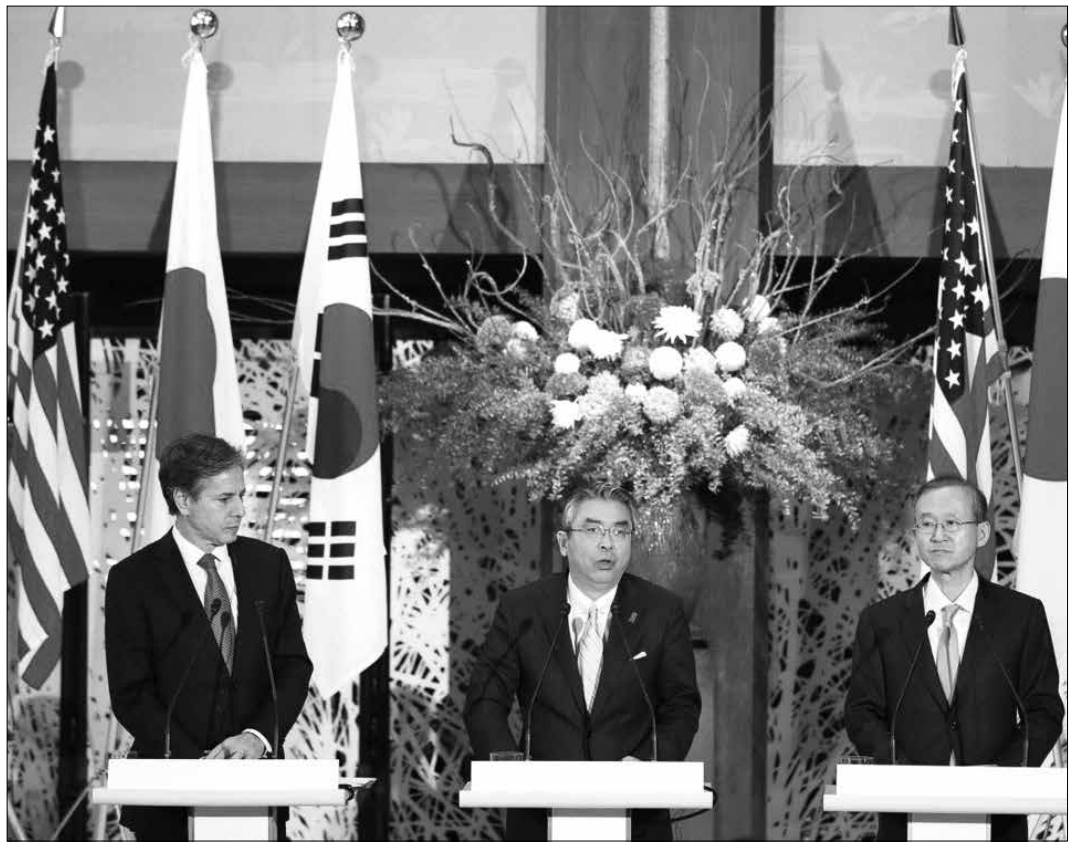

مندوب كوريا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة أكد أن قيام بلاده بتجربة الصاروخ جاء رداً على العمليات العسكرية الاستفزازية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية في المنطقة

■ وائل سعد

إلى جانب التصعيد الجاري في بحر الصين الجنوبي، تصعد إلى الواجهة اليوم الاستفزازات والردود الجوابية التي تجري في الجزيرة الكورية، والتي تضع، بمجموعها، منطقة شرق آسيا، على سكة التوتير الجيوسياسي.

بكين: لنزع فتيل الانفجار في كوريا

أعربت الخارجية الصينية عن موقفها الثابت من النزاع الجاري في الجزيرة الكورية، إذ انتقدت الدبلوماسية الصينية قيادة كوريا الديمقراطية، مدينة التجربة الأخيرة التي أجرتها بيونغ يانغ لإطلاق صاروخ عابر للقارات، مؤكدةً أن ذلك ينتهك بشكل واضح قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

لكن بكين، ومن جهة أخرى، دعت نظراءها في اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة إلى عدم اتخاذ أية إجراءات أحادية يمكن أن تؤدي إلى تفاقم الوضع أكثر في الجزيرة الكورية. حيث اعتبر المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية، هونغ لي، أن «الوضع في شبه الجزيرة حساس ومعقد للغاية الآن».

وجاءت التصريحات والتحركات الصينية بالتزامن مع الدعوة الثلاثية التي وجهتها كل من اليابان وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة لعقد اجتماع طارئ في مجلس الأمن يوم الاثنين الماضي، لمناقشة إطلاق كوريا الديمقراطية لصاروخ متوسط، قادر، بحسب ما أكدت الثلاثية، على حمل رأس حربي نووي.

هذا، ويذكر أنّ مندوب كوريا الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، كان قد أكد يوم الاثنين 2017/2/13، من جنيف، أن قيام بلاده بتجربة إطلاق الصاروخ جاء دفاعاً عن النفس، ورداً على العمليات العسكرية الاستفزازية التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية في المنطقة، وبشكل خاص، قيام الدولتين بنشر منظومة صواريخ «ثاد»، التي تعتبرها بيونغ يانغ موجهةً ضدها خصوصاً.

كما قدمت الصين اتهامات مماثلةً للولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعتبرت أن واشنطن قامت برفع حدة ووتيرة التصعيدات والاستفزازات العسكرية، في الجزيرة الكورية.

2017: صفقات الأسلحة الروسية الهندية للتزايد

قال رئيس واحدة من أكبر شركات تعهدات الدفاع الروسية «روسوبورون إكسبورت»، يوم الخميس 2017/2/16، إنّ شركته مستعدة لتوريد الأسلحة المتطورة إلى الهند، فضلاً عن نقل التكنولوجيا اللازمة لإنجاز عملية تصنيع الأسلحة محلياً في الهند.

وخلال معرض «Aero» الحادي عشر في مدينة بنغالور بولاية كارناتاكا الهندية، قال سيرغي غوريسلافسكي: إن الهند كانت قد وقعت عقوداً لشراء الأسلحة الروسية بحوالي 4 مليارات دولار، عن طريق شركته «روسوبورون إكسبورت» في عام 2016. وتوقع أن تشهد هذه النسبة ارتفاعاً ملحوظاً خلال العام 2017.

ويركز معرض «Aero» على البنية التحتية للمطارات، والطيران، والدفاع، وهندسة الدفاع، والطيران المدني، بمشاركة أكثر من 750 شركة محلية وعالمية. وخلال الأعوام الـ70 الماضية، وقعت كل من روسيا والهند عشرات العقود الدفاعية التي لا يزال يلتزم الطرفان بها.

ومنذ أكثر من عام، أعلنت وزارة الدفاع الهندية: أنها أبرمت اتفاقية شراكة استراتيجية مع أكبر شركة لصناعة السفن في روسيا، وهي الشركة المتحدة لبناء السفن «USC»، وشركة «روسوبورون إكسبورت»، بقيمة وصلت إلى 10 مليارات دولار أمريكي، وذلك لتصنيع وتجديد وتحديث السفن التابعة للبحرية الهندية. ويركز الاتفاق على التحديث وإعادة تركيب السفن الحربية الروسية الأصل جميعها، التابعة للبحرية الهندية.

«أوبك»: المزيد من طلب النفط خلال 2017

قامت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» بتعديل أعلى توقعاتها للطلب العالمي على النفط خلال العام 2017. وأشار تقرير للمنظمة سابقاً إلى تحسن حالة الاقتصاد في العالم، كمحرك رئيسي لارتفاع الطلب على النفط، والذي يتوقع أن ينمو بمعدل 1,2 مليون برميل يومياً.

لكن تقريراً جديداً لوكالة الطاقة الدولية كان قد رفع التوقعات إلى حدود نمو الطلب العالمي على النفط بمعدل 1,4 مليون برميل يومياً. وحسب ما تؤكد «أوبك»، فإن معظم الطلب سوف يكون آتياً من أوروبا والولايات المتحدة.

وأكد تقرير المنظمة أن «استمرار إعادة التوازن إلى سوق النفط، بعد إعلان الاتفاق التاريخي للتعاون بين دول من داخل وخارج المنظمة في كانون الأول الماضي، قد يدعم الدول المنتجة للنفط أكثر مما هو متوقع، ويمكن أن يؤدي إلى تحسن في النشاط الاقتصادي، جنباً إلى جنب مع تجدد الاستثمارات».

الصورة عالمياً

• أعلن وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو: أن محاولات واشنطن إقامة حوار مع روسيا من منطلق القوة لن تنجح، مؤكداً في الوقت ذاته أن وزارته مستعدة لاستئناف التعاون مع البنتاغون.

• قالت فريديريكا موغريني، مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي لصحيفة «Die Welt» الألمانية: «لم أر أبداً في حياتي الولايات المتحدة منقسمةً ومثقلةً بالنزاعات إلى هذه الدرجة كما هي اليوم».

• أعلن وزراء دفاع حلف «الناتو» رغبتهم بزيادة التواجد العسكري للحلف في البحر الأسود، فيما طالبت الولايات المتحدة حلفاءها بزيادة نفقاتهم العسكرية كشرط لاستمرارها في تسديد التزاماتها نحو الحلف.

• قالت المرشحة القومية للرئاسة الفرنسية، مارين لوبان، إنها ترغب ألا تعاقب بريطانيا، بسبب خروجها وهروبها من «السجن الأوروبي»، في إشارة إلى خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

• وصل الرئيس الإيراني، حسن روحاني، الأربعاء 15/شباط، إلى عاصمة سلطنة عمان، مسقط، على رأس وفد سياسي واقتصادي، فيما أكدت طهران سعيها للحوار مع دول الخليج.

• دعت الصين مساء الاثنين الماضي، إلى التعاون الدولي لحماية البنية التحتية في الدول الواقعة على طول مبادرة «الحزام وطريق الحرير الصيني الجديد» من الهجمات الإرهابية المسلحة.

أوباما «اللامبالي» وترامب «العدائي»..

لم تعد حالة الإنكار للمتغيرات العاصفة، التي يشهدها العالم هي السائدة في الخطاب الأوروبي «الأكاديمي» الرسمي، إلا أن انتقالاً يجري لدى «نخب الأورومركزية» نحو تبني سياسة الاستناد إلى الحقائق التي تؤكد أنّ حالةً من التفكك يشهدها الاتحاد الأوروبي «اتحاد النخب الأوروبية»، والسير بهذه الحقائق نحو تفريغها من محتواها، والترويج لـ«انعدام البدائل» و«المستقبل المبهم».

■ إعداد: رنا مقداد

فيما يلي، نستعرض مادتين نشرتا مؤخراً، في عدد من الصحف والدوريات الأوروبية، تعكسان الآلية التي يجري فيها تصوير الأزمة الأوروبية. المادة الأولى: لوزيرة الخارجية الإسبانية السابقة، والنائبة السابقة لرئيس البنك الدولي، والتي تحولت منذ فترة إلى مدافعة شرسة عن «الاتحاد الأوروبي»، آنا بالاسيو. والثانية: لفوبيني فيديريكو، الباحث الإيطالي في الشؤون المالية، وصاحب كتاب «نحن الثورة»، والتي ركز فيها على انعكاس الأزمة الأوروبية على الوضع الألماني خصوصاً.

الاتحاد.. «وحيدٌ في عالم قاس»

في مقالها المنشور على موقع «politico.eu»، أشارت بالاسيو إلى أنه في حزيران الماضي، أصبح الخطر الذي يهدد الاتحاد الأوروبي واضحاً بشكل صارخ، عندما صوتت المملكة المتحدة لصالح الخروج من الاتحاد. ثم جاء انتخاب دونالد ترامب رئيساً للولايات المتحدة ليجعل الأمور أشد سوءاً، فالآن، تسلك الولايات المتحدة، أقرب وأقوى حلفاء أوروبا . الشريك الأمني المهم وحامل القيم المشتركة . تسلك اتجاهاً مختلفاً تمام الاختلاف، وتهدد بترك أوروبا المهتزة المنقسمة وحدها في عالمٍ قاسٍ حريصٍ على تمزيقها إرباً.

ربما يبدو هذا إغراقاً في التضخيم والمبالغة. فلا يزال كثيرون في الدوائر السياسية الأميركية مقتنعين- على الأقل في العلن- بأن السياسة الخارجية الأميركية في عهد ترامب، سوف تكون محكومةً من قبل شخصيات من الوزن الثقيل الأكثر رزانةً واعتدالاً في حكومته، من أمثال وزير الدفاع، جيمس ماتيس، ووزير الخارجية، ريكس تيلرسون. فيقولون لنا: «لا تنزعجوا، فلن يحدث الأسوأ».

ولكن من واقع تجربتي الشخصية، أستطيع أن أجزم بأن الشخص الوحيد المهم حقاً، هو من يستطيع أن يستولي على أُذُن الرئيس. وحتى الآن، تشير الدلائل كلها إلى أن دائرة ترامب الداخلية هي التي تتولى قيادة عملية صنع السياسات. ما كنت لألقي المواعظ بشأن بنية جهاز السياسة الخارجية في دولة أخرى في الظروف العادية. ولكن رئاسة ترامب للولايات المتحدة ليست عاديةً، ولهذا فنحن جميعاً نتحمل مسؤولية النظر في العواقب التي قد يخلفها التحول الإيديولوجي الجاري في البيت الأبيض، بعيداً عن الفكر الديمقراطي الغربي التقليدي على بلادنا.

وهي مسؤولية ملحة، بشكل خاص بالنسبة للأوروبيين، لأن الإيديولوجية الدافعة الجديدة في الولايات المتحدة، تؤكد على دولة ويستفاليا القومية التقليدية، مع إصرارها على السيادة، والحدود القوية، والقومية. وفي نظر هذه الإيديولوجية، يُعدّ الاتحاد الأوروبي- الذي بُني على فكرة القوة والسلام والازدهار من خلال التعاون- لعنةً بغيضةً.

«الآن الولايات المتحدة وهي أقرب وأقوى حلفاء أوروبا تسلك اتجاهاً مختلفاً تمام الاختلاف.. وتهدد بترك أوروبا المهتزة المنقسمة وحدها في عالم قاس حريص على تمزيقها إرباً»

اللازمة: «احذروا الخطر الروسي والصيني»..!

لم تعد المشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الآن عدم المبالاة، الذي ميز أسوأ العناصر في النهج الذي تعامل به الرئيس باراك أوباما مع أوروبا. بل هي العداء الأميركي الصريح الآن. وما يؤكد هذا العداء امتداح ترامب للخروج البريطاني، الذي أكد على «حق المواطنين البريطانيين في تقرير مصيرهم»، فضلاً عن إشارته المهينة للاتحاد الأوروبي بوصفه «اتحاد شركات»، عندما ظهر مع رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي.

الآن، أصبحت أوروبا عالقة بين الولايات المتحدة وروسيا العازمة على تقسيمها. فماذا نحن الأوروبيون فاعلون؟ يتلخص أحد الخيارات في استرضاء ترامب. وهو النهج الذي سلكته تيريزا ماي في زيارتها إلى واشنطن العاصمة، عندما وقفت صامتةً في حين أعلن ترامب صراحة تأييده لاستخدام التعذيب في المؤتمر الصحافي المشترك.

ولكن هذا الاسترضاء، لابد أن يفضي إلى نتائج هدامة من منظور الاتحاد الأوروبي. إنّ قِيمنا، وليست حدودنا، هي التي تحدد هويتنا. ومن غير المنطقي أن نهجر هذه القيم، وخاصةً إذا كان الهدف الفوز برضاء قائد أظهر نفسه كشخص متقلب المزاج، وليس جديراً بالثقة على الإطلاق.

ويتمثل خيار آخر، في البحث عن مُخلّص جديد- ربما في هيئة دولة مثل الصين، التي هي ليست النظير الأقرب إلى الولايات المتحدة من حيث الأثر الاقتصادي فحسب، بل هي أيضاً دولة اجتذبت قدراً كبيراً من الاهتمام، في الآونة الأخيرة. ولكن ينبغي لنا أن نتوخى الحذر من الأنبياء الزائفين.

أما الخيار الثالث، والوحيد القابل للتطبيق بالنسبة للاتحاد الأوروبي، فهو الاعتماد على الذات. فلن يتسنى للاتحاد الأوروبي أن يتعامل بشكل فعال مع تذبذب إخلاص الولايات المتحدة لحلفائها، والقيم التي تجمعها بهم، إلّا من خلال تعزيز مواقفه الدولية- أو زيادة نفوذه بلغة اليوم.

تعني ملاحقة هذا الخيار ضمناً، أن الاتحاد الأوروبي لابد أن يدفع في سبيل تحقيق التقدم في المحادثات التجارية مع اليابان، والتفاوض على اتفاق استثماري مع الصين، وتحديث الاتفاقية العالمية بين الاتحاد الأوروبي والمكسيك، وحمل لواء الريادة العالمية، في مجال الإصلاح الضريبي. وعلاوةً على ذلك، ينبغي لأوروبا أن تتولى قدراً أعظم من مسؤولية الدفاع عن نفسها، سواء عن طريق زيادة الإنفاق أو ملاحقة التعاون القاري الذي يهدف إلى استخدام الموارد والقدرات بشكل أكثر كفاءةً.

ولكي تتمكن أوروبا من التصدي لتحدي الهجرة، ينبغي لها أن تعمل على صياغة سياسة تسترشد بقيمها، فضلاً عن مصالحها الأمنية والاقتصادية. وهذا يعني التمييز بين المهاجرين الاقتصاديين واللاجئين، وتعزيز الرقابة على الحدود، وتعزيز التعاون مع بلدان ثالثة.

الانتخابات المقبلة: كابوس آخر

وخلصت بالاسيو إلى القول: تعد الدعوة التي أطلقها مؤخراً الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، «للالتزام الواضح المشترك» بالاتحاد الأوروبي، بدايةً طيبةً. بيد أن مثل هذه الدعوات لابد أن تكون مدعومةً بالعمل الدؤوب. وقد يكون هذا أمراً صعباً في الأشهر التسعة المقبلة، التي ستشهد انتخابات وطنيةً في كل من هولندا وفرنسا وألمانيا. وربما تتفاقم صعوبة الأمر إذا حقق

أصوات أوروبية تفكر بمصير «الاتحاد»

مرشح متطرف في واحدة أو أكثر من هذه الدول فوزاً مفاجئاً. ولكن إذا صمد الوسط السياسي في أوروبا، فسوف يكون الاتحاد الأوروبي في موقف قوي يسمح له بمواجهة القوى الخارجية المتزايدة العداء والمضي قدماً في تحقيق أغراضه بكل عزيمة وإصرار.

ألمانيا ليست في أفضل حال

بدوره، يرفض فيديريكو في مقاله المنشور على موقع «GlobalEye.online» القول بأن ألمانيا لا تشوبها شائبة في أوروبا: قد تكون إيطاليا هي «الرجل المريض في أوروبا» اليوم، لكنها ليست البلد الوحيد الذي يحتاج إلى العلاج. على العكس من ذلك، يبدو أن ألمانيا القوية تعاني أيضاً من مرض ما.

من المؤكد أن إيطاليا في حالة يرثى لها. على مدى العقدين الماضيين، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي نسبة 0,46%، وارتفع الدين الحكومي بشكل مطّرد، والذي وصل إلى أكثر من 130% من الناتج المحلي الإجمالي اليوم. كما يظل معدل البطالة مرتفعاً باستمرار، والاستثمار في انخفاض، ويعاني القطاع المصرفي من متاعب جمة.

وبالمثل، انخفض عدد النساء في سن الإنجاب بما يقرب من مليونين منذ سقوط جدار برلين في عام 1989. ولا تزال حصة العاملين النشطين الحاصلين على شهادات جامعية في مستويات بالكاد متشابهة مع الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

وبالنظر إلى هذا كله، لا يجب الاستغراب أن إيطاليا واليونان، اللتين تعانيان من أزمة، هما أيضاً الأضعف أداءً في منطقة اليورو من حيث نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الثلاث الماضية. ما يثير الدهشة هو: أن ألمانيا تشكل ثالث أضعف أداء. ان ألمانيا تعاني من الناحية المالية، مع تراكم كبير في المدخرات الفائضة. بل هي أيضاً ذات قدرة تنافسية عالية من حيث تكلفة وحدة العمل، وتتمتع بأعلى معدلات المشاركة في سوق العمل لها، وتستفيد من التدفق المستمر للعمالة الماهرة من أنحاء أخرى في أوروبا.

لكن الحقيقة، هي: أن متوسط النمو السنوي للفرد الواحد في ألمانيا من الناتج المحلي الإجمالي والذي يبلغ 0,51% منذ 2014 يبعدها عن دول منطقة اليورو الأساسية الأخرى- وهي النمسا وبلجيكا وفنلندا وهولندا. حتى فرنسا، حيث نمو نصيب الفرد بالكاد يتجاوز نمو إيطاليا، ويتفوق قليلاً على ألمانيا.

التحرك الهادئ نحو التفكك

هل يعقل أن اقتصادات مختلفةً مثل: ألمانيا وإيطاليا لديها أداء مماثل في نمو نصيب الفرد؟ إلى حد ما، التفسير قد يبدو واضحاً. ألمانيا هي الأقرب إلى النمو المحتمل من إيطاليا وحتى الولايات المتحدة، التي جهدت أكثر من ألمانيا هرباً من الكساد العظيم. لكن الانتعاش الأكثر حداثةً في البلدان المتقدمة الأخرى كان يجب أن يدعم النمو المحتمل في ألمانيا القائم على التصدير. وبالمثل، يمكن للهجرة أن تؤثر في نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. إذ توفر الهجرة دفعةً كينزيةً واضحةً، لكنها لا تقلب المعادلات.

ومع ذلك، فإن تدفقات المهاجرين إلى ألمانيا ليست أمراً غريباً. لقد شهدت البلاد تدفقات صافيةً قويةً مماثلةً في أوقات أخرى خلال العقود الثلاثة الماضية، دون وجود مثل هذه الآثار السلبية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. على العكس من ذلك، لقد قام المهاجرون إلى ألمانيا، وخاصة الشباب ذوي المهارات، بالمساهمة في الناتج المحتمل.

يجب البحث عن السبب الحقيقي وراء نمو الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض نصيب الفرد في ألمانيا. وفقاً لبنك التسويات الدولية، فإن مطالبات البنوك الألمانية لدول أخرى في منطقة اليورو- بما في ذلك النمسا، فرنسا، إيرلندا، إيطاليا، هولندا، البرتغال، وإسبانيا- انخفضت بأكثر من 200 مليار دولار، في مجموعها، منذ ذروة أزمة الديون في منتصف عام 2012. كما انخفضت مطالبات إيطاليا إلى مستويات ما قبل اليورو، وتقترب مطالبات إسبانيا من هذا المعيار. وحتى ألمانيا أخذت في التراجع عن استثماراتها في اقتصادات منطقة اليورو الرئيسية.

إن تحرك البنوك الألمانية الهادئ نحو التفكك، يتناقض بحدة مع سلوك البنوك المتواجدة في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، وهولندا، والتي استأنفت التكامل المالي الأوروبي من خلال تثبيت وزيادة استثماراتها في بلدان أخرى. هذه الاتجاهات المتباينة، بدلاً من هروب رؤوس الأموال العامة، تبين جزءاً من تزايد الاختلالات في نظام الدفع لمنطقة اليورو.

لم تعد المشكلة بالنسبة للاتحاد الأوروبي الآن عدم المبالاة الذي ميز أسوأ العناصر في النهج الذي تعامل به الرئيس باراك أوباما مع أوروبا.. بل هي العداء الأميركي الصريح الآن

لماذا تتراجع البنوك الألمانية عن التكامل؟

أحد الأسباب المحتملة هو: أن السلطات المالية المحلية التي تشك في مستقبل اليورو أمرت البنوك بخفض استثماراتها في بقية منطقة اليورو. والسبب الآخر يكمن في البنوك الألمانية التي تعاني من توعّك بطيء والذي يتعين على الهيئات التنظيمية الأوروبية إدراكه تماماً. إن قاعدة التكلفة لديها، بعد كل شيء، هي من أعلى المعدلات في العالم المتقدم، لكن ربحيتها تعد من بين أدنى المعدلات، على الرغم من عبء القروض المعدومة لديهم.

ومع ذلك، فإن هذا الخوف مُحيّر للغاية. إن ما يقرب من نصف النظام المصرفي الألماني مملوك للقطاع العام، وبالتالي، يتمتع بضمانة حكومية ضمنية. وفي الواقع، تلقت البنوك الألمانية 239 مليار يورو، ما يعادل «253 مليار دولار» كمساعدات من الدولة بين 2009 و2015.

وعلى أية حال، لا يمكن لانسحاب البنوك الألمانية من أوروبا أن يكون جيداً للثقة والاستثمار أو قطاع الخدمات الحيوية. وبالفعل، كان الاستثمار في ألمانيا العام الماضي أكثر من خمس نقاط مئوية أقل من مستويات عام 1999 كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من ارتفاع الادخار الوطني الإجمالي إلى أعلى مستوياته منذ بدء سلسلة بيانات صندوق النقد الدولي في عام 1980.

عادةً ما يفسر المسؤولون الألمان هذا الانخفاض الكبير من خلال الإشارة إلى حيطة المجتمع المسن. لكن على التحديات أن تلهم الإصلاحات في الاستحقاقات والتعليم، وليس قمع المطالب. وهنا تكمن القضية الحقيقية. ليس هناك دولة في الاتحاد الأوروبي، مع استثناء محتمل لفرنسا، نفذت عدداً قليلاً جداً من الإصلاحات على مدى العقد الماضي مثل ألمانيا.

وبدأ يظهر غياب الإصلاح، حيث لعبت البنوك الحذرة والاستثمارات المنخفضة دوراً منذ عام 2012 في الامتداد البطيء لنمو ألمانيا في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج منذ ثلاثة عقود. إن الاعتماد إلى حد كبير على الصادرات- وهذا هو طلب البلدان الأخرى- قد يشغل الحكومة الألمانية عن بعض مسؤولياتها الخاصة. لكنه من مصلحة أوروبا كلها وإيطاليا، على وجه الخصوص- أن يصبح أكبر اقتصاد في أوروبا أقوى مما هو عليه.

ومن المؤكد أن تباطؤ الإنتاجية لا يخصّ ألمانيا فقط. لكن ما لم تعالج ألمانيا جذور هذا التباطؤ في البلاد، فإنها قد تعاني من خسارة كبيرة- في حال إعادة تقييم عملتها بشكل حاد- في شكل انخفاض الصادرات والأضرار التي لحقت بالقطاع المصرفي الضعيف، الناجمة عن الانكماش وأسعار الفائدة السلبية الطويلة الأجل. إن مرض إيطاليا هو أكثر حدة بكثير من داء ألمانيا، لكن كلتيهما تعانيان من مرض خطير. وكلتيهما في حاجة إلى علاج فوري.

أغنية كردية لـ «هيلاريون كبوتشي»!

...إذ ذاك، لم يكن الخواء الثقافي شائعاً كما هو الآن، ولم تكن «الملتيميديا» المحتكرة قد هشّمت وهمّشت الثقافة الشعبية، ولم يكن «التخنيث» الثقافي قد ساد بعد، كان الرّجال رجّالاً، ولم تكن الشاشات والمنابر قد أصبحت حكراً على أمراء الحرب، والأفاقين، وأنصاف المثقفين، وأنصاف الكتبة، ...وأنصاف المرتزقة، - تباً لكم، حتى في هذه لم تفلحوا - ؟!

سمعت باسم هيلاريون كبوتشي وأنا طفل، إذ كان اسمه يرد في أغنية، للفنان الكردي عادل حزني، وتغنى في الحفلات الشعبية للكرد السوريين، الأغنية الكردية تلك، والتي تبدأ بعبارة «أنا صديق البشمركه على الجبال»، وتنتهي بـ«أنا الاشتراكي السوري» تزخر بأسماء رموز المرحلة من مكاريوس، إلى كبوتشي، إلى غيفارا وكاسترو وجكرخوين ونيرودا، وهوشي مينه، ومارتن لوثر،... الألى صعدوا إلى صليبهم، وبشروا بالخلاص، ليتركوا لنا نسقاً من القيم، والمثل، عنوانها تزاوج القول والفعل في السفر النضالي، دون أن يكون الموقف سلعةً تباع وتشترى في رابعة النهار، لتقول لنا: إن الهم الإنساني واحد، سواء كان كردياً أو عربياً أو سريانياً أو أرمنياً أو فرنسياً أو روسياً، أو أمريكياً..

رغم أن أحفاد قاتل قائد الحامية الفرنسية إبان الاحتلال كانوا يعتبرون خطراً على «الأمن القومي»، ومحرومين من الجنسية السورية، ورغم أن فرمانات عدم التحدث بغير اللغة العربية، كانت تُلقى على مسامعنا بمناسبة ودون مناسبة، .. ربما لإثارة استفزاز الناس، ودفعهم للانعزال، من يدري...؟ فبعد أن حدث ما حدث ويحدث لنا، يحق لنا ان نشك بكل شيء، كل شيء!

لم يكن الساسة الفاشلون قد تجرؤوا بعد، أن يتحولوا إلى علماء بيولوجيا، ليدرسوا الحمض النووي، لهذا وذاك، لم يكونوا قد أصبحوا مختصين بعلم السُلالات والأنساب، من أديان وأعراق، وطوائف و«أفخاااذ»، ويوزعوا شهادات «الوطنية» و «الثورية» على أساس ذلك.

هيلاريون كبوتشي، المطران الذي لم يأسر الدين في شرنقة الطقس الكهنوتي، وكان كما ينبغي أن يكون عليه «خلفاء الله على الأرض»، فساهم بالعمل المقاوم المباشر، واعتقلته مخابرات الاحتلال، بينما كان يقود سيارته المحملة بالسلاح إلى المقاومة، وحكم عليه بالسجن 12 عاماً، أفرج عنه بعد 4 سنوات ونفي إلى روما...

كبوتشي، الذي قال يوماً: «لن أقف في منتصف الطريق ولن أهدأ حتى تُدق أجراس العودة... ونحن عائدون» كان في شباط 2009على متن سفينة الإغاثة «أسطول الحرية» التي كانت تحمل الأمتعة والغذاء لأهالي غزة المحاصرين من قبل الدولة الصهيونية، وتم مصادرة كل ما فيها، وطرد كل من تواجد هناك إلى لبنان، ومنهم مطراننا، كما وشارك في أسطول الحرية على متن «مرمرة» في أيار عام 2010.

قد يتنطع أحدهم، ويقول: إنه حنين إلى زمن مضى، نعم هو كذلك، ولكنه حنين إلى ما هو جميل في ذاك الماضي، وفي الوقت نفسه، حنين إلى الحاضر في بعده الثقافي الشعبي، المأسور في قمقم الحرب، وقبائل الساسة، وحنين إلى الغد الذي سيكون، ويحاول المارقون مصادرته.

توفي الرجل يوم الأحد 1 يناير 2017، في منفاه الإجباري، وفي أربعين المطران الجميل، كان من جملة ما حضر في الذاكرة تلك الأغنية..

سلاماً قامشلي، سلاماً أيتها النبضة في خافق البلاد،...سلاماً قامشلو، سلاماً قامشلية، سلاماً زالين ..هكذا هنّ الجميلات دائماً بأكثر من اسم، وتوأمهنّ الأغاني...

سلاماً كبوتشي ..هكذا هم – الرِّجال، الرِّجال ...

كيف تجعل من الذبابة فيلاً؟

تقوم وسائل الإعلام العالمية بنفخ الأمور حسب مصلحة المالك الذي يهيمن عليها ويملي خطابها اليومي باستمرار، بشكل يعطي تلك الأمور والقضايا حجماً أكبر مما هي عليه في الواقع، وأيضاً بحيث لا يظهر هذا الانخطبوط، وبالتالي إخراج المادة الإعلامية كأنها محايدة وبصفتها رأي الناس.

■ آلان داود

كيف تجعل من الذبابة فيلاً؟ اسألوا القائمين على تحرير وبث فضائية «الحدث» التي جرى هندسة خطابها الإعلامي بما يتناسب مع مصالح البترودولار الخليجي، فهي تستحق شهادةً أكاديميةً في جعل الذبابة فيلاً، وربما ديناصوراً في حالات أخرى بهدف ممارسة الضغط على مزاج ورأي الناس والتأثير عليه. تتضمن معظم النشرات الإخبارية للقناة، ذلك الخطاب الإعلامي المهزوم سياسياً الذي يعتبر «الائتلاف» و«الهيئة العليا للمفاوضات» الممثل الشرعي الوحيد المُنَزّلْ، تارة للمعارضة، وتارة أخرى للشعب السوري كله! بينما في الواقع ما هو إلا معرقل شرعي وحيد يرتبط اسمه بمحاولات إفشال جولات الحل السياسي المختلفة، ولا يستطيع ممارسة دور الديناصور المفترض «الحزب القائد الجديد».

على سبيل المثال: وردت في إحدى نشرات الأخبار أسماء ممثلي المعارضة الذين سيحضرون اجتماعات جنيف القادمة، جرى إخراج الصور التي تعرض على الفيديو وول، باستخدام تقنيات وتأثيرات بصرية غير مباشرة من مثل وضع علم الانتداب كعلم جامع للمعارضة، وكخلفية للصورة، التي ظهر عليها عشرة أسماء من عندهم، بينما ظهرت أسماء ممثلي باقي منصات المعارضة على أنهم ملحقون بمنصة الرياض وتحت راية علمهم! هذه النشرة فرضت طرفاً كقائد لكل الأطراف الأخرى دون أن يكون كذلك في الواقع.

تقارير إخبارية أخرى، تتحدث عن الدور الروسي في الأزمة السورية، بشكل مشوّه، ملصقين به مواقف وبيانات لا وجود لها أصلًا، وبعد أن شنوا حملةً إعلاميةً متواصلةً على هذا الدور في السنوات السابقة، أصبحوا فجأةً يتحدثون بإيجابية عنه على لسان القائمين على القناة، ولكن مع وجود رسائل إعلامية ضمنية يحاول فيها هؤلاء «العمالقة الأكاديميون» في «الحدث» إقناعنا بالأفكار السابقة، وهذا يذكرني بما كتبه نائب رئيس الاستخبارات الخارجية السوفييتية، في القرن العشرين الفريق نيكولاي ليونوف في مذكراته عن منهجية عمل وسائل الإعلام الأمريكية في تغطية الأحداث العالمية قائلاً: «يمكن للإعلام أن يجعل من الذبابة فيلاً».

كانوا وكنا !

الأديب والكاتب وابن مدينة دير الزور سعد علي صائب «1914 – 2000»، التقطت الصورة وهو يلقي محاضرة عن الأدب في ندوة في المركز الثقافي في مدينة جرابلس بتاريخ 14 شباط 1979.
ترك الأديب الراحل تراثاً واسعاً، بدأ نشر المقالات في الصحف والمجلات العربية منذ 1936، وكان أحد رواد الصحافة الزراعية منذ الخمسينات، ومديراً للمتحف الزراعي، أصدر 80 كتاباً في الأدب تأليفاً وترجمةً، وما تزال 70 مخطوطةً تنتظر النشر، عرضت عليه هيئة الإذاعة البريطانية «BBC» العمل كمراسل للإذاعة، لكنه أرسل لهم رسالة رفض قائلاً: «لا أعمل مع من تسبب بمأساة فلسطين».
الصورة من الأرشيف الشخصي للكاتب، تنشر لأول مرة.

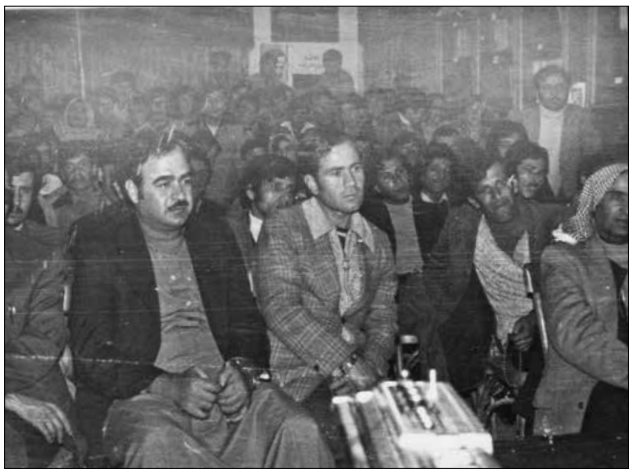

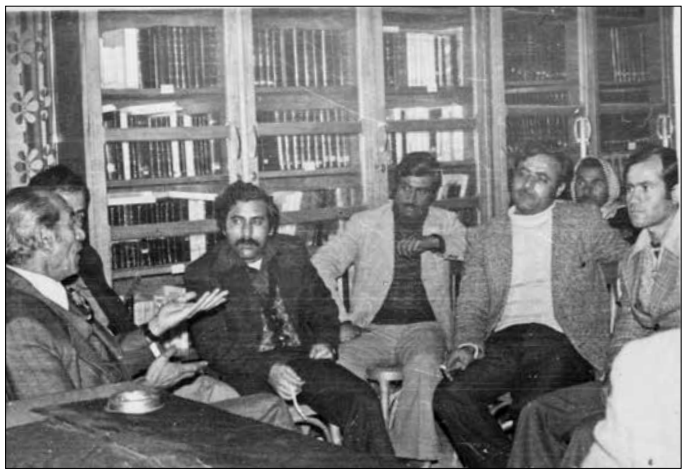

السويداء : الجولان في عيوننا

■ مراسل السويداء

تحت رعاية مديرية الثقافة في محافظة السويداء تم يوم الثلاثاء 14–2–2017 افتتاح المهرجان الثقافي الخامس بعنوان «الجولان في عيوننا» الذي تقيمه جمعية أبناء الجولان الخيرية، على خشبة وصالات المركز الثقافي العربي في السويداء، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لرفض الهوية الإسرائيلية، والإضراب الكبير لأهلنا في الجولان المحتل، ضد قرار ضم الجولان للكيان الصهيوني المحتل.
بدأ المهرجان يومه الأول، بافتتاح معرض لتدوير الأقمشة والأشغال اليدوية تحت شعار « نساء يُعدن الحياة» كما تمّ افتتاح معرض الفن التشكيلي، بالتعاون مع اتحاد الفنانين التشكيليين في السويداء، وضمن فعاليات يوم الطفل، قدّم على خشبة مسرح المركز الثقافي العربي عرضاً مسرحي لأطفال بعنوان «العسل المبرطم» تأليف عزيز نيسين وإخراج نورس الملحم، ثم قدمت فقرات شعريةً للأطفال، واختتم اليوم الأول، بعرض رقص باليه لفرقة معهد أبولو، كما تم تكريم المشاركين في المهرجان.
ضمن فعاليات اليوم الثاني يوم الموسيقا، تم تقديم عرض فني غنائي، لكورال دائرة المسرح المدرسي.
في يوم الخميس، ضمن فعليات يوم السينما تم تقديم فيلم «شيء ما يحترق» للمخرج السوري غسان شميط وتلا الفيلم نقاش حول أحداث الفيلم ولا زال ضمن فعاليات المهرجان عروض فنية راقصة لفرقة الفنون الشعبية في السويداء فرقة جمعية «العاديات» في السويداء، ويختتم المهرجان يوم الأحد 19–2–2017 بأمسية للشعر الشعبي في محافظة السويداء يحييها مجموعة من الشعراء.

أخبار ثقافية

فيلم سوري
في مهرجان «الأم صوفيا»

انطلقت فعاليات الدورة الـ 12 من المهرجان الدولي للسينما الأرثوذوكسية «الأم صوفيا» في مدينة كالوغا الروسية 6–21 شباط، بمشاركة سورية لأول مرة.
شارك في هذا المهرجان الذي يقام سنوياً منذ 2005، أكثر من 75 فيلماً يمثل 25 بلداً، وهي أفلام تحمل قاسماً مشتركاً، بين جميع الشعوب وتدعو إلى التسامح والمحبة من خلال تعزيز العلاقات الثقافية والدبلوماسية العامة التي تخلق وسيلة سلميةً للحياة موضحةً أنه سيتخلل المهرجان برنامجاً تنافسياً للأفلام المشاركة إضافةً إلى البرامج الموازية غير التنافسية.
وكانت المشاركة السورية عبر فيلم «ياسمين»، من إخراج المهند كلثوم، ويصور الفيلم معاناة الأطفال السوريين خلال فترة الحرب على بلادهم.

عبد الرحمن الكواكبي
في ندوة الأربعاء الشهرية

عبدالرحمن الكواكبي، وأسئلة النهضة عنوان ندوة الأربعاء الثقافية الشهرية بدورتها الثانية التي أقامتها وزارة الثقافة بمشاركة باحثين وأدباء في قاعة المحاضرات بمكتبة الأسد الوطنية، يوم 15 شباط الجاري.
جاءت الفعالية لتطرح تساؤلات عن الحرب السورية، وعن نضالات المثقفين السوريين ضد الاحتلال العثماني في السابق، ممثلةً بالأفكار النهضوية التي طرحها المفكر السوري عبد الرحمن الكواكبي، وأهمية دور هذه الأفكار في العصر الراهن لمواجهة الأفكار الظلامية وعلاقة ذلك بالحرب السورية.
ناقشت الندوة أفكار وطروحات الكواكبي، التي وردت في كتب «أم القرى» و«طبائع الاستبداد»، في محاولة لتوظيفها بما يتناسب مع حضارة منطقتنا كما صرح القائمون على الفعالية.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 17/02/2017» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

جديد «الفنون المسرحية»: «التمثيل» بلا مدرس..!

قد يبدو من البداهة بالنسبة للبعض، أن قسم التمثيل في المعهد العالي للفنون المسرحية بدمشق يحظى باهتمامٍ ورعاية جدية من قبل المعنيين، لا سيما إن كان يدور الحديث عن ألسنة الدراسية الرابعة- أي مرحلة التخرج. غير أن الوقائع التي يؤكدها طلاب المعهد تشير إلى خلاف ذلك تماماً.

■ قاسيون

لا تحتاج الأزمة التي يعيشها قسم التمثيل في المعهد إلى صيغ المبالغة، والعبارات الإنشائية للدلالة على خطورتها، حيث تكفي الإشارة إلى أن دوام الفصل الماضي في المعهد كان قد انتهى دون وجود مدرس ثابت لقسم التمثيل..!

وفي سعيها لتسليط الضوء على الموضوع، التقت «قاسيون» بعدد من طلاب القسم الذين شرحوا المشكلة من وجهة نظرهم، مرحبين بأية مبادرة قد تفضي إلى حلها. وحرصاً منه على عكس الصورة الحقيقية للمشكلة، يترك القسم الثقافي في «قاسيون» الباب مفتوحاً لأية مساهمة أو تعقيب حول الموضوع، سواء من الكادر الإداري أو التدريسي، أو حتى من طلاب المعهد أنفسهم.

عرض التخرج في خطر!

إن أردنا الحديث بهذا الموضوع بشكل جدي، فعلينا أولاً: الإقرار بأن هذه المشكلة- وعلى الرغم من «طرافتها»- إلا أنها مشكلة كبيرة، فالمعهد العالي للفنون المسرحية هو المكان الأكاديمي الوحيد من نوعه في البلاد. ولا داعي ربما للإشارة إلى أن المعهد قد لعب، على طول تاريخه، دوراً مهماً في الحركة المسرحية والثقافية في سورية. وبالتالي، كان المطلوب دائماً هو تطويره ودعمه بالكوادر القادرة على النهوض به، عله ينقذ المسرح السوري الذي عانى انكسارات كبرى في الفترات الماضية.

لكن الوقائع على الأرض مختلفة تماماً، إذ أن طلاب السنة الأخيرة، الذين يفترض بأنهم على أبواب الخروج إلى الجمهور، من خلال عرض التخرج، الذي يتطلب عادة وقتاً ليس بالقليل للتحضير والعمل الأكاديمي المدروس الخاضع لإشراف مختص في هذا المجال، قد أمضوا فصلاً كاملاً دون مدرس، ما يضع المعهد في حالة حرجة قد تحرم الطلاب- وهو الأهم- من حقهم الطبيعي في إنجاز عرض مسرحي يليق بسنوات دراستهم الأربع.

إدارات غير مستقرة؟

في حديثنا مع بعض طلاب الدُفعة، حاولنا أن نفهم ما هو سبب هذه المشكلة فعلاً، وكان ما اتفق عليه الجميع هو أن الخلافات في توجهات الإدارات في المعهد- التي افتقدت إلى الرؤية الواحدة- قد ساهمت في تأزيم هذا الوضع بشكل كبير. إذ غالباً ما تؤثر المشاكل الشخصية بين الكادر الإداري أو بين الكادر التدريسي، على سير العمل الأكاديمي في المعهد العالي. وكما هي العادة، يصبح الطلاب في حالات كهذه، جزءاً من التجاذبات، مما يساهم بدوره في زيادة الوضع تعقيداً.

يغدو من الصعب للمراقب الخارجي تحديد جوهر هذه المشكلة دون الغوص في دوامة من الخلافات الشخصية. إلا أن ما بدا واضحاً في كلام الطلاب، هي تلك الانتقادات الموجهة إلى إدارة المعهد، سواء في فترة العميد السابق، د.تامر العربيد، أو حتى بعد أن تغير العميد، لتستلم د.جيانا عيد عمادة المعهد. ما يشير إلى أن أزمة «غياب المدرس» طوال الفصل الماضي تتجاوز حدود الشخصنات، لتضع آلية إدارة المعهد كلها على طاولة البحث والنقد.

مدرس لربع ساعة..؟

من بين القصص الكثيرة التي يرويها الطلاب في قسم التمثيل، هي: أنه وبعد أن استطاعت الإدارة تعيين مدرس لمشروع التخرج، وهو الأستاذ غسان مسعود، وتأمل البعض بأن المشكلة باتت على وشك أن تحل نهائياً، حدثت مشكلة مع أحد الطلاب خلال ربع الساعة الأولى من الدرس الأول. وقرر أ.مسعود إثر ذلك التوقف عن تدريس الدفعة.

وهنا، لا نحاول أن نحمّل المدرس المذكور المسؤولية. حيث تتباين الآراء حول ما حدث بالضبط، فهناك من يحمل المسؤولية على كاهل بعض «الطلاب المستفزين»، فيما يرجعها البعض إلى «ضيق صدر المدرس» الذي كان من الممكن أن يكون أكثر تفهماً للضرورة.

إن أردنا أن نكون منصفين، يجب التأكيد على أنه لا يجب تحميل مسؤولية إيجاد مدرس لـ19 طالباً إلى الطلاب أنفسهم، فذلك إجحاف بحقهم، وكذلك ألا يصبح الموضوع عرضةً للآراء المتباينة التي لن تستطيع، بطبيعة الأحوال، الوصول إلى حل مشترك.

قاسيون
2017
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار